الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف - المسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير
قسم: العلوم الإقتصادية
رقم: .....

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير
فرع: العلوم الإقتصادية
تخصص: اقتصاد دولي

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمـــي

إعداد الطالب: كمال الدين أبا سفيان

تحت عنوان

مساهمة الإستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الإقتصادية

دراسة حالة الجزائر 2000-2017

م

لجنة المناقشة:

اسم ولقب الاستاذ: بن دقفل كمال	جامعة: المسيلة	رئيســـا
اسم ولقب الاستاذ: بن البار امحمد	جامعة: المسيلة	مشرفا و مقررا
اسم ولقب الاستاذ: يحياوي عمر	جامعة: المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2019/2018

الإهداء

إلى **الوالدين** الكريمين أطال **الله** في عمرهما

إلى روح زميلنا **قرين الصالح** الذي أسأل **الله** العلي القدير أن يتغمد روحه برحمته ويسكنه فسيح

جناته وأن يلهمنا وأهله جميل الصبر والسلوان – إنا **لله** وإنا إليه راجعون–

إلى جميع الزملاء والزميلات والطلبة والطالبات الأعزاء

إلى جميع الأهل والأقارب

إلى كل الأحباب والأصدقاء

الشكر والتقدير

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك... ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك... ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك.

الله جل جلاله

الحمد **لله** الذي أعانني ووفقني على إنجاز هذا العمل المتواضع أتوجه بشكر خالص إلى الأستاذ المشرف **بن البار امحمد** الذي لم يبخل علي بالتوجيه والنصح وإلى الأساتذة الكرام أعضاء اللجنة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة.

كما أتقدم بأسمى معاني الشكر والتقدير إلى كل من ساهم معي في إنجاز هذا العمل من قريب أو بعيد.

الملخص

من خلال هذا البحث تطرقنا إلى مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وانعكاساته على الدول المضيفة والمستثمرة وكذلك إلى واقعه في الجزائر، وما تبع ذلك من تطورات في السياسة الاقتصادية كضمانات مقدمة للمستثمرين للأجانب، كل هذه الجهود التي تقوم بها الجزائر من أجل تكييف اقتصادها بما يتماشي واقتصاد السوق من خلال إعطاء ديناميكية جديد للقطاع الخاص وإعادة النظر في أساليب وأنماط الإنتاج وتعميق إصلاحات المنظومة التشريعية والقانونية، ثم عرجنا على أهم العراقيل التي يواجهها المستثمرين الأجانب وكذلك العوامل المؤثرة على جلبه ،ثم تطرقنا أيضا إلي مفهوم التنمية الاقتصادية حيث قمنا بدراسة تحليلية لحالة الجزائر ومعرفة مدى دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية وبناءا على هذا خرجنا بمجموعة من الاقتراحات التي قد تساهم في تحسين وزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي، التنمية الاقتصادية، الجزائر.

Abstract :

Through this research, we discussed the concept of foreign direct investment and its reflections on host countries and investors as well as its reality in Algeria and the subsequent developments in economic policy as guarantees provided to investors for foreigners. All these efforts by Algeria to adapt its economy to the market economy. While giving new dynamism to the private sector, reviewing production methods and patterns, deepening legislative and legal reforms, We then discussed the most important obstacles faced by foreign investors as well as the factors influencing the importation. We also discussed the concept of economic development. We analyzed the situation of Algeria and the role of foreign direct investment in moving the economic development. Improving and increasing FDI inflows to Algeria.

Keywords: foreign investment, economic development, Algeria.

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
الاهداء	I
شكر وتقدير	II
الملخص	III
فهرس المحتويات	IV
قائمة الجداول والاشكال	VIII
مقدمة	1
الفصل الأول: الاطار المفاهيمي للإستثمار الأجنبي المباشر	
تمهيد	6
المبحث الأول: ماهية الإستثمار الأجنبي المباشر	7
المطلب الأول: مفهوم الإستثمار الأجنبي المباشر	7
المطلب الثاني: خصائص، أهمية وأهداف الإستثمار الأجنبي المباشر	9
المطلب الثالث: دوافع الإستثمار الأجنبي المباشر	10
المطلب الرابع: أنواع وأشكال الإستثمار الأجنبي المباشر	13
المبحث الثاني: محددات، اتجاهات وآثار الإستثمار الأجنبي المباشر	16
المطلب الأول: محددات الإستثمار الأجنبي المباشر	16
المطلب الثاني: اتجاهات الإستثمار الأجنبي المباشر	17
المطلب الثالث:آثار الإستثمار الأجنبي المباشر	21
خلاصة الفصل الأول	23
الفصل الثاني: علاقة الإستثمار الأجنبي المباشر بالتنمية الإقتصادية	
تمهيد	25
المبحث الأول: ماهية التنمية الاقتصادية	26
المطلب الأول: تعريف التنمية الاقتصادية	26
المطلب الثاني: مصادر تمويل التنمية الاقتصادية	27

المطلب الثالث: قياس التنمية الاقتصادية	29
المطلب الرابع: استراتيجيات التنمية الاقتصادية	31
المبحث الثاني: مساهمة الإستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية	34
المطلب الأول: مساهمة الإستثمار الأجنبي المباشر في تكوين رأس المال	34
المطلب الثاني: مساهمة الإستثمار الأجنبي المباشر في خلق فرص العمل	37
المطلب الثالث: مساهمة الإستثمار الأجنبي المباشر في نقل التقنية والادارة	40
المطلب الرابع: مساهمة الإستثمار الأجنبي المباشر في التجارة الخارجية وميزان المدفوعات	41
خلاصة الفصل الثاني	43
الفصل الثالث: دراسة حالة الجزائر 2000-2017	
تمهيد	45
المبحث الأول: مؤهلات وواقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	46
المطلب الأول: الاطار التشريعي والمؤسساتي المنظم للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	46
المطلب الثاني: المؤهلات الاقتصادية، الطبيعية، البشرية والبنية التحتية	56
المطلب الثالث: تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وتقييم مناخه	59
المطلب الرابع: معوقات تطور الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	67
المبحث الثاني: مساهمة الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر في التنمية الاقتصادية	69
المطلب الأول: مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تكوين رأس المالي الإجمالي	69
المطلب الثاني: مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي	70
المطلب الثالث: مساهمة الاستثمار الأجنبي في خلق فرص العمل	71
المطلب الرابع: آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	71
خلاصة الفصل الثالث	73

خاتمة	74
قائمة المصادر والمراجع	78

قائمة الجداول والأشكال

الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
(01-01)	تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة والصادرة لمناطق العالم بالمليار دولار عام 2017	18
(02-01)	تطور المشاريع الاستثمارية الأجنبية المباشرة الجديدة في العالم خلال الفترة 2003-2017	20
(01-02)	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة في إجمالي تكوين رأس المال الثابت خلال الفترة 2012-2013	35
(01-03)	الامتيازات المشتركة في مرحلة الانجاز وفي مرحلة الاستغلال	50
(02-03)	الامتيازات الخاصة لفائدة النشاطات ذات الامتياز في مرحلة الانجاز وفي مرحلة الاستغلال	51
(03-03)	الامتيازات الاستثنائية واجراءات المنح	51
(04-03)	تقسيم المشاريع الاستثمارية الأجنبية في الجزائر المصرح بها حسب قطاع النشاط خلال الفترة 2002-2017	59
(05-03)	توزيع إجمالي مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة الواردة إلى الجزائر (حسب الدول المستثمرة) بالمليون دولار لعام 2017	60
(06-03)	توزيع تكلفة الاستثمار الوارد الى الجزائر حسب الأقاليم المستثمرة ما بين جانفي 2013 وديسمبر 2017	61
(07-03)	اهم الدول المستثمرة في الجزائر ما بين جانفي 2013 وديسمبر 2017	61
(08-03)	أهم 5 شركات أجنبية مستثمرة في الجزائر ما بين جانفي 2013 وديسمبر 2017	62
(09-03)	وضع الجزائر في المؤشر المركب المكونات السياسات الاقتصادية بمناخ الاستثمار خلال الفترة 2006-2016	63
(10-03)	ترتيب الجزائر في مؤشري الأداء والإمكانيات في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2006-2016)	65
(11-03)	ترتيب الجزائر في مؤشر سهولة أداء الأعمال مقارنة بتونس والمغرب	66

	خلال 2006-2013	
(12-03)	ترتيب الجزائر مقارنة في مؤشر التنافسية مقارنة بتونس والمغرب خلال الفترة 2006-2017	66
(13-03)	تطور نسبة التكوين الرأسمالي الإجمالي ونسبة الاستثمار من التكوين الرأسمالي في الجزائر خلال الفترة 2006-2016	69
(14-03)	تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2006-2017	70

الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
(01-01)	نظرة شاملة للمشاريع الاستثمارية الجديدة في العالم لعام 2017	19
(01-02)	تطور عمالة الشركات المنتسبة الأجنبية خلال القترة 1990-2017	39
(01-03)	الواردات والصادرات والميزان التجاري للجزائر خلال عامي 2017/2016	57
(02-03)	ترتيب وقيمة المؤشر العام لضمان لجاذبية الاستثمار عام 2018	64

مقدمة عامة

لقد تعاظم دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الصعيد العالمي باعتبارها أحد أهم المحركات الأساسية للتنمية في كل اقتصادات العالم وذلك لدورها الحيوي والمهم في نقل التكنولوجيا والتقنيات الحديثة والمساهمة في تراكم رأس المال، ورفع كفاءة رأس المال البشري وتحسين المهارات والخبرات ومن هذا المنطلق اشتد التنافس بين الدول على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وذلك من خلال إزالة الحواجز والعراقيل التي تعيق طريقها ومنحها الحوافز والضمانات التي تسهل قدومها ودخولها السوق المحلية، حيث قامت كل الدول النامية بوجه عام بسن تشريعات تمنح حوافز مغرية للمستثمرين الأجانب وتزيل كل القيود التي تقف في طريقهم.

الجزائر من بين الدول التي تحاول جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها والظفر بمزاياه، حيث عملت في الفترة الأخيرة على تهيئة المناخ الاستثماري المناسب لجذبه، فإضافة إلى ما تملكه من ثروات طبيعية هامة والموقع الجغرافي المتميز، هناك مقومات أخرى لا تقل أهمية منها الحجم المعتبر للسوق الجزائرية والحجم الكبير لليد العاملة، لذا بادرت باتخاذ العديد من الإجراءات لتهيئة بيئة الاستثمار من خلال اتباع سياسات اقتصادية مناسبة، واستخدامها العديد من الحوافز والامتيازات المالية والتمويلية لدفع وتطوير مناخ الاستثمار التي من شأنها إعطاء طفرة حقيقية لإيجاد مناخ استثماري مناسب جذاب لرفع تدفقات الاستثمارات الأجنبية في قطاعات أخرى خارج قطاع المحروقات وتصل عملية الاندماج في الاقتصاد العالمي.

وعلى ضوء ما تقدم يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

ما مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية؟

التساؤلات الفرعية:

لإبراز ملامح الإشكالية بصورة أوضح يمكن طرح عدد من الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالاستثمار عموما والاستثمار الأجنبي المباشر خصوصا؟ وما هي محدداته واتجاهاته وآثاره؟.
- ما هو مفهوم التنمية الاقتصادية؟ وما مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر فيها؟.
- ما هي مؤهلات وواقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟ وما مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية في الجزائر؟.

فرضيات البحث: قصد الإجابة على الأسئلة المطروحة ارتأينا طرح الفرضيات التالية:

- يتحدد الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال مجموعة من المحددات.
- الاستثمار الأجنبي المباشر يسمح للبلد المضيف من تحقيق التنمية الإقتصادية ،واكتساب التكنولوجيا والاستفادة من رؤوس الأموال الأجنبية المتدفقة ومن تم النهوض بالاقتصاد الوطني وتحسين مستوىالأداء الاقتصادي.

- تعتبر الجزائر من بين الدول الأكثر جذبا الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلا أن أغلب هذه الاستثمارات متمركزة في قطاع المحروقات.

أهداف الدراسة: نحاول من خلال عدة دراسات الوصول إلى مجموعة من الأهداف تتمثل فيما يلي:

- بلورة التفسيرات حول الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- تتبع مختلف الإصلاحات التي قامت بها الجزائر في ميدان تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر من إصلاحات هيكلية وقانونية واقتصادية ... إلخ.
- التعرف على واقع الاستثمار الأجنبي في الجزائر من خلال دراسة الإحصائيات والإطلاع على مختلف التقارير المعدة في هذا المجال.
- تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر، من خلال سياسة التحفيز على الاستثمارات ووضع إستراتيجية لمناخ استثماري ملائم، ينافس باقي الدول في اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية.

أسباب اختيار الموضوع :

يرجع اختيارنا لهذا الموضوع إلى النقاط الأساسية التالية:

- أهمية ودور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحريك عجلة التنمية في الجزائر.
- يعتبر موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر موضوع مهم بالنسبة للجزائر التي تعيش التحولات الاقتصادية والتوجه نحو اقتصاد السوق.

أهمية الدراسة :

- إبراز دور الاستثمار في التقدم و الرقي.
- التمكين من تبيان اعادة الاعتبار الدولي للتدخل الأجنبي في ميدان الاستثمارات.

الدراسات السابقة:

1- دلال بن يسمينة، تحليل أثر السياسات الاقتصادية على التنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الاقتصادية – دراسة حالة الجزائر– ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013.

2- ساعد بوراوي، " الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي (الجزائر، تونس والمغرب)، دراسة مقارنة " ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر– باتنة، الجزائر، 2008.

3- صديق محمد أبكر، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على القطاع الصناعي في السودان 1990-2002م، رسالة ماجستير، جامعة أمد رمان الإسلامية، 2004.

4- عبد القادر ناصور، إشكالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: محاولة تحليل، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد التنمية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبوبكر بلقايد تلمسان، 2013-2014.

5- عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة : 1996-2008، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص: النقود والمالية، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2008/2007.

صعوبات الدراسة:

- قلة المراجع التي تناولت هذا الموضوع بشكل واضح.
- قلة الدراسات الميدانية في الموضوع، وتعذر الحصول على بعض الإحصائيات الحديثة.

المنهج والأدوات المستعملة في الدراسة :

لمعالجة موضوع البحث، سنعتمد على المناهج المستعملة في البحوث العلمية المعروفة حيث اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي.

أما الأدوات المستعملة في الدراسة هي:

أثناء قيامنا بإنجاز هذا البحث قمنا باستعمال الأدوات الآتية

- اعتماد عدة مراجع من كتب، مجلات، مذكرات، تقارير، ملتقيات وكانت هذه المراجع باللغتين العربية والأجنبية.
- الاستعانة بشبكة الإنترنيت من أجل الحصول على الدراسات الحديثة التي يتعذر علينا إيجادها في المكتبات.
- الاتصال بالأساتذة الجامعيين المختصين في المجال من أجل الاستشارة وطلب التوجيه.
- تحليل البيانات المتوفرة من إحصاءات وأرقام محصل عليها من مختلف المراجع.

هيكل الدراسة :

الفصل الأول : تم التطرق فيه إلى الإطار المفاهمي للإستثمار الأجنبي المباشر.

الفصل الثاني: تم التطرق فيه إلى علاقة الاستثمار الاجنبي المباشر بالتنمية الاقتصادية.

الفصل الثالث: جاء بعنوان دراسة حالة الجزائر 2000-2017 .

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر

تمهيد:

أصبح التنافس بين الدول النامية لجذب الاستثمار حقيقة يفرضها الواقع ولاستقدام المستثمر الأجنبي ليس من الواجب تهيئة له مناخ استثماري فقط ، بل يجب القيام بنهضة استثمارية و بناء سلوك استثماري فعال لاتخاذ القرار الاستثماري المناسب واختيار أفضل مستثمر بأحسن شروط ممكنة، وكذالك بتطبيق إستراتجيات جديدة للاستثمار الأجنبي بتحقيق قدر من التدفقات، سواء كانت مالية، أوتكنولوجية، أو تدفقات من الموارد البشرية النادرة .... الخ، حيث أن موضوع الاستثمار الأجنبي هو موضوع طويل ومتشعب وحتى نتناول دراسة هذا الموضوع يجب التطرق إلى بعض النقاط والمفاهيم الأساسية التي لها صلة بموضوع بحثنا هذا والتي اخترنا أن نخصص لها هذا الفصل الأول، والذي سيكون مضمونة حول العديد من المفاهيم الأساسية للاستثمار وقد قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين.

المبحث الأول: الاطار المفاهيمي للاستثمار الاجنبي المباشر.

المبحث الثاني: محددات، اتجاهات، وآثار الاستثمار الاجنبي المباشر.

المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

من خلال السياسة التي تنتهجها الحكومات التجسيد خططها الاستثمارية والتي يعبر عنها بالسياسة الاستثمارية في إطار السياسة الاقتصادية الكلية أي سياسة الاستثمار على المستوى الكلي وليس الجزئي.

المطلب الأول : مفهوم الإستثمار والإستثمار الأجنبي المباشر

أولا: مفهوم الإستثمار

لغة: كلمة مشتقة من الثمر ويطلق الثمر عدة معادن كعمل الشجر أي ما ينتجه الشجر، أنواع المال والبحث عن النماء والزيادة[1].

اصطلاحا: أما في الاصطلاح الاقتصادي توجد تعاريف نذكر منها:

1- كل اكتساب الأموال من أجل الحصول على منتوج واستهلاكه.

2- الاستثمار هو تخصيص رأس المال للحصول على وسائل إنتاجية جديدة لتطوير الوسائل الموجودة لغاية زيادة الطاقة الإنتاجية[2].

3- الاستثمار هو كل تضحية بالموارد حاليا بهدف الحصول منها في المستقبل على مداخيل خلال فترة زمنية ممتدة يكون مبلغها الإجمالي أكبر من الإنفاق الأولي[3].

تعريف الاستثمار بمقتضى المادة 2 من قانون الاستثمار 16-09[4] :

يقصد بالاستثمار بمقتضى المادة 2 من القانون 16-09

- اقتناء أصول تندرج في إطار استحداث نشاطات جديدة، و توسيع قدرات الإنتاج و/ أو إعادة التأهيل؛
- المساهمات في رأسمال شركة.

على هذا الأساس وفي غياب تعريف متفق عليه لتحديد مفهوم الاستثمار وجب الرجوع إلى الأشكال التي يكتبها لتحديد مضمونه.

ثانيا: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر الاستثمار الأجنبي عامل أساسي لتحقيق التنمية الاقتصادية للدول إذ ينال اهتمام العديد من الباحثين والمفكرين الاقتصاديين حيث تباينت آرائهم حول مفهوم واحد شامل.

---

[1] قطب مصطفى سانو، الاستثمار أحكامه، وضوابطه في الفقه الإسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن،2000، ص 15.

[2] محمد بتير عليه، القاموس الاقتصادي، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بدون سنة نشر،ص18.

[3] سعيد توفيق عبيد، الاستثمار في الأوراق المالية، مكتبة عين الشمس، الأردن، 2003، ص 23-24.

[4] سفارة الجزائر في ايطاليا: موقع/https://www.algerianembassy.it/ar

– يعتبر استثمار ما استثمار أجنبيا متى كان المستثمر شخص طبيعيين أو معنويا لا ينتج بجنسية البلد المضيف للاستثمار، وإذا كان من السهل تحديد جنسيته المستثمر إذا كان شخص طبيعيا فإنه من الصعب تحديدها إذا كان المستثمر شخص معنويا كثير المساهمة وعليه فالمستثمر الأجنبي هو الذي يحصل على جنسية الدولة التي يعمل عليها الاقتصاد[1].

– هو الاستثمار القادم من الخارج والمالك لرؤوس الأموال والمساهم في استثناء مشروعات استثمارية في اقتصاد ما من قبل مؤسسة قائمة في اقتصاد آخر[2].

– إن استثمار الأجنبي المباشر نوع من أنواع الاستثمار يتم خارج موطنه تماما عن دولة مستقلة سعيا وراء تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية والمالية والاجتماعية وسياسية سواء بهدف مؤقت أول لأجل محدد أو الآجال طويلة أو غير مباشر ملكا للدولة واحدة أو لعدة دول أو شركة أو عدة شركات[3].

تعريف الاستثمار المباشر حسب كل من:

- **تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للاستثمار المباشر (OCDE)**

– **التعريف الأول:** هو تحرير حركات رؤوس الأموال الدولية ويمكن لهذا التحرير أن يكون في مجال عمليات معينة.

– **التعريف الثاني:** هو استثمار من أجل تحقيق أهداف إحصائية لأن عملية قياس حركة الاستثمارات المباشرة لا يمكن أن يكون انطلاقا من توحيد المعارف المستعملة من طرف الدولة الأصلية للاستثمار والدولة المضيفة له.

- **تعريف صندوق النقد الدولي FMI:**

يعرف صندوق النقد الدولي للاستثمار الأجنبي المباشر أنه تلك الاستثمار المخصصة لهدف اكتساب فائدة، دائمة في مؤسسة تمارس نشاطها داخل تراب دولة أخرى ويكون هدف هذا الأخير هو امتلاك سلطة قرار معنية فعلية في تسيير المؤسسة فإن الوحدات المشاركة وغير المقيمة والتي تخصص استثمارات في مسماة استثمارات أجنبية مباشرة.

ثالثا: الاستثمار الأجنبي غير المباشر(الاستثمار المحفظين)

[1]محمد عبد العزيز عبد الله، "الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي"، ط1، دار النفائس الأردن، 2006، ص16-17.

[2]شقرزاد زعتيب، "الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر واقع آفاق مجلة العلوم الاقتصادية" ، جامعة محمد خيصر أحمد08 مبكرة الجزائر ،2008، ص07.

[3]قطب مصطفى ساتو، الاستثمار أحكامه، وضوابطه في الفقه الإسلامي، مرجع سابق، ص 15.

يعرف الاستثمار الأجنبي غير المباشر على أنه استثمار المحفظة أي استثمار في الأوراق المالية عن طريق شراء السندات الخاصة الأسهم الحصص أو سندات الدين أو سندات الدولة من الأسواق المالية، أي هو تملك الأفراد والهيئات والشركات لبعض الأوراق دون ممارسة أي نوع من الرقابة أو المشاركة في تنظيم قصير الأجل مقارنة بالاستثمار المباشر، كما نجد أميرة حسب الله عرفته على أنه الاستثمار الذي يتعلق بقيام المستثمر بالتعامل في أنواع مختلفة من الأوراق المالية، سواء كانت حقوق ملكية" أسهم" أو حقوق دين"سندات" وقد يقوم المستثمر بنفسه بالعملية الاستثمارية وذلك بالتعامل من خلال بيوت السمسرة، أو قد يقوم بالتعامل من خلال بيوت السمسرة، أو قد يقوم بالتعامل على تلك الأدوات من خلال المؤسسات المالية المتخصصة مثل صناديق الاستثمار عن طريق شراء الوثائق التي تصدرها، وقد يتم التعامل في الأوراق المالية مع الأجانب فالاستثمار الأجنبي في محفظة الأوراق المالية فإنه يتعلق بتحركات رؤوس الأموال متوسطة وطويلة الأجل من دول العالم المختلفة.

المطلب الثاني: أهمية وأهداف الاستثمار الأجنبي المباشر

إن تطور الدول اليوم يقاس بحجم عائدات استثماراتها التي هي من أهم العوامل المالية لرفع الدخل الوطني ورفع المستوى المعيشي وذلك لما له من أهداف وأهمية اقتصادية واجتماعية واستراتيجية.

1- أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر

تتمثل أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر فيما يلي:

يهدف الاستثمار الأجنبي المباشر إلى خلق مناصب شغل و بالتالي يؤدي إلى زيادة الاستهلاك الذي يحقق الرفاهية الاجتماعية.

- إن الاستثمارات الأجنبية المباشرة هي الصورة المعبرة للنمو والتقدم الوطني وهي الصورة المعبرة عن مدى تحقق المعيشة والرفاهية الاجتماعية ومن خلال هذه الأهمية يمكن اعتبار الاستثمارات كأداة تستعملها الدولة لتعديل الوضع الاقتصادي وتغيير إحدى الوسائل الضرورية لتطوير المنشآت وتوسيعها.
- يسوق الاستثمار العملات الأجنبية عن طريق إنتاجية المنتجات ثم الاعتماد على تصديرها.
- النمو بالاستثمار بعد تكوين رأس المال الجديد والذي بدوره يؤدي إلى توزيع الطاقة الإنتاجية للمؤسسة وهذا من خلال تنمية فروع الإنتاج و توسيع مكاتبها في السوق.

2- أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر

يسعى المستثمر إلى تحقيق مجموعة من الأهداف عن طريق الاستثمار وذلك من أجل الحفاظ على مكانة وتحسين علاقته مع غيره من الأعوان الاقتصاديين وتتمثل الأهداف فيما يلي[1] :

[1] منير إبراهيم هندي، "الفكر الحديث في هيكل تمويل الشركات"، منشأة المعارف، 2005، ص 584.

- تحقيق العائد وهو هدف عام للاستثمار مهما يكن نوع الاستثمار من الصعب أن يجد فردا يوظف أمواله دون أن يكون هدفه تحقيق الربح.
- تكوين الثروة وتنميتها يقوم الهدف عندما يضعف الفرد بالاستهلاك الجاري على أمل تكوين الثروة في المستقبل تأمين الحاجة المتوقعة وتوفير السيولة المواجهة تلك الحاجات و بذلك فغن المستثمر يسعى وراء تحقيق الثروة في المستقبل[1].
- المحافظة على قيمة الموجودات: يسعى المستثمر إلى التنويع في مجالات استثماره حتى لا تترف من قيمة ومجوداته مع مرور الزمن. بحكم ارتفاع الأسعار وتقلبها.
- الحفاظ على الأصول المادية أو المالية التي يمتلكها المستثمر أو يحق له التصرف بها وذلك بعد دراسة المخاطر المتوقعة و بما تجنب هذه الأصول التأثيرات السلبية لهذه المخاطر.
- استمرار الدخول و زيادتها بوادر متزايدة ويمثل هذا الهدف من أهم طموحات المستثمر للخروج من دورة حياته الاعتيادية لتوكيد رغباته في رفع مستويات معيشته ومن ثم قدراته الإنتاجية ويمكن من خلال ذلك تعزيز المحفظة الاستثمارية لمزيد من النشاطات الجديدة.

المطلب الثالث : دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر

هناك دوافع عديدة للقيام بالاستثمار الأجنبي المباشر سواء تعلق الأمر بالدولة المصدرة لرأس المال، أو من جانب الدولة المضيفة المستوردة التي ترغب في استقطاب مثل هذا النوع من الاستثمارات. وعلى العموم يمكن التفرقة بين نوعين من الدوافع التي يصدر من أجلها قرار الاستثمار الأجنبي المباشر.

1- دوافع تصدير الاستثمار الأجنبي المباشر

يمكن عرض أهم دوافع المستثمرين الأجانب من خلال العناصر الأساسية الآتية :

1 - 1 - طبيعة النشاط الاقتصادي والتجارة : تلعب طبيعة النشاط الاقتصادي والتجاري دورا مهما في دفع المستثمر إلى مزاولة نشاطه عبر الحدود الوطنية، إذ أن هناك بعض أنماط النشاط السريعة التلف التي تستلزم ضرورة قيام المنتج – ولغرض تلاقي الإخفاق – بالبحث عن أسواق استهلاك ملائمة ونقل وحداته الإنتاجية والتسويقية أو رأس مال معين إليها ومباشرة الإنتاج فيها[2].

1 - 2 - زيادة العوائد: تتحقق الزيادة في عوائد الاستثمار من خلال تعظيم الاستفادة من ميزة انخفاض عناصر التكلفة في الدول المضيفة مثل: رخص الأيدي العاملة إذا ما قورنت بالأيدي العاملة في البلدان

[1] أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، دار النشر و التوزيع، ط1 ،لبنان، 2003، ص 35.
[2] دريد محمد السامرائي، الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006 ، ص 76.

المتقدمة، حيث كان لهذه الخاصية دور في ظهور الفروع المقامة في البلدان المضيفة، والتي يتميز إنتاجها بأنه غير مخصص للاستهلاك المحلي وإنما هو موجه إلى التصدير نحو البلدان المتقدمة.

وتبعا لهذا التحليل نجد أن كثيرا من الشركات الأمريكية مثلا تقوم بنقل عملياتها الإنتاجية إلى الدول المجاورة أو غير المجاورة للولايات المتحدة الأمريكية، التي تتميز بوفرة العمالة فيها وانخفاض مستوى أجورها، وتعتمد أغلب الشركات الأوروبية واليابانية هذا السياق محققة في آن واحد استثمارا مضمون وعوائد عالية، كما يؤخذ بالاتجاه نفسه بشأن عناصر الإنتاج الأخرى كالمواد الأولية وكلف الطاقة ووسائل النقل الضرورية ... الخ، بالإضافة إلى ذلك فإن الشركات الأجنبية تستفيد من الإعفاءات الضريبية والحوافز المالية والتمويلية التي تمنحها كثير من الدول الراغبة في جذبها.

1 – 3 – تخفيض المخاطر: تقليل المخاطر التي تتعرض إليها استثمارات الشركات الأجنبية والتي يحملها الإنتاج في بلد واحد مثل : الحرب ، التأميم ، زيادة الرسوم الجمركية ...الخ فتوزع وانتشار الاستثمارات على عدد اكبر من الدول يعمل على تحجيم تلك المخاطر للحد الأدنى المرغوب[1].

كما أنه قد تشتد المنافسة الداخلية لدرجة تمديد استمرار وجود شركة ما، فتنقل هذه الشركة نشاطها أو جزء منه إلى دولة أو دول أخرى لا توجد فيها المنافسة بنفس الحدة، فرأس المال الأجنبي يحاول قدر الإمكان توزيع استثماراته في دول وأسواق مختلفة كي يحد من الانعكاسات السلبية للأزمات الاقتصادية التي قد تتعرض لها السوق الواحدة[2].

1 – 4 – زيادة المبيعات: تعتمد مبيعات الشركات على عاملين أساسين هما : اهتمامات المستهلكين والزبائن بمنتجاتها أو بخدماتها والرغبة والقدرة على الشراء. إن زيادة وتوسع مبيعات الشركة متعددة الجنسيات خارج نطاق الدولة التي تعمل بما يمثل الهدف الأساسي للأعمال الدولية. ويهدف الاستفادة من وفرات الإنتاج بالأحجام الكبيرة، فانه يجب البحث عن أسواق غير السوق المحلي لتصريف فائض الإنتاج الذي لا يستوعبه سوق دولة واحدة، وفي حالة عدم توفر هذه الإمكانية أو صعوبتها بسبب ارتفاع تكاليف التصدير أو السياسات المقيدة للاستيراد من طرف الدول الأخرى أو لأسباب أخرى وهي عديدة تلجا الشركة إلى الإنتاج خارج دولتها لتتجاوز القيود السابقة الذكر.

1 – 5 – تحسين الموارد وضمان توفيرها: يبحث المنتجون والموزعون عن منتجاتهم وخدماتم ومكونات إنتاجهم في الدول الأجنبية، وبهدف ضمان التدفق المستمر دون انقطاع لهذه المواد والأجزاء وبالكمية والجودة والأسعار المرغوبة، وبالتالي تحقيق المبيعات ذات الحجم الكبير. هذه الإستراتيجية هي التي تمكن الشركة من

[1] محمد عبد العزيز عبد الله، مرجع سابق، ص 24.

[2] دريد محمود السامرائي، مرجع سابق ، ص 78.

تحسين جودة منتجاتها أو تمكنها من التميز على منافسيها و بذلك تضمن تحقيق الزيادة في حصتها السوقية وربحيتها[1].

1 – 6 – زيادة صادرات البلد للاستثمار الأجنبي المباشر: فعلى سبيل المثال تؤدى فروع الشركات الأمريكية المؤسسة في الخارج دورا هاما في صادرات الولايات المتحدة، إذ يبلغ إنتاج الصناعات التحويلية التي يتم تسويقها من قبل فروع الشركات في نفس المكان المتواجدة فيه أو التي يتم تصديرها إلى الخارج من قبل الفروع المذكورة ضعفين إلى ثلاثة أضعاف مقارنة بصادرات الولايات المتحدة الأمريكية من المنتجات الصناعية[2].

2– دوافع إستيراد الاستثمار الأجنبي المباشر

لقد أصبحت مختلف الدول المتقدمة والنامية في تنافس لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر، ويرجع ذلك إلى العديد من الأسباب والدوافع، والتي يمكن عرضها في النقاط الآتية[3]:

2 – 1 – سد فجوة الادخار – الاستثمار: تعاني جل الدول النامية من عجز في تمويل خطط التنمية، حيث يعجز الادخار المحلي عن توفير التمويل الكافي للاستثمار الوطني، الأمر الذي يجعلها تلجأ إلى المصادر التمويل الخارجية، والتي تتمثل في الاستثمار الأجنبي المباشر والإعانات والمنح والقرض الخارجية.

وأمام تراجع الإعانات والمنح الخارجية وخضوعها للاعتبارات السياسية وانطوائها على بعض الشروط التي يراها البلد المستلم للإعانة غير عادلة وابتزازية، أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر يفضل على غيره من مصادر التمويل الأجنبي، ذلك أنه لا يلزم البلد المضيف له بمدفوعات مالية خارجية مستقبلا، إلا إذا حقق مشروع الاستثمار الأجنبي المباشر أرباحا، عكس القروض التي يجب أن تسدد مع فوائدها بغض النظر عن سلبية أو إيجابية نتائجها. كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا ينطوي على الشروط غير المرغوبة المصاحبة لبعض الإعانات الأجنبية، وبالتالي خلوه من العيوب التي يتميز بها الاقتراض الخارجي. ومن المتوقع أن يتزامن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلد المضيف، مع حصوله على العملات الأجنبية، وهو ما يعتبر مكملا للادخار المحلي وقوة دافعة التمويل خطط التنمية التي تنتهجها الحكومات.

2 – 2 – نقل التكنولوجيا الحديثة: تعتبر التكنولوجيا الحديثة من العناصر الأساسية لإحداث النمو الاقتصادي وتسريع وتيرته، والطريق الأقصر للحصول على هذه التكنولوجيا وبأقل التكاليف هو استيراد مكوناتها والعمل على تطويعها وتوطينها وفق متطلبات الاقتصاد المحلي، ويعد الاستثمار الأجنبي المباشر من أفضل الطرق

[1] غسان عيسى العمري، المعضلات الأخلاقية وأثرها في تراجع أهداف عمليات الشركة متعددة الجنسية، المؤتمر العلمي الدولي السابع: تداعيات الأزمة الاقتصادية على منظمات الأعمال" التحديات – الفرص – الآفاق"، الأردن، 10–2009/11/11 ، ص20.

[2] محمد عبد العزيز عبد الله، مرجع سابق، ص 24.

[3] عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة : 1996–2008، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص: النقود والمالية، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2008/2007 ، ص ص 56–58.

المتاحة أمام الاقتصاديات النامية لنقل التكنولوجيا ، حيث من المفترض أن يجلب هذا الاستثمار الفنون الإنتاجية الحديثة والطرق التقنية المتطورة ونظم التسيير المتقدمة والمهارات الإدارية والمالية والتسويقية المعاصرة ... الخ، بالإضافة إلى دوره في تكوين وتدريب الموارد البشرية في القطر المضيف، سواء من خلال توظيفهم للعمل داخل المشاريع المنجزة أو عن طريق أثر المحاكاة الذي تنتهجه المؤسسات المحلية من جراء احتكاكها بالشركات الأجنبية.

2 – 3 – تحسين وضعية ميزان المدفوعات: يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين موازين المدفوعات في الدول النامية بصورة مباشرة من خلال ثلاثة قنوات رئيسية هي تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، عائدات تصدير هذه الشركات، وتوفير العملات الصعبة نتيجة لإحلال الواردات. فتدفق رأس المال الأجنبي عن طريق هذه الشركات يعالج الفجوة المزمنة التي تعاني منها الدول النامية، حيث لا تغطي المدخرات المحلية المتطلبات الاستثمارية، مما ينعكس إيجابا على تحسين وضع ميزان المدفوعات[1].

2 – 4– تخفيض مستوى البطالة: يسهم الاستثمار الأجنبي المباشر في حل مشكلة البطالة وذلك من خلال قدرته على توفير فرص عمل جديدة تؤدي إلى تشغيل العاطلين عن العمل في المشروعات التي يتم إنشاؤها، لاسيما في ظل انخفاض تكلفة اليد العاملة في الدول النامية، أو تمتع المشروع الاستثماري بخاصية كثافة استخدام اليد العاملة بدلا من كثافة رأس المال.

2 – 5 – زيادة التراكم في الرأسمال الثابت والإنتاج الوطني: يؤدي دخول الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إقامة مشاريع استثمارية جديدة، مما ينجر عنه زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد المضيف ومن المتوقع أن ينعكس هذا الأمر بشكل ايجابي و متزامن على الإنتاج المحلي. وكل ما سبق يصب في زاوية تحقيق الرفاهية الاقتصادية للبلد المضيف.

2 – 6 – الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية: تمتلك بعض البلدان موارد طبيعية ضخمة كالمعادن والأراضي الزراعية الشاسعة والمياه الجوفية ...الخ، غير أن الطاقات الإنتاجية الذاتية للبلد المعني لا تكفي لاستغلال كل هذه الموارد أو بعضها، الأمر الذي يجعل من الاستثمار الأجنبي المباشر عنصر مكملا لهذه الطاقات الإنتاجية، من خلال ما يوفره من إمكانيات لاستغلال اكبر قدر ممكن من الموارد الطبيعية التي تتوفر عليها هذه البلدان .

المطلب الرابع: أنواع وأشكال الإستثمار الأجنبي المباشر

للإستثمار الأجنبي المباشر العديد من الأنواع كما أنه يأخذ أشكال مختلفة سنحاول التطرق لها من خلال هذا المطلب.

[1] محمد سعد عميرة، الدور الاقتصادي للشركات المتعددة الجنسية في الدول النامية، غرفة تجارة وصناعة عجمان، مركز البحوث والدراسات، جويلية 2011، ص6.

1- أنواع الإستثمار الأجنبي المباشر

يأخذ الإستثمار الأجنبي المباشر العديد من الأنواع بحسب ما تسمح به قوانين البلد المضيف نوجزها فيما يلي[1]:

- قيام المستثمر الأجنبي بتأسيس شركة مملوكة بالكامل في البلد المضيف تقوم بالإستثمار أوبتنفيذ مشروع معين؛
- قيام المستثمر الأجنبي بتملك كامل حصص رأس المال أو أغلبها في شركة قائمة بالفعل في البلد؛
- قيام المستثمر الأجنبي بتأسيس شركة مشتركة مع مستثمر محلي في البلد المضيف.

1-1- إنشاء فرع جديد: بمعنى إنشاء وحدات جديدة للإنتاج، حيث كان يعتبر الشكل الأساسي للإستثمار الأجنبي المباشر إلى غاية سنوات السبعينات، أين كانت معظم إستثمارات الشركات العملاقة التابعة للدول الصناعية (الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة المتحدة، فرنسا، اليابان,...الخ) التي توطنت في الدول الصناعية المتقدمة نفسها – أي الإستثمار المتقاطع- وحتى الدول النامية يطغى عليها هذا الشكل.

وبموجب هذا النوع من الإستثمار يتسنى لتلك الشركات من اختيار موقع إنشاءه وامتلاك حق الإشراف، التحكم في سير نشاطه وأهدافه، ومن ثم تحمل مسؤولية توفير رأسماله، والتقنيات التكنولوجية، وتحمل مسؤولية التخطيط الاستراتيجي، والأهداف المسطرة وكل ما يتعلق بنشاطه...الخ

لكنه مع مطلع التسعينات عرف هذا الشكل تراجعا ملحوظا والسبب في ذلك يعود للمدة التي تتراوح بين (ثلاثة وأربعة سنوات)، والتي يقضيها المستثمر الأجنبي لإنشاء الفرع مقارنة بالأشكال الأخرى التي تسمح بالتوطن السريع منها اقتناء شركة موجودة مثلا، الأمر الذي يفضي إلى فقدان التنافسية للتكنولوجيا المستخدمة بسبب تمكين المنافسين من تجديد وسائل الإنتاج في نفس السوق من جهة، ومن جهة أخرى تمكين المنافسين الذين كانوا خارج السوق من اقتناء مؤسسات موجودة داخله.

1-2- اقتناء شركة قائمة (موجودة): عندما يقرر المستثمر الأجنبي شراء شركة موجودة أصلا وقائمة بالفعل في الدولة المضيفة، ويتحقق ذلك على أرض الواقع، فهذا ما يعني أن هذا المستثمر الأجنبي جسد بالفعل إستثمارا مباشرة أجنبية في شكل اقتناء مؤسسة موجودة.

1-3- إنشاء شركة ذات الإستثمار المشترك: إن الإستثمار المشترك joint-venture يصطلح عليه أيضا المشروعات المشتركة أو الشركات ذات الرأسمال المشترك، وكأنه مؤسسة منفصلة تمتلكها شركتان أصليتان مما يعطي مزيدا من الفرص لاقتسام الرقابة عليه بشكل أكبر مما تتيحه الأشكال الأخرى من

[1] فريد النجار: إدارة الأعمال الإقتصادية والعالمية، المفاتيح التنافسية والتنمية المتواصلة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1998، ص25.

التحالفات، أي أنه تعاقد طويل الأجل بين طرفين، الأول يمثل الطرف الوطني، والثاني يتمثل في الطرف الأجنبي ومنه يتسني من خلاله إنشاء شركة ذات رأس مال مشترك، أي شركة جديدة ومستقلة من حيث الرأس مال الخاص بها، حيث يسمح هذا النوع بتوحيد الجهود وتقاسم كل المخاطر، لأجل تحقيق الأهداف.

1-4- الاندماج والتملك: يعكس هذا الإستثمار الأجنبي المباشر الذي برز بشكل جلي في السنوات القليلة الماضية، والذي يقوم على أساس الاندماج والتملك، دخول المستثمرين الأجانب في مختلف القطاعات الإنتاجية منها والخدمية، أين يتجسد ميدانيا هذا الشكل عبر القيام بعمليات اندماج الشركات الوطنية مع الشركات الدولية وكذلك امتلاك حصة من رأسمال الشركات الوطنية من طرف المستثمرين الأجانب.

2- أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر

هناك ثلاث صور أساسية للإستثمار الأجنبي المباشر، وهي[1]:

2-1- الإستثمار الخاص: يتمثل الإستثمار الأجنبي المباشر الخاص أساسا في الإستثمار في قطاع المنتجات الأولية وخصوصا في القطاع النفطي، وقد حقق هذا الإستثمار أرباحا ضخمة نتيجة استنزاف الموارد الطبيعية للدول النامية بأقل الأثمان.

2-2- الإستثمار الثنائي: ظهر هذا النوع من الإستثمارات الأجنبية المباشرة نتيجة النزعة الوطنية وحركات الإستقلال التي سادت الدول النامية في أعقاب نيلها الإستقلال، ويعني الإستثمار الثنائي مشاركة الدول النامية للمستثمر الأجنبي في المشروعات والإقتصادية المقامة على أراضيها، أي أنه خليط من رأس المال المحلى ورأس المال الأجنبي. وهذا النوع من الإستثمارات يقلل الأعباء المالية التي يتحملها الإقتصاد الوطني بالقدر الذي يتحصل عليه المستثمر المحلى نتيجة مشاركته في المشروع.

2-3- الإستثمار الأجنبي المباشر في صورة الشركات متعددة الجنسية: تعتبر الشركات المتعددة الجنسيات بمثابة القاطرة التي تجر وراءها الإستثمار الأجنبي المباشر نحو أقاليم العالم المختلفة.

وتشير الأدلة التطبيقية إلى أن تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى دولة ما تحكمه دوافع تلك الشركات لتحقيق المزيد من الأرباح، والتوسع وتوزيع الأخطار التجارية، ومن النماذج الشائعة في حقل الأعمال الدولية على هذا النوع من الشركات نجد: شركات النفط، الشركات الصناعية، شركات المقاولات ومواد البناء، البنوك وشركات إعادة التأمين ... إلخ. كما تمثل الشركات المتعددة الجنسية أكثر من 80% من الإستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العالم ككل، وقد أصبحت تسيطر كليا على بعض الصناعات التي تحتاج إلى تكنولوجيا عالية، مثل الحاسبات الإلكترونية وبعض الآلات

[1] عبد السلام أبو قحف: إدارة الأعمال الدولية، دار الجامعة الجديدة بالاسكندرية، مصر، 2002، ص364.

والأجهزة الصناعية، بالإضافة إلى استثمار هذه الشركات في الدول النامية في مجال إنتاج المواد الأولية، الزراعة وقطاع الخدمات مثل المصارف، التأمين، السياحة، الوجبات السريعة، وتنفيذ بعض مشروعات المرافق[1].

المبحث الثاني: محددات الإستثمار الأجنبي المباشر، اتجاهاته وآثاره

إن عملية الإستثمار ليست كأي فعالية اقتصادية أخرى، نظرا لكونها تتميز بتقلبات سريعة وحادة، ولكثير من المتغيرات والعوامل التي تؤثر فيها، منها عوامل يمكن السيطرة عليها وأخرى يصعب السيطرة والتنبؤ عنها من العوامل الخارجية وأيضا توجد عوامل مشجعة للإستثمار وأخرى غير مشجعة.

المطلب الأول: محددات الإستثمار الأجنبي المباشر

إن محددات الإستثمار الأجنبي المباشر تعني مجموعة من العوامل المتنوعة التي تتحكم وتؤثر بشكل بارز توجهاته وتدفقاته، هذه ما يعني أن هذه العوامل في ذاتها مرتبطة بأطراف مختلفة: إما بالدول المضيفة والتدابير العامة التي تتخذها من جهة، وإما بالشركات الأجنبية وهي كالتالي[2]:

1- العوامل التي تخص الدول المضيفة

إن العديد من الدراسات أثبت خلال عقدي الستينات والسبعينات إن تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر كانت واردة بحجم كبير للدول المتقدمة، ما يفسر بأن تلك الدول كانت تتوفر على متطلبات المناخ الاستثماري الملائم، على عكس الدول النامية آنذاك التي كانت حصتها من التدفقات ضعيفة أو تكاد تنعدم, وتكمن محددات الإستثمار الأجنبي في النقاط التالية:

1-1- محددات في إطار سياسات الإستثمار الأجنبي المباشر: تتمثل هذه المحددات في ما يلي:

- الاستقرار السياسي والإقتصادي والاجتماعي: حيث إن الاستقرار السياسي في أي بلد له تأثير كبير على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث إن المستثمرون يفضلون الأنظمة الديمقراطية لأنها مستقرة؛
- الاتفاقيات الدولية بشأن الإستثمار الأجنبي المباشر؛
- سياسة الخصخصة وهيكل الأسواق؛
- سياسة التجارة الخارجية مثل : الرسوم الجمركية و الحواجز الغير جمركية؛
- السياسات الضريبية والمحددات الإقتصادية؛

[1] محمد السيد سعيد: الشركات المتعددة الجنسيات وأثارها الإقتصادية والإجتماعية والسياسية، الهيئة المصرية للكتاب، مصر، 1978، ص 49.

[2] بوشمال رؤوف: التسويق الدولي وتأثيره على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، رسالة ماجيستير غير منشورة، جامعة متتوري، قسنطينة، 2011، ص80.

- حوافز الإستثمار وخدمات ما بعد الإستثمار.

1-2- المحددات الإقتصادية الرئيسية في البلدان المضيفة

- هيكل وحجم ونمو السوق ونصيب الفرد من الدخل؛
- فرص الوصول إلى الأسواق الإقليمية والعالمية؛
- مدى توفر كل من المواد الأولية والمواد الخام؛
- العمالة الماهرة وغير الماهرة منخفضة التكلفة؛
- تكلفة المواد و الأصول الواردة أعلاه، معدلة حسب إنتاجية العمل؛
- تكلفة النقل والمواصلات من وإلى داخل الاقتصاد المضيف.

2- العوامل المحددة لاختيار الشركات الأجنبية لمواقع استثمارها

- انخفاض تكاليف اليد العاملة من أجور ورواتب مقارنة بالبلد الأصلي للمستثمر؛
- توفر على ظروف اللازم بين العمالة و المستثمر الأجنبي من توفر مستوى تقافي كلغة التواصل و قدرة الانسجام؛
- توافر حجم كبير من اليد العاملة وخاصة الماهرة منها؛
- انخفاض تكاليف الإنتاج يعد بمثابة دافع كبير لتدفق الشركات الأجنبية؛
- توافر وبشكل جيد المكونات الأساسية للبنية التحتية مثل الطرق ووسائل النقل وكذلك الخدمات المتصلة بالاتصالات الكهربائية، الطاقة، المياه وذلك على المعايير الدولية وبالتكاليف المنخفضة؛
- يعد العامل الذي يتعلق بدرجة المخاطرة المسجلة من المحفزات أو المعيقات في تدفق الشركات الأجنبية وذلك لمدى وضع الدولة المضيفة من أو غياب الحريات الفردية والجماعية ... الخ.

المطلب الثاني: اتجاهات الإستثمار الأجنبي المباشر

شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة تراجعا كبيرا بمقدار 438 مليار دولار وبنسبة 23.4 %، من 1868 مليار دولار عام 2016 إلى 1430 مليار دولار عام 2017 وذلك مع انخفاض صفقات التملك والاندماج عبر الحدود بمقدار 193 مليار دولار وبنسبة 21.8 % إلى 694 مليار دولار. في حين ارتفعت ارصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة لدول العالم بمعدل 14 % لتبلغ 31524 مليار دولار بنهاية عام 2017.

أولا: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم خلال عام 2017

يمكن توضيح تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في العالم خلال السنوات الاخيرة في الجدول التالي:

جدول(01-01) : تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة والصادرة لمناطق العالم بالمليار دولار عام 2017

المنطقة	التدفقات الواردة			التدفقات الصادرة		
	2015	2016	2017	2015	2016	2017
الدول المتقدمة	1 141	1 133	712	1 184	1 041	1 009
الاتحاد الاوروبي	516	524	304	607	453	436
امريكا الشمالية	511	494	300	330	354	419
الدول النامية	744	670	671	406	407	381
افريقيا	57	53	42	11	11	12
اسيا	516	475	476	359	385	350
شرق وجنوب شرق اسيا	435	390	398	310	342	305
شرق اسيا	318	270	265	255	303	250
جنوب شرق اسيا	117	121	134	55	39	55
جنوب آسيا	51	54	52	8	6	12
غرب آسيا	30	31	26	41	37	33
امريكا اللاتينية والكاريبي	169	140	151	36	9	17
أوقيانوسيا	2	2	2	1	1	1
الدول المتحولة	36	64	47	32	25	40
العالم	1921	1868	1430	1622	1473	1430

المصدر: الاونكتاد- تقرير الاستثمار في العالم 2018 على الموقع:

http://dhaman.net/ar/wp-content/uploads/sites/2/2018/06/Annex-Climate18-Invest.xlsx

حسب آخر الإحصائيات الواردة في تقرير الاستثمار العالمي لعام 2018 التي يوضحها الجدول، استقرت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الاقتصادات النامية حوالي 671 مليار دولار، مع ارتفاع حصتها من التدفقات العالمية لتبلغ 46.9 % عام 2017 مقارنة بحصة بلغت 35.9 % عام 2016، وقد

ارتفعت التدفقات الواردة إلى الدول الآسيوية بشكل طفيف إلى 476 مليار دولار عام 2017، وكذلك التدفقات الواردة إلى أمريكا اللاتينية والكاريبي إلى 151 مليار دولار في مقابل تراجع التدفقات الواردة إلى أفريقيا إلى 42 مليار دولار.

في المقابل تراجعت بحدة التدفقات الواردة إلى الدول المتقدمة بنسبة 37.1 % إلى 712 مليار دولار عام 2017 لتمثل 49.8 % من إجمالي التدفقات العالمية، وذلك نتيجة تراجع التدفقات الواردة إلى أمريكا الشمالية بنسبة 39.4 % إلى 300 مليار دولار وكذلك التدفقات الواردة إلى الاتحاد الأوروبي بمعدل 42.1 % إلى 304 مليارات لنفس العام.

أما الدول المتحولة فقد تراجعت التدفقات الواردة إليها أيضا بمعدل 27.1 % خلال العام لتبلغ 47 مليار دولار فقط بعدما شهدت بدايات انتعاش في العام السابق.

وفيما يتعلق بنشاط الشركات متعددة الجنسية ودورها على صعيد الاستثمار فقد رصد التقرير ارتفاعا بمعدل 4.7 % في قيمة أصول فروع الشركات الأجنبية في العالم إلى 103.4 تريليونات دولار بنهاية عام 2017، كما ارتفعت مبيعاتها إلى 30.8 تريليون دولار فيما زاد حجم العمالة التي توظفها إلى 73.2 مليون عامل.

وعلى صعيد الدخل من الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد فقد تراجع بمقدار 17 مليار دولار وبنسبة 1.1 % الى 1581 مليار دولار عام 2017 كما استقر معدل هذا العائد عند 7% على أرصدة الاستثمارات لنفس العام.

الشكل (01-01): نظرة شاملة لتدفقات وأرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم لعام 2017

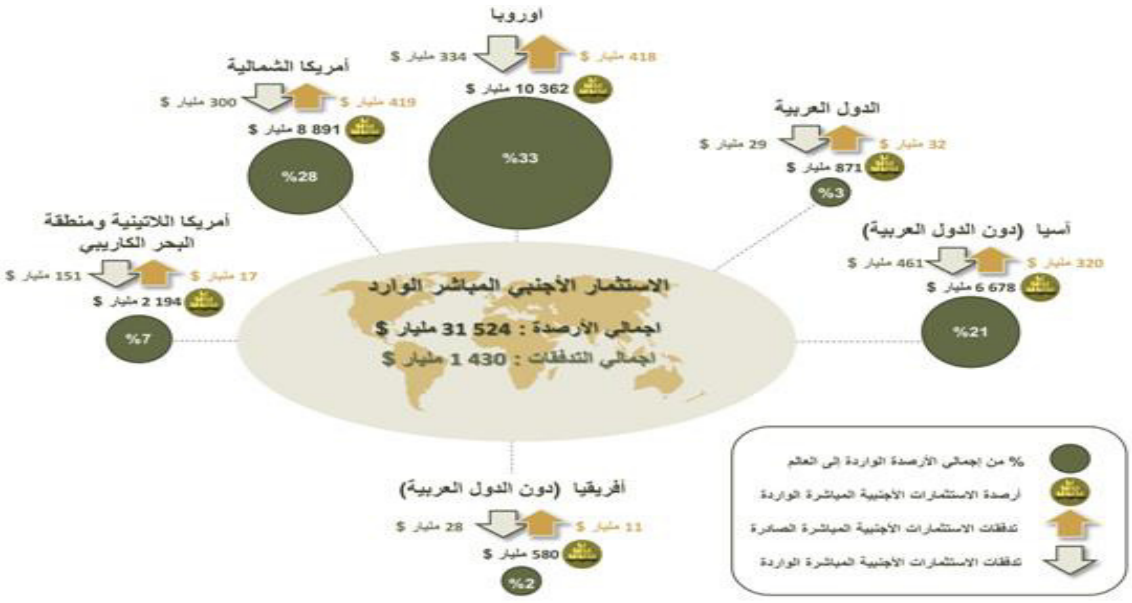

المصدر : قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD ،2018،ص13، على الموقع:

http://dhaman.net/ar/wp-content/uploads/sites/2/2018/06/Climate-Report-2018.pdf يوم:2019/04/04

ثانيا: مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة في العالم خلال عام 2017

تشير قاعدة بيانات أسواق الاستثمار الأجنبي المباشر، (FDI Markets) التي أعدتها مؤسسة (Financial Times) إلى أن عام 2017 شهد قيام نحو 10970 شركة بإطلاق نحو 18859 مشروع جديد في مختلف أنحاء العالم قدرت تكلفتها الاستثمارية الإجمالية بنحو 811 مليار دولار بمتوسط 43 مليون دولار لكل مشروع. وقد ساهمت تلك المشاريع في توفير أكثر من 2.4 مليون وظيفة جديدة بمتوسط 128 وظيفة من كل مشروع.

ومقارنة مع عام 2016 شهد عام 2017 تراجعا بشكل طفيف عن العام السابق في مؤشر عدد المشاريع وعدد الشركات المنفذة لها كما تراجعت مؤشرات التكلفة الاستثمارية الإجمالية للمشاريع والوظائف التي وفرتها.

الجدول(01-02): تطور المشاريع الاستثمارية الأجنبية المباشرة الجديدة في العالم خلال الفترة 2003-2017

السنوات	عدد المشاريع	التكلفة بالمليون دولار	عدد الوظائف	عدد الشركات المستثمرة
2017	18 859	810 587	2 419 713	10 967
2016	18 877	922 867	2 572 280	11 512
2015	18 565	877 042	2 440 362	11 783
2014	19 672	857 928	2 492 099	11 879
2013	20 569	942 393	2 505 812	12 022
2012	18 994	742 041	2 224 562	11 334
2011	20 627	985 228	2 734 326	11 911
2010	18 597	947 416	2 647 348	10 987
2009	17 198	1 066 323	2 621 969	10 267
2008	19 016	1 417 967	3 647 759	10 999
2007	14 327	865 994	2 692 257	8 764
2006	12 847	820 304	2 546 704	7 694
2005	10 837	636 120	2 006 157	6 980
2004	10 401	651 447	1 947 788	6 417
2003	9 506	773 494	2 019 684	5 897

المصدر:2018 FDI Markets على الموقع:

http://dhaman.net/ar/wp-content/uploads/sites/2/2018/06/Annex-Climate18-FDI.xlsx يوم:2019/04/04

من خلال الجدول نلاحظ أن العالم شهد خلال الفترة ما بين عامي 2003 و2017 قيام نحو 149413 شركة بإطلاق نحو 249 ألف مشروع جديد في مختلف أنحاء العالم قدرت تكلفتها الاستثمارية الإجمالية بأكثر من 13.3 تريليون دولار بمتوسط 53.5 مليون دولار لكل مشروع، وقد ساهمت تلك المشاريع في توفير أكثر من 53.5 مليون وظيفة جديدة بمتوسط 150 وظيفة من كل مشروع.

المطلب الثالث : أثار الاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصاديات الدول المضيفة

من الصعوبة عمل كشف دقيق للأرباح والخسائر التي تترتب على الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول المضيفة والذي على أساسه يمكن التعميم بشأن ما إذا كان الناتج الصافي لهذه الاستثمارات موجبا أو سلبا، ولكن يمكننا أن نقسم الآثار المحتملة للاستثمار الأجنبي المباشر إلى[1]:

أولا: الأثر على معدل التكوين الرأسمالي والتنمية: في المدخرات المحلية للدولة المضيفة وزيادة مواردها من النقد الأجنبي، كذلك يتوقع عادة أن يؤدي زيادة الاستثمارات المباشرة إلى زيادات أخرى في التكوين الرأسمالي المحلي وذلك كالآتي:

- ينتج عن هذه الاستثمارات زيادة الدخل المحلي يمكن أن يوفر جانبا منها ويتحول إلى استثمارات محلية ترفع من معدل التكوين الرأسمالي.
- الاستثمارات الأجنبية يترتب عليها عادة وفرات خارجية في شكل نقل المعرفة الفنية وتنمية المهارات المحلية والإدارية والتسويقية تكون سببا لقيام صناعات مساعدة توفر للمشاريع الأجنبية بعض ما تحتاج إليه من مستلزمات الإنتاج أو القيام ببعض عمليات التصنيع.

أضف إلى ذلك فإن الاستثمارات الأجنبية تؤدي إلى حصول حكومات على إيرادات جمركية على الإنتاج تملها هذه من الإنفاق في مشروعات التنمية[2].

ثانيا: الأثر على ميزان المدفوعات: لعل الأثر المباشر أو العاجل للاستثمارات الأجنبية هو زيادة حصيلة البلد المضيف من النقد الأجنبي ويمكنه هذا من زيادة الوارد من دون الحاجة لزيادة الصادرات بالإضافة إلى ذلك فإن الشركات الأجنبية بفضل اتصالاتها الدولية وخبراتها ومعرفتها بالأسواق الدولية، وبفضل سمعتها المرتبطة بأسهمها أو علامتها التجارية تفتح لها الدول المضيفة إمكانيات أكبر لغزو أسواق التصدير وزيادة صادراتها.

ولكن هذه المزايا لا تضمن تحسين حالة ميزان المدفوعات فهناك تحفظات عديدة يجب مراعاتها منها:

- إن الأثر الايجابي على ميزان المدفوعات لا يدوم مدة طويلة، وقد ينقلب إلى أثر سلبي عندما تبدأ عملية التدفق العكسي، ليس فقط لتمويل الأرباح المرتبطة بالاستثمار الأجنبي، وإنما أيضا لدفع الفوائد وثمة

[1] صديق محمد أبكر، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على القطاع الصناعي في السودان 1990-2002م، رسالة ماجستير، جامعة أمد رمان الإسلامية، 2004، ص 33.

[2] حسن علي كريم، بعض خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر على الدول النامية معهد الدراسات الإضافية، مؤثر أركويت العاشر، 1986، ص 13.

استخدام براءات الاختراع ، ونحو ذلك من المدفوعات، هذا فضلا عن تحويل جزء من مرتبات العاملين الأجانب في هذه المشروعات إلى خارج.

- إذا افترضنا إمكانية زيادة الصادرات حقيقة، فإنه يسعى أن يؤخذ في المسببات أيضا الزيادة المحتملة في الواردات، فمن الملاحظ أن الخاصة معظم السلع الرأسمالية ونسبة من مستلزمات الإنتاج الأخرى يتم استيرادها.

يترتب علة وجود المشروعات الأجنبية عادة ما يكون التحيز للسلع المستوردة ومن ثم تتزايد الواردات ويختل ميزان المدفوعات[1].

ثالثا: الأثر على العمالة وتوزيع الدخول على الثروات: تؤدي عمليات الاستثمار الأجنبي في الدول النامية إلى زيادة في مستوى العمالة ويترتب عليها زيادة في الأجور، كذلك قد يؤدي نشاط المشروعات الأجنبية إلى خلق دخول لبعض الفئات الأخرى مقابل استخدام خدمات معينة أو استثمار أراضي أو مباني أو ذلك، بالطبع لا يمكن أكار احتمال تحقيق مثل هذه الآثار الإيجابية والتي تؤدي بطريق مباشر أو غير مباشر إلى المزيد من التنمية.

رابعا: الأثر على التقدم التكنولوجي: تجدر الإشارة إلى أن التقنية والتكنولوجيا بالدول النامية تمثل حوار اهتمام الحكومات بهذه الدول ، ولاشك أن سعى الدول النامية لبلوغ هذا الهدف ممثل سببا جوهريا للسماح للشركات المتعددة الجنسيات بالدخول الاستثمارات في أنشطة إنتاجية داخل هذه الدول، أن هذا الأمر ليس بالسهولة.

فمن ناحية نجد أن درجة تحقيق الهدف المشار إليه يتوقف على استعداد الشركات متعددة الجنسيات الإسهام في تنمية التكنولوجيا في هذه الدول، ومن ناحية الأخرى يتوقف على درجة نجاح الدول النامية في تحقيق أهداف التكنولوجيا المحلية على مدى ما تقدمه من تسهيلات للشركات الأجنبية ، إن تطبيق أي نوع جديد من التكنولوجيا يحتاج إلى تهيئة بحيث تتوافق وظيفة وهذه البيئة التي تشمل الميزات والمهارات اللازمة الاستخدام التكنولوجيا والمهارات والتسهيلات الإنتاجية والخدمات المرافقة الأخرى بمستوى معين وغيرها.

[1] فؤاد موسى، التنمية الاقتصادية والاستثمارات الأجنبية، القاهرة، فيفري، 1975، ص15-17.

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا لهذا الفصل يتضح لنا أن الإستثمار الأجنبي المباشر هو وسيلة فعالة لتمويل الدول النامية وذلك من خلال حركة رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى وخاصة الدول المضيفة، وهو آلية فعالة لتصحيح الإختلالات في الدول النامية، حيث يعطي لصاحبها حق التملك وإدارة المشروع الإستثماري، مما ساعدت هذه الدراسة في توضيح مختلف النظريات والأشكال لما لهذه الأخيرة من مزايا وعيوب للدول المضيفة والشركات متعددة الجنسيات وطبيعة المحددات التي قام عليها الإستثمار الأجنبي المباشر، وخاصة مايمثله الإستقرار السياسي بإعتباره عنصرا بارزا لجذب وتحفيز قيام الإستثمارات في الدول النامية من طرف الدول المتقدمة.

الفصل الثاني

علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالتنمية الاقتصادية

تمهيد:

احتل موضوع التنمية الاقتصادية في الماضي ولا يزال في الوقت الحاضر مكانا بارزا بين الدراسات التي يبحثها الفكر الاقتصادي، خاصة في الدول النامية، فالاستثمار الأجنبي المباشر هو العجلة المحركة لمختلف اقتصاديات الدول في العالم، إذ يعتبر الوسيلة الفعالة لتحقيق مختلف الأهداف السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، وهذا ما جعل العديد من الدول النامية تسعى جاهدة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر واستغلال مواردها المتاحة لتحسين مستوى معيشة سكانها، والنهوض بالقطاعات الإنتاجية المختلفة والاستثمار الأجنبي المباشر عملية شاقة تحتاج إلى جهد كبير ونفقات طائلة، ووقت طويل وإتباع السياسات والاستراتيجيات الملائمة، وكيفية الحصول على الأموال اللازمة لتمويل مشاريعها التنموية.

وبغرض معالجة هذا الموضوع قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول : ماهية التنمية الاقتصادية

المبحث الثاني : مساهمة الاستثمار الاجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية.

المبحث الأول: ماهية التنمية الاقتصادية

تعتبر التنمية الاقتصادية عديدة الأهداف، تدور كلها حول رفع مستوى معيشة السكان وتوفير أسباب الحياة الكريمة لهم، فالناس في المناطق المتخلفة لا ينظرون إلى التنمية باعتبارها غاية في حد ذاتها، وإنما ينظرون إليها أنها وسيلة لتحقيق غايات أخرى، والوسيلة دائما يجب أن تكون في خدمة الغايات والأهداف وليس العكس.

المطلب الأول: تعريف التنمية الاقتصادية

قبل معرفة مفهوم التنمية لابد من التمييز بين النمو والتنمية الاقتصادية، فالنمو الاقتصادي هو عبارة عن معدل زيادة الإنتاج أو الدخل الحقيقي في دولة ما، خلال فترة زمنية معينة، ويعكس النمو التغيرات الكمية في الطاقة الإنتاجية المتاحة في جميع القطاعات الاقتصادية، ازدادت معدلات النمو في الدخل القومي والعكس صحيح.

أما التنمية فتعني إحداث تغيرات جذرية في بعض المتغيرات الاقتصادية التي تؤدي إلى تحقيق معدلات نمو فيها أسرع من معدلات نموها الطبيعي، وإذا كان النمو الاقتصادي ينحصر تأثيره في الجانب الاقتصادي أو في قطاع معين، فالتنمية تعني إحداث تغيرات جذرية في كافة المجالات الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية والثقافية[1].

وقد اختلفت مفاهيم التنمية الاقتصادية باختلاف المدارس والفترات الزمنية واختلاف وجهات النظر:

- فقد عرفها "مانير بالدوين" بأنها : "عملية يتم من خلالها زيادة الدخل الوطني الحقيقي وخلال فترة زمنية معينة"[2].
- وعرفها "Kindle Berger" بأنها :"الزيادة في الناتج الوطني وخلال فترة زمنية معينة، مع ضرورة إحداث تغيرات تكنولوجية وفنية وتنظيمية في المؤسسات الاقتصادية القائمة"[3].
- وهي "مجموعة السياسات التي يتبعها مجتمع معين استنادا إلى قواه الذاتية وتؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي مع ضمان تواصل هذا النمو و(تواصله) توازنه لفترة طويلة من الزمن لتلبية حاجات الأفراد وتحقيق أكبر قدر ممكن من العدالة الاجتماعية".

[1] اسماعيل عبد الرحمن، حربي محمد مرس عريقات،" تعاريف، مفاهيم أساسية في الاقتصاد الكلي"، دار وائل للنشر، عمان، 1999، ص 363.

[2] كاظم جاسم العيساوي، محمود الوادي، "الاقتصاد الكلي، تحليل نظري وتطبيقي"، عمان، 2000، ص 214.

[3] كامل بكري، التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 2007، ص 70.

المطلب الثاني: مصادر تمويل التنمية الاقتصادية

اعتبر التمويل أنه وسيلة مهمة لتشجيع الاستقرار الاقتصادي وكانت هناك أسباب عديدة لهذه النظرة، أولا أن التقليد السائد في الاقتصاد كان يثير إلى أن التغيرات تؤثر فقط على الأسعار والأجور ليست على الناتج والعمالة أثناء الدورة الاقتصادية، تمويل التنمية في تلك التدفقات المالية المحلية والأجنبية الموجهة لإنجاز وإحقاق برامج ومشروعات التنمية الضرورية لهيكل الاقتصاد الوطني وتحقيق الرفاهية الاقتصادية للمجتمع[1].

ويمكن تقسيم المصادر إلى نوعين: مصادر داخلية ومصادر خارجية

أولا-المصادر الداخلية لتمويل التنمية الاقتصادية

1- **مدخرات القطاع العائلي:** وتمثل الفرق بين الدخل المتاح أي الدخل بعد تسديد الضرائب وبين الإنفاق على أوجه الاستهلاك المختلفة وتتمثل مصادر الادخار فيه فيما يلي: *مدخرات التقاعد كأقساط التأمين والمعاشات.

* الودائع في البنوك وصناديق التوفير.

*الاستثمار المباشر في اقتناء الأراضي.

*سداد الديون ومقابلة التزامات سابقة.

2- **مدخرات قطاع الأعمال:** ويقصد به كافة المشاريع الإنتاجية التي تستهدف تحقيق الأرباح من مبيعاتها التي تشكل بدورها مصدر للادخار وتنقسم هذه الادخارات إلى نوعين: ادخارات الأعمال الخاص وادخارات قطاع الأعمال العام. الادخار الخاص يكون من طرف الأفراد والمؤسسات، بينما الادخار العام يتكون من الضرائب، القروض، شهادات الاستثمار، الإصدار النقدي أو ما يسمى بالتمويل بالعجز[2].

3- **الادخار الحكومي:** يتحقق الادخار الحكومي بالفرق بين الإيرادات الحكومية الجارية والمصروفات الحكومية الجارية، فإذا كان هناك فائض اتجه إلى تمويل الاستثمارات وتسديد أقساط الديون (في حالة مديونية الحكومة). أما إذا زادت النفقات الجارية من الإيرادات الجارية أي في حالة وجود عجز فإنه يتم تمويله عن طريق سحب من مدخرات القطاعات الأخرى أو عن طريق طبع نقود جديدة، وتعمل الحكومات دائما إلى تنمية مواردها إلى ضغط نفقاتها بغية تحقيق فائض توجهه إلى ضروب ومجالات الاستثمار والتنمية المستهدفة[3].

[1] أحمد الثوري، التخلف الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983،ص13.

[2] أحمد الثوري، مرجع سابق، ص 14.

[3] أحمد عادل حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2000،ص32.

4- **التمويل التضخمي:** وهو أسلوب تستخدمه السلطات العامة للحصول على تمويل إضافي عندما تعجز المصادر الاعتيادية من تمويل النفقات العامة ويتلخص هذا الاعتماد على إصدار نقود ورقية جديدة أو الاقتراض من البنك المركزي والبنوك المركزية.

ثانيا: المصادر الخارجية لتمويل التنمية الاقتصادية

1- **السلم الدولي للإنشاء والتعمير:** وأنشئ هذا لعدة أغراض أهمها[1]:

- تقديم القروض للدول الأعضاء أو المؤسسات الاقتصادية الخاصة القائمة في أراضيها من الأرصدة الرأسمالية المتاحة، في حالة عدم كفاية الاستثمارات الخاصة أو عدم توفير القروض اللازمة من مصادر أخرى بشروط مقبولة.

- تشجيع الاستثمارات الخاصة الأجنبية سواء بتقديم الضمانات اللازمة أو بالمشاركة بنصيب في القروض الأجنبية المقدمة للدول الأعضاء.

- توفير المعونات النقدية لإعداد وتنفيذ الخطط الاستثمارية والإنمائية والمساهمة في إعداد وتدريب الكوادر الفنية والإدارية التي تحتاجها الدول النامية عن طريق معهد التنمية الاقتصادية التابع للبنك.

2- **صندوق النقد الدولي:** ويعمل مع البلدان الأعضاء على تقليل اختلالات اقتصادها الكلي واختناقاتها الهيكلية وإزالة العوائق التي تعترض المدفوعات الدولية منع حدوث أزمات مالية.

3- **القروض:** قد تكون عامة أو خاصة، فالقروض العامة تعقدها حكومات الدول النامية مع الغير المقيمين في الخارج سواء كانت حكومات أجنبية أو هيئات تابعة لها أو أشخاص طبيعيين أو معنويين سواء كانت هيئات التمويل الدولية كالبنك الدولي أو صندوق النقد أو هيئات التمويل الإقليمي، أما القروض الخاصة في تلك التي يعقدها أشخاص طبيعيين ومعنويين من منظمات التمويل الدولية مثل مؤسسة الدولية للتمويل (IPC) أو من صناديق التمويل الإقليمي[2].

4- **الاستثمار الأجنبي:** يتمثل في استثمار الموارد الأجنبية في رؤوس أموال مشروعات التنمية في الدول النامية بهدف الاستفادة من التكنولوجيا التي ينقلها معه لدفع عجلة التنمية بها. وهناك نوعان:

- **الاستثمار الأجنبي المباشر:** يقوم المستثمر الأجنبي بامتلاك رأس المال للمشروع الإنتاجي ويتولى إدارته أومساهمته في رأس المال للمشروع كبيرة.

[1] أحمد الثوري، مرجع سابق، ص14.

[2] جمال الدين العوسيان، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2000، ص34.

- **الاستثمار الأجنبي غير المباشر:** ويقتصر على قيام الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المقيمين في دولة أجنبية على مجرد شراء أسهم المشروعات القائمة أو الانتداب في أسهم المشروعات المراد القيام بها كما لا يكون للمستثمر الأجنبي الحق في الإدارة[1].

المطلب الثالث: قياس التنمية الاقتصادية

تستخدم مجموعة من الوسائل والمؤشرات لقياس مدى نجاح التنمية الاقتصادية وعلى الرغم من الاستعمال المكثف لمصطلح "المؤشر" فإنه لا يبدو معرفا بشكل واف، يعرف بأنه "الذي يشير إلى شيء آخر" لكن بالاستعمال الفعلي كثيرا ما يتم الخلط بين الإحصاءات والتغيرات والمؤشرات. ولكي يسمى متغير اقتصادي أو اجتماعي "مؤشر التنمية" عليه أن يمثل بعض العوامل التي تشكل عملية التنمية أو حالتها.

- **مؤشرات قياس التنمية الاقتصادية**

المؤشرات الاقتصادية: تصف هذه المؤشرات خصائص الجهاز الاقتصادي للبلد ويمكن أن تتم على شكل معدل متوسط من كتلة إجمالية كالدخل السنوي الفردي أو على شكل نسب مختلفة من الناتج القومي الإجمالي (BNP) كمعدل التصدير أو الاستيراد أو الديون أو تقدم على شكل نسب فيما بينها كضمة الدين بالقياس إلى قيمة الصادرات وأبرز هذه المؤشرات الناتج القومي المحلي الإجمالي GNPأو GPP الكلي أو للفرد وبعد حساب قيمته من الوسائل المشتركة مع حساب الناتج القومي الإجمالي ويساعد على التعرف على طبيعة نجاح التنمية الاقتصادية في الدولة، إذ يشير إلى قيمة السلع والخدمات المنتجة المستخدمة في التناول داخل السوق التجاري والتي تطبق عليها عمليات البيع والشراء المعتادة.

وهناك مؤشرات أخرى أكثر استخداما لقياس مستوى التنمية الاقتصادية التي في دولة ما مقارنة بدولة أخرى وهي:

1. دليل التنمية البرية وهو ما يخص الصحة والتعليم والخدمات بالإضافة إلى نسبة العاملين والبطالة.
2. متوسط دخل الفرد وأيضا القدرة الشرائية.
3. السيولة النقدية.
4. انتشار التصنيع وهياكله بالإضافة إلى هياكل الإنتاج الأخرى.
5. ارتفاع نسبة العاملين بالصناعة.

إن المؤشرات التي تستخدم في قياس التنمية قد عرفت تطورا كبيرا واكبة التطورات التي عرفها مفهوم التنمية إضافة إلى تنوعها بما يتناسب مع الجوانب المتعددة للتنمية غير أنه لا يوجد مؤشر واحد بإمكانه أن يوضح كل جوانب التنمية كما أن لكل مؤشر مزاياه وعيوبه، وتتمثل أشهر هذه المؤشرات فيما يلي[1]:

[1] أحمد عادل حشيش، مرجع سابق، ص 19.

1. المقياس التقليدي للتنمية.

2. مقياس التقدم الاجتماعي ومستوى المعيشة.

3.المؤشر المركب للتنمية البشرية.

4. مؤشرات التنمية المستقلة.

5. مؤشرات التنمية البشرية.

6. مؤشرات الإطار الشامل للتنمية

ويمكن شرح هذه المؤشرات على النحو التالي:

1- **المقياس التقليدي للتنمية:** يرتكز على حساب الناتج المحلي الإجمالي ويشتق منه بعض المؤشرات، كمعدل النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

2- **مقاييس التقدم الاجتماعي ومستوى المعيشة:** وتركز هذه المؤشرات على نسب اليد العاملة في القطاعات المختلفة كالزراعة والصناعة ونسب التعليم بمختلف مستوياته، نسب الفقر، توزيع الدخل، معدل وفيات الأطفال، نصيب الفرد من التغيرات الحرارية، استهلاك اللحوم.

3- المؤشر المركب للتنمية البشرية: ويعود الفضل في تركيب المؤشر إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي قام بالترويج لمفهوم التنمية البشرية ابتداءا من مطلع التسعينات حيث اقترح تقرير التنمية البشرية الأول سنة 1990 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة تكوين مؤشر التنمية البشرية ويتكون هذا المؤشر من ثلاث مؤشرات تعبر عن الخيارات الرئيسية في كل مستويات التنمية وهي:

1. الحياة الطويلة الخالية من العلل.

2.اكتساب المعرفة.

3.التمتع بمعيشة كريمة

4- مؤشرات التنمية المستدامة: اهتمت الهيئات الدولية كالأمم المتحدة والبنك الدولي بقياس التنمية المستدامة ونظرا لمكانة البعد البيئي في مفهوم التنمية المستدامة هذه المؤشرات ليست مؤشرات تنموية صرفة ولكنها تتضمن مؤشرات بيئية أيضا، حيث يتم التركيز على مدى تكامل البيئة مع التنمية، وتأخذ العوامل التالية بعين الاعتبار:

- الاستثمار في رأس المال البشري.

- إهلاك الأصول المنتجة.

[1] إبراهيم العسيوي، التنمية في عالم متغير، دار الشروق، القاهرة، 2001، ص 101-137.

– تدهور البيئة واستفاد الموارد الطبيعية.

5– **مؤشرات التنمية المستقلة:** وهي مؤشرات تركز على قياس درجة استقلالية عملية التنمية الاقتصادية في الدول كمؤشر نسبة الصادرات والواردات، مؤشر الدين الخارجي، مؤشر الأمن الغذائي، مؤشر التبعية الاقتصادية.

6– **مؤشرات الإطار الشامل للتنمية:** قام البنك الدولي اقتراح مفـهوم للتنمية أطلق عليه "الإطار الشامل للتنمية" وهو مفهوم يعتمد على الجمع بين الجوانب المالية والاقتصادية من جهة والجوانب الهيكلية والاجتماعية من جهة أخرى.

المطلب الرابع : إستراتيجيات التنمية الاقتصادية

عملية التنمية الاقتصادية تهدف إلى زيادة الطاقة الإنتاجية إلى جانب أمور أخرى، وهذا يعتمد على أمور أخرى من أهمها زيادة الاستثمارات، وهنا يتعين على القائمين بعملية التنمية اختيار الإستراتيجية الملائمة للتنمية الاقتصادية التي تساعد على تطوير الاقتصاد وتحقيق الأهداف المطلوبة. وأهم الإستراتيجيات المتبعة في التنمية الاقتصادية تتمثل فيما يلي:

1– التركيز على تكوين رأس المال المادي

عندما بدأ الاهتمام بمشاكل التنمية الاقتصادية التي تستهدف الارتفاع السريع بمعدل نمو الناتج القومي تركز التحليل الاقتصادي حول العلاقة السببية الطردية القوية بين معدل تراكم رأس المال المادي ومعدل نمو الناتج القومي، أي أن المتغير الإستراتيجي المهيمن في تحقيق هدف التنمية يتمثل في الإنفاق الاستثماري الضخم وأن البلاد النامية إذا نجحت في توفير أكبر حجم ممكن من الموارد الادخارية واستثمارها في بناء طاقات إنتاجية صناعية سوف تكسر حواجز التخلف وتنطلق في التقدم الاقتصادي وذلك أسوة لم فعلته الدول الصناعية المتقدمة والتي كانت يوما دولا زراعية، أي على الدول النامية أن تستفيد من التجربة التاريخية التي مرت بها الدول الصناعية في مسيرتها في طريق النمو الاقتصادي. وأصبحت المشكلة في كيفية توفير ذلك القدر الهائل من الموارد المطلوبة لتنفيذ برامج الاستثمار الضخمة، ولم يكن هذا الاعتقاد ينفي وجود عوامل أخرى تتطلبها عملية التنمية الاقتصادية، بل كان الرأي منعقدا من جانب علماء الاقتصاد المهتمين بقضايا التنمية، بأن التراكم الرأسمالي هو لب التنمية الاقتصادية، ويوضح الأستاذ "روستو" في نظريته مراحل النمو الاقتصادي، وهي: مرحلة المجتمع التقليدي، مرحلة التهيؤ للانطلاق، مرحلة الانطلاق ومرحلة النضج، مرحلة الاستهلاك الوفير[1].

[1] العسري حسين درويش،"التنمية الاقتصادية"، دار النهضة العربية، ط1،بيروت 1999، ص 286.

وقد أكد الأستاذ "آرثر لويس " A . Louis " أن التنمية الاقتصادية يتوقف نجاحها على تحقيق زيادة كبيرة في التراكم الرأسمالي، بما في ذلك المعرفة والكفاءات وكان يجادل بثقة أن الاقتصاد المتخلف الذي يزيد سكانه سنويا بمعدل 2% كي يحقق ارتفاعا في معدل نصيب الفرد قدره 2% يجب أن يرفع بالطبع نمو دخله القومي بمعدل 4% ، ولكي يحقق هذا الهدف عليه أن يدخر ويستثمر ربع دخله القومي سنويا، ورأيه أن ما ينقص البلاد المتخلفة ليس وسائل توفير هذه الموارد الضخمة ولكن التصميم والإرادة[1].

2- مبدأ الدفعة القوية

يعارض العديد من الاقتصاديين على أساس أن التنمية الاقتصادية هي في حد ذاتها سلسلة من الدفعات المتقطعة، ويوصي هؤلاء الاقتصاديين بضرورة القيام بدفعة قوية أي ضرورة البدء بتنفيذ حجم ضخم من الاستثمارات حتى يمكن التغلب على الركود الاقتصادي للمجتمع المتخلف، ويجب أن لا ينخفض الاستثمار القومي عن حد معين وإلا لا تنجح التنمية في كسر الحواجز وعوامل المقاومة الداخلية للتقدم في اقتصاد البلد المتخلف، وأن التنمية بدفعات صغيرة لا تكفي للتغلب على عوامل التخلف الذاتي.

يتحصل تطبيق مبدأ الدفعة القوية في إغراق حجم ضخم من الاستثمارات في بناء مرافق رأس المال الاجتماعي من طرق ومواصلات ووسائل نقل وقوى محركة لتدريب القوى العاملة، وهي مشروعات ضخمة غير قابلة للتجزئة بطبيعتها والتي سوف تخلق وفرات اقتصادية خارجية تتمثل في توفير خدمات إنتاجية بتكلفة منخفضة، كما أن الاستفادة من تكامل دالة الادخار القومي في ظل تنفيذ برنامج استثماري ضخم الذي قد يثير مشكلة تمويل حادة في المراحل الأولى للتنمية، ولكن هناك تجادل بأن دفع عجلة التنمية بقوة على أساس تكامل دالتي الطلب والعرض ستحقق نمو الدخل القومي بمعدلات مرتفعة يرتفع معه المعدل الحدي للادخار وبالتالي يتزايد اعتماد البلد النامي على موارده الذاتية في تمويل عمليات التنمية، والاقتصادي "روز نشتين رودان" الذي قدم فكرة الدفعة القوية وتبرير ضرورتها وتحليل فعاليتها في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، حيث قدم فكرته بصدد اهتمامه بوضع خطة لتصنيع شرق وجنوب أوربا قبل نهاية الحرب العالمية الثانية، بحيث ينطلق من فرض أساسي أن التصنيع هو السبيل الوحيد لتنمية البلاد المتخلفة، والمجال الممكن والفعال لاستيعاب فائض القوة العاملة المتعطلة جزئيا وكليا يفي قطاعها الزراعي، وعلى أن تبدأ عملية التصنيع في شكل دفعة قوية، ويرى "روز نشتين رودان" أن يكون للدولة دورا بارزا في عملية تخطيط وتنفيذ مشاريع التصنيع التي يتطلبها تطبيق مبدأ الدفعة القوية، فالسوق المحلية الضيقة في البلاد المتخلفة لا تحفز المستثمر الخاص على القيام بإنشاء مشروعات صناعية تستخدم أساليب تكنولوجية حديثة ذات طاقة إنتاجية كبيرة.

3- إستراتيجية النمو المتوازن وغير المتوازن

وأهم الإستراتيجيات المتبعة في التنمية الاقتصادية نذكر ما يلي:

[1] ابراهيم عبد الهادي المليجي، التخطيط للتنمية ، المكتب الجامعي الحيث،ط1، الاسكندرية، 2004، ص138.

1-1- إستراتيجية النمو المتوازن

صاغ الأستاذ "نيركسه" جوهر فكرة الدفعة القوية التي قدمها "روز نشتين رودان" في صيغة حديثة متكاملة أخذت تسمية إستراتيجية النمو المتوازن، حيث يركز "نيركسه" على الحلقة المفرغة التي يخلقها ضيق حجم السوق أمام الاستثمار الصناعي مؤكدا على أن كسر هذه الحلقة المفرغة لا يتحقق إلا بتوسع حجم السوق والذي لا يتحقق إلا بإنشاء جبهة عريضة من الصناعات الاستهلاكية يتحقق بينها التوازن مع التأكيد على ضرورة تحقيق قدرا التوازن بين القطاع الصناعي، ولم يقصد بالنمو المتوازن لمجموعة من صناعات سلع الاستهلاك أن تنمو هذه الصناعات بمعدل واحد بل من المؤكد أنها تنو بمعدلات مختلفة تتحدد بمرونة الطلب الداخلية للمستهلكين على السلع المنتجة، وهذه الإستراتيجية تستهدف التركيز على إنتاج السلع الاستهلاكية اللازمة الإشباع حاجات السوق المحلية وليس لغرض التصدير على الأقل في المراحل الأولى، وينطوي تحت مفهوم التوازن، التوفيق بين الزراعة والصناعة في خطط التنمية فلا تنتعش إحداهما على حساب الأخرى، كما يرتبط أسلوب النمو المتوازن بمجموعة من الصناعات الاستهلاكية المتكاملة أفقيا وليس الصناعات الإنتاجية، ويرى "تيركسه" أنه ليس من الحكمة في ظروف البلدان المتخلفة أن تنتج هذه السلع الرأسمالية وعليها أن تكتفي باستيرادها مستفيدة بمزايا الإنتاج الكبير لهذه السلع بالدول المتقدمة، ويرى "نيركسه" أيضا أن لا غنى عن قيام الدول بالصناعات الأساسية مثل الكهرباء والطرق والموانئ والخدمات اللازمة لقيام الصناعة ولتوفير المناخ الاقتصادي لملائم لها. وأهم الانتقادات الموجهة إلى هذه الإستراتيجية ما يلي :

- تفترض هذه النظرية ضمنيا أن الاقتصاد يبدأ من الصناعة وثم تتوقع فشل الصناعة الوحيدة، والواقع أن أي اقتصاد متخلف قد يحتوي على العديد من الاستثمارات القائمة وليس من المستبعد أن تتكامل أي صناعة جديدة مع ما سبقها من الاستثمارات في مجال الصناعة، كما أن إنشاء مجموعة صناعات جديدة ليس من الضروري أن يخلق وضعا متوازنا.
- هذه الإستراتيجية تفترض مرونة عرض عوامل الإنتاج وذلك على الأقل بالنسبة لكل صناعة جديدة يراد إنشاؤها، وكأنها تعالج مشاكل الركود والجمود والفقر بحلول خيالية تبتعد كثيرا عن الواقع، ويرى البعض أن الموارد المطلوبة لتنفيذ سياسة النمو المتوازن ضخمة جدا بحيث أن البلد التي تتمكن من تجهيز هذه الموارد لا يمكن في الواقع أن تعتبر متخلفة.
- إن قيام التنمية على أساس الاستثمار على جبهة عريضة من الصناعات الاستهلاكية قد لا يؤدي إلى الوصول بالمشروعات إلى الحجم الأمثل من حيث الكفاءة الإنتاجية.
- إن مسألة اتساع السوق الداخلي لسلع الاستهلاك لا يجب أن يكون هو المعيار الوحيد لتوزيع الموارد الاستثمارية بين صناعات السلع الاستهلاكية والإنتاجية، فمقتضيات النمو الاقتصادي على المدى الطويل تتطلب النظر إلى العديد من الاعتبارات الأخرى بخلاف اعتبار اتساع السوق.

1-2- إستراتيجية النمو غير المتوازن.

يقصد بأسلوب النمو غير المتوازن اختيار بعض الصناعات أو الأنشطة الاقتصادية الأخرى والتي تتميز عن غيرها بقدرتها على حث الاستثمار في الصناعات والقطاعات الجديدة لتوجيه الدفعة القوية إليها، فتقود هذه الأنشطة عملية النمو الاقتصادي القومي بأكمله أي إحداث اختلال مقصود في توازن الاقتصاد القومي وفقا الإستراتيجية معلومة وهادفة، فالدولة الفقيرة لا تمتلك من الموارد سوى القدر الضئيل، كما تفتقر على القدرة على تنظيم وتوجيه الاستثمارات على أساس فكرة النمو المتوازن ومن ثم فإن إستراتيجية النمو غير المتوازن تعتبر أكثر ملائمة لواقع البلاد المتخلفة وظروفها الاقتصادية، والاقتصادي "هيرشمان" صاحب الدعوة إلى فكرة النمو غير المتوازن، حيث يركز على موضوع تقرير أولويات الاستثمار والمعيار هو قدرة النشاط المنتقى على جذب أو الاستثمار في المجالات الأخرى التي تتعامل معه ويتناول هذا الموضوع من ناحيتين:

الأولى: المفاضلة بين التنمية عن طريق إحداث فائض متعمد أو عجز متعمد في خدمات رأس المال الاجتماعي بالمقارنة بالطلب على هذه الخدمات من جانب الأنشطة التي تقوم بالإنتاج مباشرة، حيث أن إحداث فائض في رأس المال الاجتماعي يحث المنظمين على الاستثمار في المشروعات التي تقوم بالإنتاج مباشرة، أم القيام التنمية على أساس عجز في خدمات رأس المال الاجتماعي سوف يسفر عن ضغط اجتماعي شديد على السلطات الرسمية لزيادة المقدرة الإنتاجية لأس المال الاجتماعي لتيسير مهمة أصحاب المشروعات ولدفع عجلة النمو الاقتصادي بأقل قدر من العراقيل وسوف ينتج عن ذلك ضرورة التوسع في خدمات رأس المال الاجتماعي ويجمع الاقتصاد القومي مع الوقت بين نوعي الاستثمار المتكاملان.

الثانية: المفاضلة بين الاستثمار في مشروعات الإنتاج المباشر على أساس ما يتميز به كل مشروع من مقدرة على حق الاستثمار من غيره من الأنشطة المكملة له، ويعتبر أن أفضل المشروعات هي تلك التي تعتبر أكثر من غيرها فعالية في خلق اختلالات التوازن داخل الاقتصاد.

المبحث الثاني: مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية

عموما، قد يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية من خلال دوره في القطاع الخارجي و أيضا من خلال الدور الذي قد يلعبه محليا من خلال مساهمته في تكوين رأس المال المحلي، العمالة ونقل التقنية والإدارة.

المطلب الأول: مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تكوين رأس المال

تعد هذه الفائدة من أهم الفوائد التي تذكر للاستثمارات الأجنبية، فمعظم البلدان النامية تعاني من نقص في رؤوس الأموال اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية، بسبب انخفاض دخلها القومي وصعوبة الادخار فيها، مما تضطر لتعويض هذا النقص إما باللجوء إلى القروض الأجنبية ذات التكاليف والفوائد الثقيلة، والمضرة على المدى القصير والمتوسط بالاقتصاد الوطني، وإما تلجأ إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتي تأتي في معظمها من جانب الشركات الأجنبية التي تستثمر أموالها في قطاعات اقتصادية متطورة يصعب على الشركات الوطنية الدخول فيها، وذلك لقدرة هذه الشركات الأجنبية على تحمل مخاطر في ميادين قد تحمل الدولة المستقبلة تكاليف باهظة.

تظهر أهمية الاستثمارات الأجنبية في زيادة معدل تكوين رأس المال الثابت، من الزيادة المستمرة في تدفق هذه الاستثمارات إلى البلدان النامية.

الجدول (02-01): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة في إجمالي تكوين رأس المال الثابت خلال الفترة 2012-2017

المنطقة	2012	2013	2014	2015	2016	2017
العالم	8.1	7.8	7.9	6.8	7.0	6.7
الدول المتقدمة	6.7	6.3	6.6	5.7	6.2	5.7
الدول النامية	10.0	9.8	9.5	8.5	8.1	8.0
افريقيا	12.3	12.4	10.6	7.1	5.4	6.3
اسيا	10.5	10.8	10.6	9.9	9.5	9.1
شرق وجنوب شرق اسيا	11.5	11.8	11.7	11.0	10.3	10.1
جنوب اسيا	7.2	6.7	6.1	5.5	6.4	5.7
غرب اسيا	5.5	5.4	4.9	4.6	4.6	3.4
امريكا اللاتينية والكاريبي	7.9	6.7	6.6	5.2	5.3	5.6
الدول المتحولة	14.4	13.9	14.6	10.2	11.1	11.8

المصدر: الأونكتاد استناداً إلى بيانات من قاعدة بيانات ميزان المدفوعات الخاصة بصندوق النقد الدولي،2018.

1- الدول النامية

كانت حصة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من إجمالي تكوين رأس المال الثابت في الدول النامية، 10% سنة 2012، انخفضت هذه الحصة الى 8% سنة 2017، هذا الانخفاض يشير إلى انخفاض أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة إلى الدول النامية، كمصدر لتمويل التنمية الاقتصادية.

1-1- بالنسبة لمنطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي كانت الأهمية النسبية ل الاستثمار الأجنبي المباشر في تكوين رأس المال الثابت 7.9% سنة 2012، ثم انخفظت إلى 5.2 % سنة 2015، ثم ارتفعت إلى 5.6% سنة 2017.

1-2- بالنسبة لمنطقة غرب آسيا، كانت الأهمية النسبية ل الاستثمار الأجنبي المباشر في تكوين رأس المال الثابت 5.5% سنة 2012، ثم انخفظت إلى 3.4% سنة 2017 .

1-3- أما منطقة شرق وجنوب شرق آسيا فكانت الأهمية النسبية ل الاستثمار الأجنبي المباشر في تكوين رأس المال الثابت، 11.5% سنة 2012، ثم ارتفعت إلى 11.8% سنة 2013، ثم انخفظت الى 10.1% سنة 2017.

1-4- بالنسبة لمنطقة جنوب اسيا ، كانت الأهمية النسبية لـ الاستثمار الأجنبي المباشر في تكوين رأس المال الثابت، 7.2 % سنة 2012، ثم 5.5 % سنة 2015، و 5.7 % سنة 2017.

1-5- بالنسبة لمنطقة إفريقيا كانت الأهمية النسبية لـ الاستثمار الأجنبي المباشر في تكوين رأس المال الثابت، 12.3% سنة 2012، لترتفع بعد ذلك وتشكل 12.4% سنة 2013، ثم انخفضت الحصة إلى 6.3% سنة 2017.

بصفة عامة، الأهمية النسبية للاستثمار الأجنبي المباشر في تكوين رأس المال الثابت في جميع مناطق الدول النامية غير مستقرة، وذلك بسبب عدم استقرار التدفقات الواردة من هذا الاستثمار وذلك بسبب تداعيات أزمة الرهن العقاري ، مما دفع بالدول النامية إلى التوجه نحو تخفيف الحواجز ومنح حوافز لجذب للاستثمارات الأجنبية المباشرة، علاوة عن إدراك الدول النامية لمزايا هذا النوع من الاستثمار.

2- بالنسبة للدول المتحولة

كانت الأهمية النسبية لـ الاستثمار الأجنبي المباشر في تكوين رأس المال الثابت، 14.4% سنة 2012، ثم 14.6% سنة 2014، لتنخفض بعد ذلك، حيث شكلت 11.8% سنة 2017.

3- الدول المتقدمة

أما بالنسبة للدول المتقدمة، كانت الأهمية النسبية لـ الاستثمار الأجنبي المباشر في تكوين رأس المال الثابت، 6.7% سنة 2012، ثم تذبذبت هذه الأهمية الى ان وصلت منخفضة الى 5.7 سنة 2017.

يمكن ملاحظة عدم استقرار الأهمية النسبية ل الاستثمار الأجنبي المباشر في تكوين رأس المال الثابت في الدول المتقدمة، ويعود ذلك إلى انخفاض تدفقات هذا الاستثمار الوارد إلى الدول المتقدمة نتيجة التقسيم الدولي الجديد للعمل حيث أصبحت الدول المتقدمة بشكل أساسي دول مصدرة للاستثمار الأجنبي المباشر.

عموما، كانت الأهمية النسبية ل الاستثمار الأجنبي المباشر في تكوين رأس المال الثابت، أكثر أهمية في الدول النامية والانتقالية عنها في الدول المتقدمة.

هذه الاستثمارات، إذا ما أحسنت الدول النامية توجيهها يمكنها أن تساهم بشكل مباشر في التكوين الرأسمالي في هذه البلدان، وبالتالي الزيادة في الدخل المحلي، الذي بدوره سيؤدي إلى زيادة الادخار المحلي، ثم زيادة الاستثمارات المحلية، مما يرفع من معدل التكوين الرأسمالي.

وتساهم الشركات الدولية التي تقوم بالاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية في حل مشكلة قصور التمويل أو عجز الموارد المالية في هذه البلدان عن الوفاء باحتياجات التنمية وذلك إما مباشرة بتوفيرها داخليا أو من أسواق المال أو أسلوب غير مباشر بطرق ثلاثة[1]:

- تستطيع هذه الشركات توفير التمويل اللازم عن طريق دعوة شركات دولية أخرى للاشتراك معها في بعض المشروعات بالبلدان النامية؛
- كذلك توفر تلك الشركات الأموال عن طريق تدفقات المعونات الرسمية من الدول الأم، ذلك أن ممارسة تلك الشركات لنشاطها في الدول المضيفة وحرية دخول رؤوس الأموال لهذه الأسواق يكون عاملا مشجعا لتدفقات المعونة الأجنبية؛
- كذلك تستطيع تلك الشركات تعبئة المدخرات المحلية بتقديمها فرص مغرية للاستثمار.

إذن شركات الاستثمار الأجنبي تساهم في زيادة معدل التكوين الرأسمالي من خلال تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن خلال جذب المدخرات المحلية في الأنشطة الأساسية أو الأنشطة المكملة، ومن ثم ارتفاع عوائد الملكية وهو ما يدفع بدوره إلى زيادة المدخرات وبالتالي الاستثمارات.

المطلب الثاني : مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في توفير فرص العمالة

يعتبر توفير فرص عمل جديدة في مقدمة مبررات الدول المضيفة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك للحد من مشكلة البطالة. ولبلوغ هذا الهدف فتحت هذه الدول الباب أمام الاستثمارات الأجنبية على أمل توفير فرص للعمل و كل ما يرتبط بها من مكاسب.

يمكن تصنيف الآثار المترتبة على دخول الشركات متعددة الجنسيات على العمالة إلى نوعين رئيسيين هما: الآثار المباشرة، والآثار غير المباشرة. كما أن الآثار غير المباشرة يمكن تقسيمها إلى نوعين: آثار أولية وآثار ثانوية، ويمكن تناول هذه الآثار في ضوء الاعتبارات الآتية[2]:

- أن وجود الشركات متعددة الجنسيات سوف يؤدي إلى خلق علاقات تكامل رأسية وخلفية بين أوجه النشاط
- الاقتصادي المختلفة في الدولة من خلال تشجيع المواطنين على إنشاء مشروعات لتقديم الخدمات المساعدة
- اللازمة، أو المواد الخام للشركات الجديدة وتنشيط صناعة المقاولات وغيرها ومن ثم خلق فرص جديدة للعمل؛

[1] نزيه عبد المقصود مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية ، الإسكندرية ، دار الفكر الجامعي، 2007، ص ص .408-409.

[2] رضا عبد السلام، ، الاستثمار الأجنبي المباشر كأحد آليات تحسين سوق العمل: قراءة تحليلية مع التركيز على التجربة الماليزية ، صندوق التنمية الصناعية السعودي ، مرجع سابق، ص ص.464-465.

- إن الشركات متعددة الجنسية سوف تقوم بدفع ضرائب على الأرباح المحققة وهذا سيؤدي إلى زيادة عوائد الدولة. ومع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، فان زيادة عوائد الدولة سوف يمكنها من التوسع في إنشاء مشروعات استثمارية (صناعية، خدمية وتجارية. الخ) جديدة ومن ثم سيترتب على هذا خلق فرص عمل جديدة؛
- إن وجود الشركات متعددة الجنسية قد يؤدي إلى اختفاء بعض أنواع المهارات التقليدية نتيجة لما تستخدمه من تكنولوجيا متقدمة سواء كانت أساسية أو مساعدة. أو قد يؤدي وجودها ونتيجة للسبب المذكور سلفا إلى عدم ثبات العمالة الموسمية؛
- نتيجة لارتفاع مستوى الأجور والمكافئات التي تقدمها الشركات متعددة الجنسية (بالمقارنة بنظيرتها الوطنية) فانه من المحتمل جدا أن تهرب العمالة والكوادر الفنية والإدارية المتميزة للعمل بالمشروعات الأجنبية متعددة الجنسية؛
- إن إنشاء المشروعات الموجهة للتصدير والمشروعات كثيفة العمالة في المناطق الحرة سوف يؤدي إلى خلق العديد من فرص العمل الجديدة؛
- إن توسع الشركات متعددة الجنسيات في أنشطتها سواء على المستوى الأفقي أو الرأسي مع الانتشار الجغرافي لهذه الأنشطة يؤدي مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة. إلى خلق فرص عمل جديدة في المناطق أو المحافظات النائية المتخلفة اقتصاديا داخل الدولة؛
- إن نجاح الحكومة المضيفة في اختيار النوع التكنولوجي المناسب سوف يؤثر إلى حد كبير على عدد فرص العمل الجديدة ومدى تنوعها.

كذلك قد يظهر أثر غير مباشر على حجم العمالة نتيجة دخول الاستثمارات الأجنبية المباشرة في حالتين هما[1]:

- تقليل حجم العمالة من خلال ما تتيحه الشركات متعددة الجنسيات من سياسة القضاء على المنافسين عن طريق خفض الأسعار الأمر الذي يجبر الشركات المنافسة على الخروج من السوق وما يستتبع ذلك من حدوث بطالة نتيجة لعدم وجود اتفاق واتساق بين المنشآت المحلية والشركات متعددة الجنسية؛
- زيادة مستوى التوظيف حيث يؤدي دخول الاستثمارات إلى زيادة الأجور وبالتالي زيادة الدخول (خاصة إذا كانت مصحوبة بزيادة التوظيف) وما يترتب عليه من زيادة في الطلب ومن ارتفاع حجم الإنتاج والاستثمارات، وزيادة التوظيف مرة أخرى.

[1] رمضان الشراح، دور الاستثمارات الأجنبية في ظل الشركات متعددة الجنسيات في تحقيق أهداف التنمية، مجلة الكويت الاقتصادية العدد 14،2013، ص38.

ونشير هنا إلى أنه لبيان مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في خلق فرص عمل، نقيس نسبة فرص العمل المتولدة عن الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الحجم الكلي للعمالة المحلية ومقارنتها بحجم الاستثمار. ويعطينا هذا مؤشرا عن مدى التناسب المحقق.

الشكل(02-01): تطور عمالة الشركات المنتسبة الأجنبية خلال الفترة 1990-2017

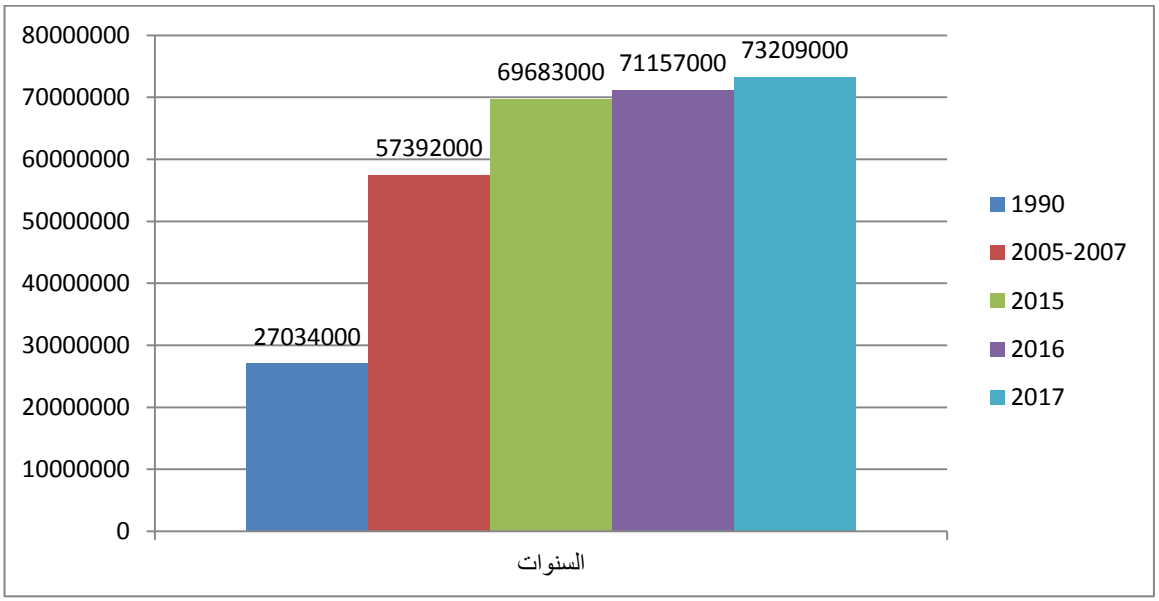

المصدر: اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الاونكتاد، تقرير الاستثمار في العالم 2018، على الموقع:

http://dhaman.net/ar/wp-content/uploads/sites/2/2018/06/Annex-Climate18-Invest.xlsx يوم 2019/04/05

من الشكل رقم (02-01)، الذي يظهر تطور عمالة الشركات التابعة الأجنبية، يمكن ملاحظة أنه هناك ارتفاع مستمر العدد العمالة في الشركات التابعة الأجنبية، حيث ارتفعت باستمرار من 27.03 مليون شخص سنة 1990 إلى 73.2 مليون شخص سنة 2017، حيث أن العدد المتزايد من العمالة في الشركات المنتسبة الأجنبية في الدول يرتبط بحجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد، فارتفاع حجم العمالة يتناسب وارتفاع حجم التدفقات من هذا الاستثمار، والعكس صحيح خاصة خلال الأزمة المالية العالمية الأخيرة.

المطلب الثالث: مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التقنية والإدارة

1- مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التقنية

هناك العديد من الطرق التي يتم بواسطتها نقل التكنولوجيا من الدول المتقدمة صاحبة الاختراع إلى الدول النامية، منها[1]:

- الواردات من السلع الوسيطة والرأسمالية؛
- التراخيص الممنوحة من قبل الشركات الأجنبية لفائدة الشركات المحلية؛
- اتفاقيات الشراكة والتعاون بين الشركات الأجنبية والشركات المحلية؛
- ويعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم القنوات الناقلة للتكنولوجيا، وذلك للأسباب التالية:
- أن التكنولوجيا الجديدة كثيرا ما تكون مكلفة و غير متاحة تجاريا، إذ تفرض الشركات صاحبة الاختراع احتكارا على معارضيها، وقد لا تسمح باستخدامها عن طريق التراخيص، كذلك تكون التكنولوجيا المنقولة بواسطة الفروع أكثر حداثة من تلك المباعة عن طريق الاتفاقيات؛
- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في خلق أو إيجاد المنافسة بين الشركات الأجنبية وباقي الشركات المحلية، وتعتبر هذه المنافسة ضرورية لانتشار التكنولوجيا؛
- كما يسهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تدريب العمالة وتكوين وتدريب المهارات، ونقل طرق الإنتاج الحديثة، وهو ما لا يتحقق للدول النامية نظرا لتخلفها التكنولوجي. كما أن مصادر التمويل الدولية الأخرى كالاستثمارات المالية المحفظية والديون، والتجارة في السلع والخدمات، ليست من القنوات الملائمة لنقل مثل هذه التكنولوجيا.

2- مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الإدارة

يمكن تحديد إسهامات الشركات متعددة الجنسيات بالنسبة للإدارة والتنمية الإدارية بالدول النامية في كثير من المجالات منها[2]:

- تنفيذ برامج للتدريب والتنمية الإدارية في الداخل وفي الدولة الأم؛
- إدخال أساليب إدارية حديثة متطورة؛
- المساعدة على ظهور طبقة جديدة من رجال الأعمال وتنمية قدرات الطبقة الحالية؛

[1] ساعد بوراوي، " الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي (الجزائر، تونس والمغرب)، دراسة مقارنة " ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة الحاج لخضر ، 2008، ص.38.

[2] قاسم نايف علوان، إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق، عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2009، ص362.

- خلق روح المنافسة لدى الشركات الوطنية.

كما يجب عدم تجاهل ظاهرة هروب كوادر الشركات الوطنية للعمل بالشركات متعددة الجنسيات الناجم عن ارتفاع مستوى الأجور والحوافز التي تقدمها هذه الأخيرة ، مما يؤثر على التنمية الإدارية بالبلد المضيف.

المطلب الرابع: مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التجارة الخارجية وميزان المدفوعاته

1- مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التجارة الخارجية

بصورة عامة فإن مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التجارة ليس عملية تلقائية بل يتوقف على عدة عوامل[1]:

- في مقدمتها سياسة الاقتصاد الكلي للدولة لأنها تأثر على نوعية الاستثمار الأجنبي المباشر وأنشطة الشركات عبر الوطنية. فالدول التي تتبنى سياسة اقتصادية تعتمد على تشجيع الصادرات تقوم بدور ايجابي في فتح المجال لأنشطة الشركات التي تؤدي إلى تنفيذ هذه السياسة؛
- كما أن نوعية الأنشطة الاقتصادية والصناعات التي تنشط فيها الشركات عبر الوطنية لها دور في تحديد مدى تأثيرها على قطاع التصدير وبالتالي على التجارة الخارجية؛
- كما أن الدور الدول في العملية الإنتاجية العالمية وموقع تلك الدول دورا هاما في تحديد مدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التجارة. فإذا كانت الدول المضيفة إحدى المحطات التي اختارتها الشركات عبر الوطنية لتنفيذ جزء من العملية الإنتاجية فان ذلك سيؤثر على زيادة صادراتها ولو في ذلك الجزء من العملية الإنتاجية المنفذة على أراضيها. أما إذا لم تستطع أن توفر الظروف الاقتصادية والقانونية التي تشجع الشركات عبر الوطنية على نقل جزء من عملية الإنتاج إلى أراضيها فان ذلك سيقلل من التأثيرات الايجابية؛
- كما أن طبيعة النشاط الاقتصادي أو الخدمي الذي تنشط فيه هذه الشركات يحدد مدى تأثير هذا النشاط على التجارة. فإذا كانت هذه الأنشطة تتركز مثلا على خدمة لها طابع تجاري فان هذا التأثير قد يكون ايجابيا وهذا يعتمد على كفاءة هذه السلعة أو الخدمة ومدى استطاعتها النفاذ إلى الأسواق الخارجية.

بالتالي يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يلعب دورا بارزا في تعزيز الصادرات للدول المضيفة، خاصة النامية منها التي تحتاج إلى بناء قدرة تصديرية تنافسية وتنويع صادراتها.

[1] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الشركات عبر الوطنية في الدول الأعضاء في الاسكوا مع دراسة حالتي الإمارات العربية المتحدة وجمهورية مصر العربية، مرجع سابق، ص.19.

2- مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في ميزان المدفوعات

نظرا للعجز المستمر في ميزان المدفوعات في البلدان النامية، ونظرا لخطورة تمويل هذا العجز عن طريق الاقتراض من الخارج كان لابد من اللجوء إلى الاستثمارات الأجنبية، التي يمكن أن تسهم في زيادة إجمالي الاستثمار وبالتالي في نمو الناتج المحلي، ويمكن أن يكون لها أثرا ايجابيا في تحسين ميزان المدفوعات طالما كان حجم تدفقها إلى البلدان النامية يزيد عن حجم الفوائد والأرباح المتدفقة من المشاريع الأجنبية إلى خارج البلد المضيف...

وعند الحكم على آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات فان هذا يستلزم إجراء تحليل ودراسة شاملة لكل المتغيرات التي تؤثر عليه. أي ضرورة النظر إلى كل عناصر جانبي ميزان المدفوعات التي تؤثر فيه .

خلاصة الفصل

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر سياسة من سياسات التنمية الاقتصادية والذي كان موضوع بحثنا حيث استخلصنا في هذا الفصل أن التنمية الاقتصادية تختلف من بلد إلى آخر ومن فترة إلى الأخرى ، ومع ذلك فإن هناك أهداف مشتركة تسعى إليها معظم الدول سواء المتقدمة منها أو النامية والتي تريد تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال زيادة الدخل الوطني الحقيقي ويمكن القول بأن زيادة الدخل الوطني الحقيقي أيا كان حجم هذه الزيادة في الدخل أو نوعها تعتبر من أولى أهداف التنمية الاقتصادية وأهمها على الإطلاق ، كما أن رفع مستوى المعيشة هدف مهم بالنسبة للتنمية الاقتصادية ومن خلال التقليل التفاوت في الدخل و الثروات .

إن التنمية الاقتصادية لها دور بارز في القضاء على العقبات الاجتماعية و الاقتصادية وكذا الصعوبات الإدارية من خلال مجموعة من الإستراتجيات المختلفة سواء التركيز على تكوين رأس المال المادي أو من خلال الاعتماد على إستراتجية النمو المتوازن وإستراتجية النمو الغير متوازن.

الفصل الثالث

مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية- دراسة حالة الجزائر- 2017-2000

تمهيد:

لقد سعت الجزائر كغيرها من الدول إلى تحسين مناخها الاستثماري وبيئة الأعمال من خلال القيام بإصلاحات اقتصادية شاملة قصد جذب واستقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، خاصة بعد إدراكها بأهمية ودور هذا النوع من الاستثمارات في دفع عجلة التنمية الاقتصادية الوطنية هذا من جهة ومن جهة أخرى رغبتها في استغلال الإمكانيات الضخمة والمتنوعة التي تتوفر عليها خاصة الثروات الطبيعية والطاقوية التي تشكل فرصا حقيقية للاستثمار وقد بدت هذه المساعي واضحة منذ بداية التسعينات من خلال إصدار بعض التشريعات واستحداث هيئات خاصة بترقية ودعم الاستثمار، هذا فضلا عن الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية ومحاولات الجزائر للاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال التكريس التدريجي لعملية الانفتاح الاقتصادي والتجاري والمفاوضات في إطار الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وكذا الاتفاقيات المتعددة التي أبرمتها الجزائر في مجال حماية وتشجيع الاستثمار.

وقد شهدت الجزائر في السنوات الأخيرة معدلات مقبولة من حيث الاستثمارات الأجنبية نتيجة لتحسن محددات جذب الاستثمار واستقرار المناخ الاستثماري وبيئة الأعمال، ومن خلال الفصل الثالث سنحاول تحليل الجهود المبذولة من طرف الجزائر لتحسين سياستها الاستثمارية وذلك من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الأول: مؤهلات وواقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

المبحث الثاني: مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية في الجزائر.

المبحث الأول : مؤهلات وواقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

يتمتع الاقتصاد الجزائري بالكثير من المؤهلات الخاصة والعوامل الإيجابية التي من شأنها المساهمة في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فالجزائر تحتل موقعا جغرافيا متميزا، كما تمتلك ثروة من الموارد البشرية والطبيعية المتنوعة تأهلها لتكون قطبا لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الأول : الإطار التشريعي و المؤسساتي المنظم للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

أولا: الاطار التشريعي

1- تطورات ملحوظة لجذب المستثمرين الأجانب بموجب القانون رقم 16-09 مؤرخ في 3 أوت 2016 للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية بشأن تعزيز الاستثمار[1]:

العديد من أحكام القانون 16-09 المؤرخ في 3 أوت 2016، المتعلقة **بترقية الاستثمار** حاملة لتطورات ملحوظة وإجراءات أكثر تناسقا و ذات منفعة أكثر للمستثمرين الأجانب، وهذا ملخص لتفسير هذه المراجعة للجهاز المؤسسي الذي ينظم الاستثمار.

ويتمحور حول ثلاثة عناصر أساسية:

أ- تعديل الإطار التنظيمي للاستثمارات المباشرة الأجنبية

ب-التكييف بين نظام الحوافز والسياسة الاقتصادية للجزائر

ت-مراجعة الجهاز المؤسسي

1-1- تعديل الإطار التنظيمي للاستثمارات المباشرة الأجنبية:

فى اطار تعديل الإطار التنظيمي للاستثمارات المباشرة الأجنبية، القانون 16-09 المؤرخ في 3 أوت 2016 يعمل على اعادة توجيه بعض التدابير وتكييف أو إلغاء أخرى:

القاعدة 51-49 لصعوبة تطبيقها ولإحداث الآثار الغير مرغوب فيها (بالنسبة للمستثمرين الأجانب وللجزائر) تم تصحيح مسارها و إدماجها في القانون 15-18 المؤرخ في 30 ديسمبر 2015 المتعلق بقانون المالية 2016 (المادة 66 من هذا القانون) وهذا نفس الحكم الذي ينظم الشراكة مع المؤسسات الحكومية.

و فيما يتعلق بالأحكام المتعلقة بحق الأولوية، باللجوء الالزامي الى التمويل الداخلي وضمان نقل راس المال المستثمر والإيرادات الناتجة عنها، والتشاور المسبق من الحكومة في حالة الإحالة، فهى مكيفة بموجب هذا القانون.

قاعدة الحصيلة من العملات الفائضة، قاعدة الالتزام فى الابلاغ عن المعلومات المتعلقة بالأسهم والمساهمين فى الشركات المؤسسة بموجب القانون الجزائري المتضمنة مساهمة اجنبية بدورها تم إلغاؤها.

[1] سفارة الجزائر في ايطاليا على الموقع:

الاستثمار في الجزائر/https://www.algerianembassy.it/ar

المعاملة الوطنية للأجانب، التي تم دحضها من طرف منظومة ضبط الاستثمارات الأجنبية المباشرة الموضوعة منذ 2009 تم استبدالها بمبدأ المعاملة المنصفة والعادلة للأشخاص الطبيعيون والمعنويون مع مراعاة أحكام الاتفاقيات الثنائية و الجهوية و المتعددة الأطراف الموقعة من قبل الجمهورية الجزائرية (المادة 21).

1-2- تعديل الإطار التنظيمي للاستثمارات المباشرة الأجنبية و السياسة الاقتصادية للجزائر:

فى اطار تنفيذ التوازن بين نظام الحوافز والسياسة الاقتصادية فى الجزائر ، يلاحظ، بموجب القانون الجديد المتعلق بترقية الإستثمار، القضاء على الإجراءات ذات الطابع الدوري (االمزايا والإعفاءات) لمصلحة معايرة المزايا وفقا للسياسة الإقتصادية للبلد (حسب المناطق الجغرافية والقطاعات ذات الأولوية للاقتصاد الوطني والاستثمارات التي تولد العمالة).

وبالإضافة إلى ذلك، رفع التناقض عبر الأهلية للإستفادة من المزايا على السلع التي تشكل حصصا عينية تدخل في إطار عمليات نقل النشاطات من الخارج، و كذلك السلع التي تكون موضوع رفع خيار شراء في إطار الإعتماد الإيجاري الدولي (المادة 6) تفتح فرص استثمارية جديدة.

و ينبغي الإشارة إلى تبسيط وإسراع الإجراءات من خلال إنشاء نظام أوتوماتيكي للإستفادة بالمزايا، التآزر بين مخططات الحوافز القائمة وإزالة ما تسمى بقاعدة عدم التراكم و سن قاعدة لمنح المستثمر الحوافز الأكثر فائدة في حالة التعايش بين فوائد من نفس الطبيعة.

1-3- مراجعة الجهاز المؤسسي:

يتم إعادة النظر في اللإطار المؤسسي من خلال:

- تبسيط الإجراءات وإنشاء نظام للمنح الأوتوماتيكي يهدف إلى تبسيط مهمة إدارة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار و مجلس الاستثمار الوطني للعمل من أجل مهام أخرى أكثر أهمية (تحسين مناخ الاستثمارات وبيئة المؤسسة و التعزيز الاستباقي للاستثمارات المحلية والأجنبية).

- إنشاء أربعة (4) مراكز التنسيق وتخطيط اتصال بين الخدمات المحلية للتنشيط الإقتصادي (مركز إدارة المزايا، مركز استكمال الإجراءات الشكلية، مركز لدعم الإبتكار وأخيرا مركز للتعزيز الإقليمي).

2- الحوافز التي يمنحها القانون للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

2 - 1 - حوافز الاستثمار في ظل قانون الاستثمار 16-09[1]

- **الأحكام ذات الصلة للمستثمرين الأجانب:**

أ- شروط الإستفادة من المزايا:

[1] سفارة الجزائر في ايطاليا على الموقع:

الاستثمار في الجزائر/https://www.algerianembassy.it/ar

التسجيل لدى الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار وفقا للمادة 4 "يتم تسليم شهادة على الفور، تمكن المستثمر من الحصول على المزايا التي له الحق فيها لدى كل الإدارات و الهيئات المعنية" (المادة8).

ب-الأهلية للإستحقاق بالمزايا:

تستفيد من المزايا بموجب هذا القانون:

– إستثمارات الإنشاء و توسيع قدرات الإنتاج و/ أو إعادة التأهيل المتعلقة بالنشاطات و السلع التي ليست محل إستثناء من المزايا(المادة5).

– السلع بما فيها تلك المجددة التي تشكل حصصا عينية خارجية تدخل في إطار عمليات نقل النشاطات من الخارج. تعفى السلع المذكورة ،عند الجمركة ، من إجراءات التجارة الخارجية و التوطين البنكي. السلع التي تكون موضوع رفع خيار شراء المستأجر في إطار الإعتماد الإيجاري الدولي (بشرط أن تكون في حالة جديدة) (المادة 6).

ت-معايرة المزايا على ثلاثة (3) محاور (المادة7):

يتضمن نص قانون ترويج الاستثمار(3) ثلاثة مستويات من الامتيازات :

- امتيازات مشتركة بالنسبة لكل الاستثمارات المؤهلة،
- إمتيازات إضافية ممنوحة للإستثمارات في قطاعات ذات الإمتياز (الصناعة والزراعة والسياحة) و/أوالمنشئة لمناصب العمل (100 وظيفة دائمة على الأقل).
- المزايا الإستثنائية لفائدة المشاريع ذات الأهمية الخاصة للإقتصاد الوطني(و المعدة على أساس إتفاقية تبرم مع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بعد موافقة المجلس الوطنى للاستثمار).

ث-رفع حد قيمة الإستثمار الذي يتطلب موافقة المجلس الوطني للإستثمار:

حد قيمة الإستثمار يرفع إلى 5 ملايير دينار بدل من 2 مليار دولار مما يشكل فرصة للمستثمرين الأجانب وخطوة أخرى في إطار تسهيل الإجراءات و تشجيع الإستثمارات (المادة 14).

ج-الإستفادة الأوتوماتكية من مزايا الإنجاز:

بإمكان المستثمر الإستفادة بطريقة أوتوماتكية من المزايا المقررة في أحكام هذا القانون من أجل كل الإستثمارات المسجلة لدى الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار (المادة 4) تستفيد الإستثمارات المسجلة طبقا لأحكام المادة 4 بقوة القانون و بصفة آلية من مزايا الإنجاز، (باستثناء الإستثمارات التي تتطلب موافقة المجلس الوطنى للاستثمار و تلك الواردة في القوائم السلبية) بموجب المادة 8.

و- الإستهلاك الفعلي لمزايا الإنجاز:

الإستهلاك الفعلي لمزايا الإنجاز (المادة 10) يخضع لما يأتي:

– القيد في السجل التجاري

– حيازة رقم التعريف الجبائي

- الخضوع للنظام الجبائي الحقيقي

ن- كيفيات منح مزايا الإ ستغلال:

منح مزايا الإستغلال المقررة في أحكام هذا القانون يتم على أساس محضر معاينة الشروع في مرحلة الإستغلال تعده المصالح الجبائية المختصة إقليميا (المادة 10).

ع- أجل الإنجاز:

وفقا للمادة 20 ، يجب أن تنجز الإستثمارات المنصوص عليها في المادتين 1 و 2 ، في أجل متفق عليه مسبقا مع الوكالة. يبدأ سريان أجل الإنجاز من تاريخ التسجيل المنصوص عليه في المادة 4 ويدوّن في شهادة التسجيل المذكورة في المادة8.

غ - ضمان تحويل الرأسمال:

وفقا للمادة 25، ضمان تحويل الرأسمال المستثمر و العائدات الناجمة عنه في شكل حصص نقدية، إعادة الإستثمار في الرأسمال للفوائد تقبل كحصص خارجية ، و كذلك المداخيل الحقيقية الصافية، شريطة أن يكون مصدرها خارجيا، و أن تكون محل تقييم.

س- التنازل و حق الشفعة (المواد 29-30-31):

حق الشفعة كما تم ترتيبه في القانون الجديد موافق للممارسات الدولية ، وهي الحق فى مكافحة الاحتيال المتعلق بتخفيض قيمة الأسهم أو الحصص الاجتماعية من جهة، ومن جهة أخرى فرصة الإعتراض الممنوح للدولة بسبب حق السيطرة المخول لجميع الدول المضيفة للإستثمار للتنازلات عن أصول وأسهم الشركات التي تتلقى على نظام ضرائبي مميز .

ش- متابعة الاستثمارات:

تخضع الاستثمارات المستفيدة من المزايا الممنوحة بموجب القانون 16-09 المؤرخ في 3 أوت سنة 2016 للمتابعة، خلال فترة الإعفاءّ مرافقة و مساعدة و جمع المعلومات الإحصائية خلال فترة الإعفاء(المادة 32).

- **قائمة الإمتيازات المنصوص عليها في القانون 16-09 المؤرخ 3 أوت 2016 بشأن تعزيز الإستثمار:**

أ- **الإمتيازات المشتركة:** بالإضافة إلى الحوافز المالية ،الضرائبية و الجمركية يستفيد المستثمرين على مزايا في مرحلتين مرحلة الإنجاز ومرحلة الإستغلال (أنظر الجدول).

جدول (03-01): الامتيازات المشتركة في مرحلة الانجاز وفي مرحلة الاستغلال

الإمتيازات المشتركة في مرحلة الإنجاز (المادة 12)	الإمتيازات المشتركة في مرحلة الإستغلال (المادة 12)
أ – الإعفاء من الحقوق الجمركية بالنسبة للسلع و الخدمات المستوردة و التي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع. ب – الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة بالنسبة للسلع و الخدمات المستوردة و التي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع. ت – الإعفاء من حقوق نقل الملكية و الإشهار العقاري بالنسبة لكل العقارات التي يتم إقتنائها في إطار إنجاز المشروع. ث – الإعفاء من حقوق التسجيل و الإشهار العقاري و كذا التخليص المتعلق بالتنازلات العقارية المبنية و الغير مبنية الموجهة لإنجاز مشروع الإستثمار. ج – تخفيض 90 بالمائة من سعر الإيجار السنوي للأرض المحدد من قبل إدارة أملاك الدولة خلال فترة إنجاز المشروع. ح – إعفاء كل العقارات التي تم إقتناؤها في إطار إنجاز المشروع و لمدة عشر سنوات من كل الرسوم على الملكية العقارية. خ – الإعفاء من حقوق التسجيل المتعلقة بمحاضر تأسيس المؤسسة و الرفع من رأس مالها.	– فيما يخص مرحلة الإستغلال و لمدة 3 سنوات بعد محضر بداية الإستغلال محرر من قبل المصالح الجبائية: أ– الإعفاء من الضريبة على أرباح المؤسسات. ب– الإعفاء من الضريبة على النشاط المهني. ت – تخفيض 50 بالمائة من سعر الإيجار السنوي للأرض المحدد من قبل إدارة أملاك الدولة خلال فترة الإستغلال

ب–إمتيازات خاصة: لفائدة النشاطات ذات الإمتياز **(المادة 13)** موجهة خصوصا للإستثمارات بمناطق الجنوب و الهضاب العليا و كذا المناطق التي تستلزم دعم خاص من الدولة تمنح هي كذلك على مرحلتين (أنظر الجدول التالي):

جدول (03-02): الامتيازات الخاصة لفائدة النشاطات ذات الامتياز في مرحلة الانجاز وفي مرحلة الاستغلال

الإمتيازات الخاصة لفائدة النشاطات ذات الإمتياز فيما يخص مرحلة إنجاز المشروع	الإمتيازات الإضافية لفائدة النشاطات ذات الإمتياز في مرحلة الإستغلال
1 – تكفل الدولة الجزئي أو الكلي بتكاليف أشغال بناء المشروع بعد تقييم من الوكالة الوطنية لتنمية الإستثمارات. 2- التخفيض من سعر الإيجار السنوي للأرض المحدد من قبل إدارة أملاك الدولة : – بالدينار الرمزي للمتر الربع لمدة 10 سنوات و50 بالمائة من سعر الإيجار بعد هذه المدة بالنسبة للإستثمارات المتواجدة بالهضاب العليا و وكذا المناطق التي تستلزم دعم خاص من الدولة – بالدينار الرمزي للمتر الربع لمدة 15 سنة بالنسبة للإستثمارات بمناطق الجنوب	– نفس الإمتيازات المذكورة في المادة 12، فقرة أ و ب لمدة 10 سنوات ، و هذا إبتداء من تاريخ بداية الإستغلال – فيما يخص بالنشاطات السياحية، الصناعية والزراعية الإمتيازات و الحوافز النافذة فعلا لا تؤدي إلى التطبيق التراكمي و يستفيد المستثمر من التحفيز الأفضل. 5 سنوات هي مدة إمتيازات الإستغلال لفائدة الإستثمارات المنفذة خارج المناطق المذكورة في المادة 13 المنشئة ل 100 وظيفة دائمة على الأقل.

ت-الإمتيازات الإستثنائية: لفائدة النشاطات ذات الأهمية الخاصة للإقتصاد الوطني(المادة 17 والمادة 18)، هذه الإمتيازات هي بالإضافة إلى تلك التي يمكن الحصول عليها في ظل االمزايا المشتركة والإمتيازات الإضافية(المواد 12-13 و 14) بموجب المادة 15 من هذا القانون. (انظر الجدول التالي):

جدول (03-03): الامتيازات الاستثنائية واجراءات المنح

الإمتيازات الإستثنائية	إجراءات المنح
1.الإمتيازات قد تنطوي على: أ) تمديد مدة مزايا الإستغلال المذكورة في المادة 12 لفترة يمكن أن تصل إلى عشر(10) سنوات. ب) منح إعفاء أو تخفيض طبقا للتشريع المعمول به ، للحقوق الجمركية و الجبائية و الرسوم و غيرها من الإقتطاعات الأخرى ذات الطابع الجبائي و الإعانات أوالمساعدات أو الدعم المالي، وكذا كل التسهيلات التي قد تمنح بعنوان مرحلة	على أساس **إتفاقية متفاوض عليها** بين المستثمر والوكالة التي تتصرف بإسم الدولة.

الإنجاز، للمدة المتفق عليها. **2. يؤهل المجلس الوطني للإستثمار** لمنح إعفاءات أوتخفيضات للحقوق أو الضرائب أو الرسوم ، بما في ذلك الرسم على القيمة المضافة المطبق على السلع المنتجة التي تدخل في إطار الأنشطة الصناعية الناشئة، حسب الكيفيات المحددة في الفقرة المذكورة أعلاه، و لمدة لا تتجاوز خمس سنوات. **3.**مزايا الإنجاز المقررة في هذه المادة ، بعد موافقة المجلس الوطني للإستثمار، محل تحويل للمتعاقدين مع المستثمر المستفيد، و المكلفين بإنجاز الإستثمار لحساب هذا الأخير،حسب الكيفيات والشروط المحددة عن طريق التنظيم.	

ثانيا: الاطار المؤسساتي

بغرض تنظيم مسائل الاستثمار، أنشأت الجهات الوصية بعض الأجهزة، أوكلت لها مهمة الإشراف ومتابعة المشروعات الاستثمارية، ولقد انقسمت هذه الأجهزة إلى نوعين، النوع الأول يتمثل في هيئات إستراتيجية كالمجلس الوطني للاستثمار (CNI[1]) والوزارات ذات العلاقة بمجال الاستثمار، في حين أن النوع الثاني يتمثل في الهيئات التي تختص بالمستوى العملي كالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI[2])، وبمختلف شبابيكها اللامركزية، الوكالة الوطنية للوساطة وضبط العقار (ANIREF[3]) وصندوق دعم الاستثمار.

1- المجلس الوطني للاستثمار : يعد المجلس الوطني للاستثمار من أهم ما جاء به الأمر 01-03 فهو مكون من أكبر وصاية للدولة (على الأقل ثمانية وزراء) و يترأسه رئيس الحكومة. وهذا المجلس كلف مباشرة بتطبيق التشريعات المتعلقة بالاستثمار مما جعله بعيد نوعا ما عن الواقعية، بالإضافة إلى أن سلطاته لها أهمية بالغة بالنسبة للمستثمر خاصة ما يتعلق بالحوافز الممنوحة للمستثمرين.

ولقد أوكلت لهذا المجلس المهام التالية:

[1] Conseil National de l'Investissement.

[2] Agence Nationale de Développement de l'Investissement.

[3] Agence Nationale d'Intermédiation et de Régulation Foncière.

- اقتراح التدابير اللازمة والتي من شانها تطوير وترقية الاستثمارات وذلك بتسطير خطة أوإستراتيجية شاملة للاستثمار تتضمن الأولويات والمجالات المراد تطويرها وذلك بواسطة تحديد العوامل المساعدة على ذلك، كما هو منصوص عليه في المادة الأولى من الأمر 01-03؛
- يبدي المحلس موافقته الإلزامية فيما يخص الاتفاقيات التي تبرمها الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار الحساب الدولة والمستثمر، كما يقوم بتحديد الامتيازات التي يستفيد منها المستثمرين في إطار التشريع الجديد.
- دراسة طلبات الاستفادة من المزايا وذلك بعد ما يتحقق المجلس من توفر الشروط اللازمة لذلك يتم إصدار القرار المناسب (منح الامتيازات أم لا)؛
- رفع التقارير الخاصة باتجاهات الاستثمار إلى مصالح الحكومة والمتعلقة بتنمية ودعم وتشجيع الاستثمار وكذا دراسة العقبات التي تقف أمام المستثمرين واقتراح الحلول اللازمة لذلك؛
- كما يقوم المجلس بأداء رأيه فيما يخص المسائل المحالة عليه من طرف الجهات المعنية بالاستثمار

الوزارة المعنية بالقطاع الاقتصادي مثل وزارة المالية، التجارة والسياحة والخاصة بتفسير وتوضيح قوانين الاستثمار المختلفة، بالإضافة إلى قبول المجلس وأخذه بعين الاعتبار كافة الاقتراحات الصادرة عن المستثمرين الأجانب والقيام بدراستها وتقديمها إلى مصالح رئاسة الحكومة في شكل توصيات وذلك من أجل دراستها واتخاذ القرارات بشأنها.

2- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار: هي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تتولى الوكالة في ميدان الاستثمار و بالاطلاع مع الإدارات والهيئات المغنية على الخصوص المهام التالية[1]:

- ضمان ترقية الاستثمارات و تطويرها و متابعتها؛
- استقبال المستثمرين المقيمين و غير المقيمين و إعلامهم و مساعدتهم؛
- تسهيل القيام بالإجراءات التأسيسية للمؤسسات وتحسيد المشاريع بواسطة خدمات الشبابيك الوحيدة اللامركزية؛
- تسيير و منح المزايا المرتبطة بالاستثمار في إطار الترتيب المعمول به؛
- تسيير صندوق دعم الاستثمار؛
- التأكد من احترام الالتزامات التي تعهد بها المستثمرون خلال مدة الإعفاء.

[1] المادة 21، الأمر 01-03 المتعلق بترقية الاستثمارات.

وفي مجال ترقية الاستثمار، فإن الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار تسعى إلى تنظيم مؤتمرات ملتقيات دولية وأيام دراسية وإعلامية، متعددة وتستند الوكالة إلى مصالح مركزية مختصة بعمليات التوثيق وقاعدة بيانات خاصة بفرص الاستثمار إلى جانب ذلك فهي تقوم بإصدار عدة منشورات وكتيبات متعلقة بفرص الاستثمار حسب المناطق وحسب التخصصات في مجال البحث والتطوير الخاص بالمشاريع الاستثمارية، حيث تقوم الوكالة بالمشاركة في تحديد وتعيين المناطق الخاصة التي تتطلب عملية تنميتها مساهمة الدولة، كما تساهم في ترقية المناطق وإنشاء أرضية المشاريع، المراقبة التكنولوجية والاقتصادية والقانونية و كذا البحث واستغلال فرص التعاون في المجالات التقنية والمالية[1].

وفي نفس المجال ضمنت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بحكم خبر تما و حنكتها في مجال ترقية الاستثمار مكانة داخل شبكات دولية لوكالات ترقية الاستثمار، لاسيما وأنها في تعاون دائم مع الوكالات التالية[2]:

- الجمعية العالمية لوكالات ترقية الاستثمارات التي تشمل أكثر من 150 وكالة ترقية استثمار في العالم؛
- "أنيما"، شركات أورو متوسطية لوكالات ترقية الاستثمار لـ 12 بلدا للضفة الجنوبية للبحر المتوسط بالشراكة مع وكالات فرنسية، إيطالية و إسبانية.

3- **الشباك الوحيد اللامركزي:** تم إنشاء الشباك الوحيد اللامركزي لتوفير التسهيلات الخاصة بعمليات الاستثمار وكذا من اجل رفع العوائق البيروقراطية والصعوبات الإدارية التي تعيق المستثمرين المحليين والأجانب، الشبابيك الوحيدة اللامركزية تنشأ على مستوى كل ولاية ويشمل الممثلين المحليين للوكالة والهيئات والإدارات المعنية بالاستثمار، ويعتبر هو المخاطب الوحيد للمستثمرين. فهو المؤهل قانونا لتوفير الخدمات الإدارية الضرورية لتحقيق الاستثمارات، كما يتأكد الشباك الوحيد، بالاتصال مع الإدارات والهيئات المعنية، من تخفيف وتبسيط إجراءات وشكليات تأسيس المؤسسات و إنجاز المشاريع، و يسهر على تنفيذ إجراءات التبسيط والتخفيف المقررة[3].

4- **الوكالة الوطنية للوساطة وضبط العقار:** تكملة للمجهودات التي قامت بها السلطات العمومية في تهيئة المناخ الاستثماري وتحديدا للصلاحيات كل هيئة ، فقد حاولت السلطات العمومية تبديد مشاكل الحصول على العقار بالنسبة للمستثمرين والذي يعتبر حجر الزاوية للقيام بالاستثمارات، وذلك من خلال تأسيس الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري، بمرسوم تنفيذي تحت رقم 07-119 المؤرخ في 23 أفريل

[1] عبد القادر ناصور، إشكالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: محاولة تحليل، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة أبوبكر بلقايد تلمسان، 2013-2014.ص235.

[2] مديرية الصناعة والمناجم لولاية المدية، على الانترنت:

http://www.investis-medea.org/ , Consulté le 10/04/2019

[3] المواد من 23 إلى 27 من الأمر 01-03

2007 ، والمتضمن إنشاء الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري وقد نصت المادة (3) من المرسوم على انه يمكن :"للوكالة أن تتولى مهمة التسيير والترقية والوساطة والضبط العقاري، على كل المكونات حافظة العقار الاقتصادي العمومي"[1] والوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري هي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وقد جاءت هذه المؤسسة من أجل انبثاق سوق العقار الاقتصادي، وهي تحت سلطة الوزير المكلف بترقية الاستثمارات. ومن مهامها ما يلي[2]:

- **التسيير الترقية، الوساطة والتنظيم العقاري:** تلك هي المهام الممارسة تحت عنوان ترقية الاستثمار؛
- **الوساطة العقارية:** تسيير عن طريق العهدة ولحساب المالك مهما يكن النظام الأساسي القانوني للممتلكات؛
- **ملاحظة وإعلام :** الوكالة الوطنية للوساطة والتنظيم العقاري تعلم السلطة القرارية المحلية المعينة بكل معلومة متعلقة بالعرض والطلب العقاري وغير المنقولات اتجاهات السوق العقاري وآفاقه المستقبلي؛
- **ضبط السوق العقاري والمنقولات :** للمساهمة في انبثاق سوق عقاري موجه للاستثمار.

في حين أن المحفظة العقارية للوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري التي نصت عليها المادة (03) من المرسوم السالف الذكر تتكون من:

- الأصول الفائضة للمؤسسات العمومية الاقتصادية، والتي تتمثل في :
- أراضي غير مستغلة أو لا غاية لها؛
- أراضي مستعملة خارج الغرض الاجتماعي؛
- أراضي مستقلة أو منفصلة عن المجاميع الأكثر اتساعا للمؤسسات العمومية الاقتصادية والتي
- تعتبر غير ضرورية للنشاط؛ و الأراضي التي غيرت النظام الأساسي القانوني وتعتبر خارج النشاط للمؤسسات العمومية الاقتصادية؛
- الأراضي المطروحة في السوق من قبل المؤسسات العمومية الاقتصادية.
- الأصول المتبقية (عقارات ومباني) الذائبة للمؤسسات العمومية الاقتصادية.
- الأراضي غير المخصصة أو غير المستعملة والواقعة في المناطق الصناعية.

5- صندوق دعم الاستثمار: لقد تم إنشاء صندوق خاص بدعم الاستثمارات في الجزائر ، وذلك من ضمن الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار سنة 2001 إذ يهدف هذا الصندوق إلى تمويل المساهمات الملقاة على

[1] المادة رقم 3، من المرسوم التنفيذي رقم 07-119، المتعلق بإنشاء الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري، الصادر بتاريخ 23 أفريل 2007.

[2] المواد:4-5-6-7، من المرسوم التنفيذي رقم 07-119، المتعلق بإنشاء الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري، الصادر بتاريخ 23 أفريل 2007.

عاتق الدولة فيما يتعلق بتكلفة المزايا الممنوحة لصالح المستثمرين، ولاسيما نفقات تمويل أشغال البنى التحتية الأساسية لتجسيد نشاطات المستثمرين[1].

6- تم بموجب قانون 16-09 إنشاء أربعة (4) مراكز للتنسيق والتخطيط والاتصال بين الخدمات المحلية للتنشيط الإقتصادي (مركز إدارة المزايا مركز إدارة المزايا، مركز استكمال الإجراءات الشكلية، مركز لدعم الإبتكار وأخيرا مركز للتعزيز الإقليمي).

المطلب الثاني : المؤهلات الاقتصادية، الطبيعية، البشرية والبنية التحتية

1-الإستقرار الإقتصادي والتمويل من خلال البنوك العمومية[2]:

أ- الاستقرار الاقتصادي (سنة 2017)

- الناتج الداخلي الخام : 160 مليار دولار أمريكي
- معدل النمو: 4٪
- معدل النمو خارج مجال المحروقات: 5٪
- الديون الخارجية: 3 مليار دولار أمريكي
- احتياطي الصرف: 114 مليار دولار أمريكي .

ب-التمويل من خلال البنوك العمومية

- نسبة الفوائد :5.5%.
- -تخفيض قدره 2% وتستطيع أن تصل إلى 4.5%(بالنسبة لمشاريع السياحة في الجنوب).
- شبكة تتكون من 29 بنك و مؤسسة مالية معتمدة في الجزائر:
  - 14 بنك خاصة و6 بنوك عمومية و9 مؤسسات مالية.
  - 11.400 مليار دينار قروض للإقتصاد في عام 2017).
- وجود شركات الإيجار.
- توفر صناديق الاستثمار:
  - **الصندوق الوطني للاستثمار:** نسبة مشاركة تصل إلى 34٪ في المشاريع الكبيرة.
  - 05 **صناديق إستثمار ولائية موزعة عبر كامل التراب الوطني** : المشاركة بنسبة 49٪ في رأس مال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- إمكانية اللجوء إلى مؤسسات ضمان التمويل : صندوق ضمان قروض الإستثمار،صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ...

[1] المادة 28، الأمر 01-03 المتعلق بترقية الاستثمارات.

[2] http://www.andi.dz/index.php/ar/raisons-pour-investir

ت-حجم السوق:

يؤثر حجم السوق المحلية على الإنتاجية من حيث أن كبر حجم السوق يتيح للمستثمرين العمل في بيئة تتميز بوفورات الحجم الأمر الذي يؤدي إلى تقليل التكاليف التشغيلية، وتعظيم الأرباح، والجزائر تعتبر من بين الأسواق الواعدة، فهي تعتبر سوق استهلاكية واسعة ؛ حيث بلغ عدد سكانها 41,318,142 نسمة خلال سنة 2017، مما يؤدي إلى تزايد الاستهلاك للمواد المصنعة ومواد التجهيز، كما أن فاتورة الاستيراد ضخمة فقد وصلت إلى 45957 مليون دولار أمريكي سنة 2017، وقد سجل نصيب الفرد الجزائري من الدخل المحلي الإجمالي لسنة 2017 : 3940 دولار. وتعتبر هذه النتيجة الأحسن ضمن دول منطقة شمال أفريقيا، حيث بلغ متوسط دخل الفرد في مصر 3160 دولارا، وتونس 3360 دولارا والمغرب 3030 دولارا[1].

الشكل (03-01) : الواردات والصادرات والميزان التجاري للجزائر خلال عامي 2017/2016

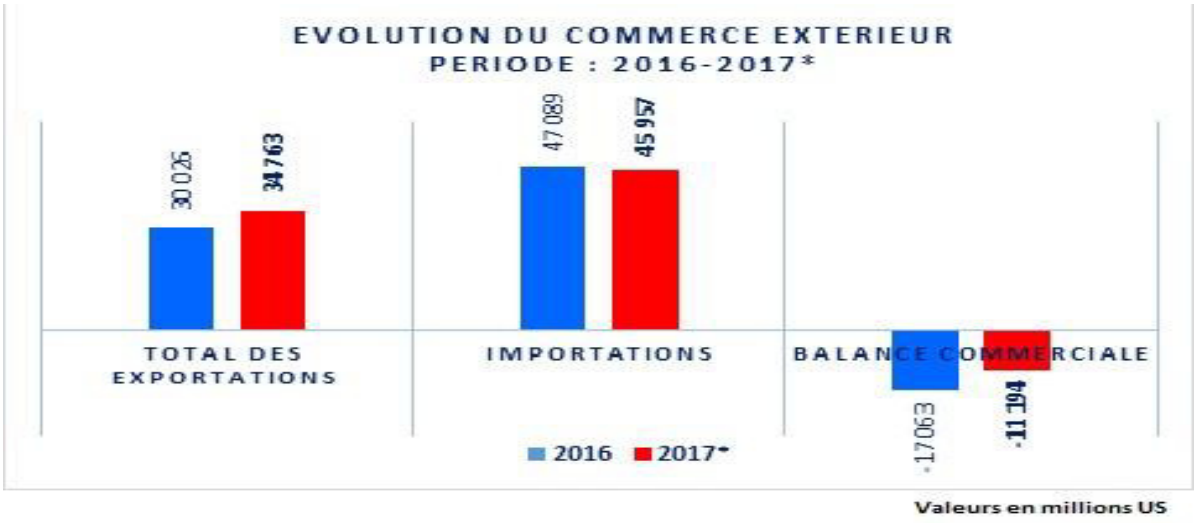

المصدر : الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على الرابط

تاريخ الاطلاع 2019/05/02 **http://www.andi.dz/index.php/ar/connaitre-l-algerie/l-algerie-en-bref**

2-وفرة الموارد الطبيعية :

تمتلك الجزائر ثروة طاقوية معتبرة، فهي تعد أكبر منتج ومصدر للبترول والغاز الطبيعي في البحر الأبيض المتوسط، كما تحتل سنة 2017 المرتبة الخامسة عشر في مجال الاحتياطات العالمية البترولية، هي بذلك تعد رابع ممون للطاقة للإتحاد الأوروبي، ثالث ممون للغاز الطبيعي، أما عالميا فتحتل المرتبة 18 بين منتجي البترول والمرتبة 12 بين مصدري البترول بقدرات تكرير تصل إلى 22 مليون طن سنويا، بالنسبة للغاز الطبيعي فتحتل المرتبة السابعة عالميا، فهي تعد ثالث مصدر للغاز وخامس منتج لنفس المورد في العالم، كما تمتلك الجزائر موارد طبيعية أخرى كالفوسفات، الزنك، الحديد، الأورانيوم ... الخ.

[1] راجع موقع البنك الدولي على الانترنت:

تاريخ الاطلاع 2019/05/02 www.albankaldawli.org

3- الموارد البشرية : (سنة 2017)

- 5,5٪من الناتج المحلي الإجمالي في التعليم
- 6,24 ٪ من الميزانية التشغيلية للدولة في التعليم العالي
- 86٪ معدل محو الأمية
- 6،63٪ من سكان الجزائر في سن التكوين سنويا
- 96٪ معدل التمدرس
- 2500000 متخرج وحاصل على شهادة منذ 1962، متخرج من 97 جامعة، 10 مراكز جامعية، 20 مدرسة وطنية عليا، 7مدارس عادية و 12 مدرسة تحضيرية
- 1,5مليون طالب جامعي منهم 35000 مسجل في تكوين الدكتوراه و 90000في الماستر.
- ما يقارب عن 643 700 مسجل في التكوين المهني سنويا، منهم 200000 (في المعدل) متخرجين. من 1213 مؤسسة (معاهد ومراكز).

4- البنية التحتية (سنة 2017)

تمتلك الجزائر بنية قاعدية متطورة نسبيا تساعد على جلب الاستثمار، يمكن تلخيص أهم ملامحها في النقاط الآتية:[1]

أ- **النقل والمواصلات:** شبكة من الطرق طولها حوالي 112696 كيلومتر (المرتبة 40 عالميا، والثالثة إفريقيا) بما في ذلك 573 29 كلم من الطرق الوطنية ، بالإضافة إلى **4498**كلم من السكك الحديدية منها 3854 كلم خط مستغل و 2380كلم طول اخر في إطار الإنجاز و200 محطة قطار مخصصة للعمليات التجارية. ويوجد بالجزائر 45 مرفق بحري منها 11 ميناء تجاري، مينائين للنفط، 31 ميناء للصيد و ميناء واحد للترفيه،و2200 إشارة بحرية، إلى جانب هذا يوجد 36مطار منها 16 دولية.

ب-**تكلفة عوامل إنتاج تنافسية:**

- **الطاقة:**
  - الغاز الطبيعي : 0,21 إلى 0,40 أورو / حراري
  - الكهرباء : 1 إلى 4 سنتيم أورو / كيلوواط ساعة للمتوسط
- **الأجور:** 180 إلى 900 أورو (الحد الأدنى للأجر القاعدي هو 180 أورو).
- **البنزين:** 0,30 أورو/ل، المازوت 0,17 أورو/ل

ت-**قطاع تكنولوجيا الإعلام و الاتصال:** الذي يشمل تطوير الاقتصاد الرقمي، الحضائر التكنولوجية، إدخال الخدمات المصرفية الإلكترونية و أنظمة أمن بنوك المعلومات و قاعدة البيانات، إلخ.

[1] http://www.andi.dz/index.php/ar/raisons-pour-investir تاريخ الاطلاع : 2019/05/04

المطلب الثالث :تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وتقييم مناخه

أولا : تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

1- تقسيم المشاريع الاستثمارية الأجنبية المصرح بها حسب قطاع النشاط

حسب التصريحات المقدمة لدى الوكالة الوطنية لترقية و متابعة الاستثمار فإن المشاريع الاستثمارية التي تدخل ضمن الشراكة الأجنبية منذ 2002 إلى غاية 2017 تتوزع قطاعيا كما يوضح الجدول التالي :

جدول (03-04): تقسيم المشاريع الاستثمارية الأجنبية في الجزائر المصرح بها حسب قطاع النشاط خلال الفترة 2002-2017 :

قطاع النشاط	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار جزائري	%	مناصب الشغل	%
الزراعة	13	1,44%	5 768	0,23%	641	0,48%
البناء	142	15,76%	82 593	3,28%	23 928	17,91%
الصناعة	558	61,93%	2 050 277	81,37%	81 413	60,95%
الصحة	6	0,67%	13 572	0,54%	2 196	1,64%
النقل	26	2,89%	18 966	0,75%	2 407	1,80%
السياحة	19	2,11%	128 234	5,09%	7 656	5,73%
الخدمات	136	15,09%	130 980	5,20%	13 842	10,36%
الاتصالات	1	0,11%	89 441	3,55%	1 500	1,12%
المجموع	901	100%	2 519 831	100%	133 583	100%

المصدر: الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار على الرابط التالي :

تاريخ الاطلاع 2019/05/02 http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement?id=395

بتحليل معطيات الجدول أعلاه نجد أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، قد توزعت بشكل غير متوازن على عدد من قطاعات الاقتصاد الوطني، حيث احتل قطاع الصناعة والخدمات الصدارة بنسبة 81.37% و5.20% بالترتيب من إجمالي قيمة المشاريع المقامة، وذلك بسبب ارتفاع المردودية لهذين القطاعين لدى الشركات الأجنبية على المدى القصير، ولم تحظى باقي القطاعات إلا بنصيب متواضع رغم أهميتها مثل قطاع الفلاحة وقطاع الصحة فهي من القطاعات التي لا يحقق الربح الأعلى المدى الطويل وهو الأمر الذي يتجنبه المستثمرين الأجانب، لذلك نجد أن قطاع الفلاحة لا يمثل سوى 0.23% من إجمالي الاستثمارات المحققة، فيما يخص قطاع السياحة فهو يشهد اقبالا من طرف المستثمرين الأجانب نتيجة الاجراءات المتخذة من طرف الدولة المحفزة لتشجيع الاستثمار في هذا القطاع. كما أن تصنيف الاستثمارات المنجزة في القطاع الصناعي خلال هذه الفترة يبرز بأن هناك هيمنة لهذا القطاع على جميع المستويات، وتتمثل أهم الصناعات في الصناعة الغذائية، حيث سجل الاستثمار في المياه والطاقة واللذان يندرجا ضمن المشاريع

العمومية الكبرى ومبالغ مالية ضخمة فضلا عن الاستثمارات الكبرى في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية ومن هنا نستنتج أن قطاع الصناعة والخدمات يحتلان مكانة كبيرة من قبل الشركات الاستثمارية في الجزائر.

كما أن هذه الاستثمارات لم تقتصر على ما سبق فقط بل يمكن ان نذكر أمثلة لها في الكثير من قطاعات النشاط التي دخلها المستثمرون الأجانب كالسلع الكهرومنزلية والمشروبات الغازية وبعض مواد البناء (الإسمنت خصوصا) وقطاع الاتصالات (الهاتف المحمول)...الخ. بينما غياب الشركة الأجنبية في قطاعات أخرى جعل نوعية منتجات هذه الأخيرة مستقرة لا تعرف أدنى تغيير حتى من الناحية الشكلية البسيطة، ناهيك عن النواحي التي تستدعي تنويعا في الاستخدام أو تجديدا في المنتوج، ويمكن التدليل على هذا ببعض منتجات المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية التي لم تدخل تعديلات ملموسة ذات مغزى على منتجاتها المدة تقترب من العشر سنوات وتتجاوزها في بعض المنتجات، والأمر شبيه أيضا إذا نظرنا في بعض المؤسسات الأخرى التي لا تولي أي اهتمام لتنويع منتجاتها وتحسين نوعيتها حسب متطلبات السوق وتطورات الحياة المعاصرة كالمنتجات الكهرومنزلية والمدافي المشغلة بالغاز والكهرباء وغيرها.

2- أهم مناطق العالم المستثمرة في الجزائر: لقد تعددت الدول المستثمرة في الجزائر سواء كانت دول أجنبية أو عربية والجدول الموالي يوضح أهم الدول المستثمرة في الجزائر سنة 2017:

جدول (03-05):توزيع إجمالي مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة الواردة إلى الجزائر (حسب الدول المستثمرة) بالمليون دولار لعام 2017

الدولة المستقبلة / الدول المستثمرة	الجزائر
الصين	37,5
الولايات المتحدة	49,0
اليابان	10,9
فرنسا	160,1
سويسرا	36,9
إسبانيا	328,1
تركيا	714,3
كوريا الجنوبية	25,6
السويد	2,8
الاردن	25,0
أخرى	00
المجمــوع	**1390.2**

المصدر:من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات FDI Markets 2018، على الموقع :

http://dhaman.net/ar/wp-content/uploads/sites/2/2018/06/Annex-Climate18-FDI.xlsx2019/04/05 تاريخ الاطلاع

من خلال الجدول(03-05) وبالنظر الى قيمة المشروع نلاحظ ان تركيا تحتل المرتبة الاولى بتكلفة مشروع 714.3 مليون دولار من أصل 1390.2 مليون دولار وبنسبة 51.38% من فيمة المشاريع الأجنبية الجديدة الواردة الى الجزائر خلال سنة 2017 تليها كل من اسبانيا ثم فرنسا ثم الولايات المتحدة ثم الصين ثم سويسرا ثم كوريا الجنوبية ثم الاردن ثم اليابان واخيرا السويد.

جدول (03-06) : توزيع تكلفة الاستثمار الوارد الى الجزائر حسب الأقاليم المستثمرة ما بين جانفي 2013 وديسمبر 2017

الأقاليم المستثمرة	التكلفة (مليون دولار)	%
آسيا والمحيط الهادئ	6,964.9	48.7
أوروبا الغربية	4,056.1	28.4
الدول الأوروبية الناشئة	2,327.9	16.3
أفريقيا	554.3	3.9
الشرق الأوسط	317.1	2.2
أمريكا الشمالية	59.4	0.4
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	12.7	0.1

المصدر: تقرير مناخ االاستثمار في الدول العربية 2018 ص62، على الموقع:

الاطلاع:2019/04/05 تاريخhttp://dhaman.net/ar/wp-content/uploads/sites/2/2018/06/Climate-Report-2018.pdf

جدول(03-07) : اهم الدول المستثمرة في الجزائر ما بين جانفي 2013 وديسمبر 2017

الدولة	التكلفة (مليون دولار)	عدد المشاريع	عدد الشركات
الصين	3,539	10	5
سنغافورة	3,151	3	1
إسبانيا	2,565	10	6
تركيا	2,313	4	4
ألمانيا	380	7	7
جنوب أفريقيا	350	1	1
فرنسا	330	12	10
سويسرا	330	4	4
إيطاليا	232	1	1
المملكة المتحدة	212	2	2
أخرى	892	28	28
الإجمالي	14,293	82	69

المصدر: تقرير مناخ االاستثمار في الدول العربية 2018 ص62، على الموقع:

الاطلاع:2019/04/05 تاريخhttp://dhaman.net/ar/wp-content/uploads/sites/2/2018/06/Climate-Report-2018.pdf

جدول (03-08) : أهم 5 شركات أجنبية مستثمرة في الجزائر ما بين جانفي 2013 وديسمبر 2017

الشركة	البلد	التكلفة (مليون دولار)
China State Construction Engineering Corporation	الصين	3,300
Indorama	سنغافورة	3,151
Grupo Ortiz Construccion y Servicios Del Mediterraneo	إسبانيا	2,209
Tosyali Holding	تركيا	1,397
Taypa Tekstil	تركيا	900

المصدر: تقرير مناخ االاستثمار في الدول العربية 2018 ص62، على الموقع:

الاطلاع:2019/04/05 تاريخhttp://dhaman.net/ar/wp-content/uploads/sites/2/2018/06/Climate-Report-2018.pdf

نلاحظ من خلال الجدول (03-07) أن الدول الأوربية تتصدر قائمة الدول المستثمرة في الجزائر **عدد المشاريع** خلال (2013-2017) بـ 82 مشروعا منها 36 مشروع تابع لدول الاتحاد الأوربي تمتلك فرنسا العدد الأكبر منها تليها كل إسبانيا وألمانيا، وتأتي الصين في المرتبة الثانية 10 مشروع ثم تركيا بـ 4 مشروعات في المرتبة الثالثة، وتاتي سنغافورة في المرتبة الرابعة بـ03 مشاريع، وباقي المشاريع موزعة على باقي الأقاليم المستثمرة في الجزائر منها بعض الدول العربية وامركا الشمالية ..الخ

أما من حيث قيمة الاستثمار – الجدول(03-06)- فقد تصدر اقليم اسيا والمحيط الهادي قائمة الأقاليم المستثمرة في الجزائر خلال 2013-2017 بقيمة استثمار 69649 مليون دولار وبنسبة 48.7% من قيمة الاستثمارات الواردة الى الجزائر.

اما فيما يخص اهم خمس شركات مستثمرة في الجزائر –الجدول (03-08)- خلال الفترة 2013-2017 فتتصدرهم الشركة الصينية China State Construction Engineering Corporation بتكلفة مشروع 3300 مليون دولار، تليها في المرتبة الثانية الشركة السنغافورية Indorama بتكلفة مشروع 3151 مليون دولار، ثم في المرتبة الثالثة الشركة الاسبانية Grupo Ortiz Construcciony Servicios Del Mediterraneo بتكلفة مشروع 2209 مليون دولار، ثم في المرتبة الرابعة الشركة التركية Tosyali Holding بتكلفة شروع 1397 مليون دولار وأخيرا في المرتبة الخامسة الشركة التركية Taypa Takstil بتكلفة مشروع 900 مليون دولار .

يمكننا إذن أن نستخلص أن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة المحققة في الجزائر يعود معظمه في الأصل إلى الدول المتقدمة، والمتبقي منه إلى الدول العربية خاصة، أما بالنسبة للدول النامية فنجدها ممثلة أكثر

في الصين، لكن المهم هو أن تكون حصة الجزائر من الاستثمار الأجنبي المباشر تأتي من أقوى الدول في العالم، الأمر الذي يضمن استمرارها وقيمتها بالنسبة للاقتصاد الجزائري.

ثانيا: تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر من خلال بعض المؤشرات الدولية

1- التقييم الكمي لمناخ الاستثمار في الجزائر

قامت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار منذ عام 1996 بتأسيس مؤشر مركب يقيس درجة التحسن أوالتراجع في المناخ الاستثماري في الدول العربية، يشير هذا المؤشر إلى أن البيئة الاقتصادية المحفزة والجاذبة للاستثمار هي تلك البيئة التي تتسم بعدم وجود عجز في الميزانية العامة يقابله عجز مقبول في ميزان المدفوعات إضافة إلى معدلات متدنية للتضخم وسعر الصرف غير مغالي فيه وبنية ومؤسسية مستقرة وشفافة يمكن التنبؤ بها لأغراض التخطيط المالي والتجاري والاستثماري[1].

حيث يشمل المركب ثلاث مجموعات هي السياسات المالية والنقدية والمعاملات الخارجية غير أن هذا المؤشرلا يعكس التطورات النوعية المتعددة التي تؤثر مجمل المناخ مثل: (درجة الاستقرار السياسي والتطورات التشريعية والمؤسسية بالإضافة إلى تنمية الموارد البشرية وما يتم من خطوات في مجال الترويج) يتم حساب المؤشر المركب عن طريق متوسط متوسطات المؤشرات الثلاثة[2] :

جدول (03-09) : وضع الجزائر في المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية بمناخ الاستثمار خلال الفترة 2006-2016

البيان	2006	2007	2008	2009	2010	2011
مؤشر سياسة التوازن الداخلي	1	3	3	-3	3	3
مؤشر سياسة التوازن الخارجي	3	3	3	0	3	3
مؤشر السياسة	0	0	0	0	1	0
البيان	2012	2013	2014	2015	2016	2017
مؤشر سياسة التوازن الداخلي	-3	3	0	0	0	/
مؤشر سياسة التوازن الخارجي	0	3	3	3	3	/
مؤشر السياسة	0	1	0	1	0	/

المصدر: تقرير البنك الدولي

www.data.albankaldawlé.org/indicator/Fp.CDI.total.ZG.2016

[1] زين منصوري، تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار الراية، الأردن، عمان، 2012، ص166.

[2] وصاف سعيدي، قويدري محمد، واقع الاستثمار في الجزائر بين الحوافز والعوائق، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم السير، جامعة سطيف، الجزائر، العدد الثامن، 2008، ص50.

من خلال الجدول (03-09) نلاحظ أن مناخ الاستثمار يشهد تذبذب في أغلب سنوات الدراسية حيث نلاحظ بأن هنالك تحسن ثم يليه انخفاض ضعيف وهذا راجع إلى انخفاض أسعار النفط من (2014-2016)، حيث كانت هنالك زيادة في الإيرادات النفطية سنة 2008 ارتفع سعر البرميل النفط 99.97 دولار للبرميل، ففي سنة 2013 نلاحظ اختلال في التوازن الداخلي نتيجة زيادة النفقات العامة للدولة، ارتفاع معدلات التضخم أين سجلت معدل 5.70% سنة 2012.

2-الأداء في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2018

الشكل (03-02) : ترتيب وقيمة المؤشر العام لضمان لجاذبية الاستثمار عام 2018

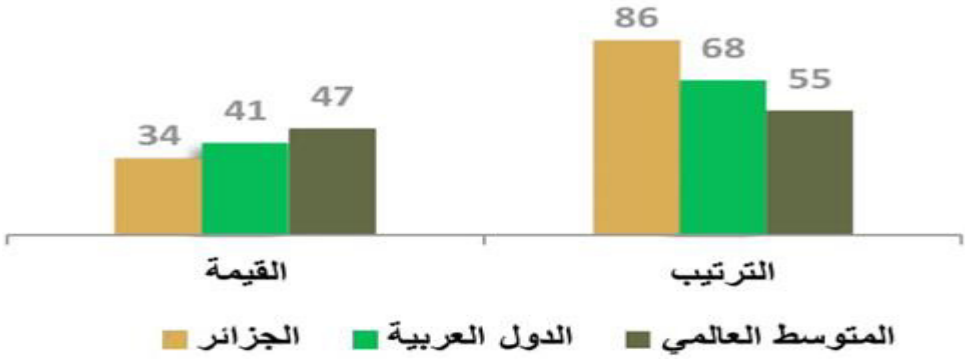

المصدر: تقرير مناخ االاستثمار في الدول العربية 2018 ص62، على الموقع:

الاطلاع:2019/04/05 تاريخ http://dhaman.net/ar/wp-content/uploads/sites/2/2018/06/Climate-Report-2018.pdf

نلاحظ من خلال الشكل (03-02) ان الجزائر والدول العربية لا تقدم ضمانات كافية لجذب الاستثمارات الأجنبية حيث يصنفها هذا المؤشر في ذيل الترتيب العالمي، ويرجع هذا لعدة أسباب منها عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في الدول العربية واعتمادها على مداخيل المحروقات وقلة التفكير في تنويع مداخيلها.

3-مؤشري الأداء والإمكانيات في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

يصدر هذا المؤشر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية منذ سنة 2001 بهدف هذا المؤشر للتعرف على مدى نجاح جهد الدولة في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر[1] .

[1] بولرياح غريب، العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وطرق تقييمها، دراسة حالة الجزائر، مجلة الباحث، جامعة ورقلة الجزائر، العدد العاشر، 2012، ص 106.

جدول (03-10): ترتيب الجزائر في مؤشري الأداء والإمكانيات في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2006-2016)

السنوات / المؤشر	2006	2007	2008	2009	2010	2011
مؤشر الأداء	117	128	115	82	102	109
مؤشر الامكانيات	67	69	71	77	-	82
السنوات / المؤشر	2012	2013	2014	2015	2016	2017
مؤشر الأداء	102	94	93	95	118	/
مؤشر الامكانيات	79	75	73	65	66	/

المصدر: كريمة قويدري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية، جامعة تلمسان، 2015-2016، ص 231.

من خلال الجدول نلاحظ أن الجزائر ضمن مجموعة الدول ذات الأداء المنخفض خلال السنوات 2006-2009 إلا أنه بعد سنة 2009 أصبحت ضمن مجموعة الدول دون إمكاناتها سواء بالنسبة لمؤشر الأداء والإمكانات.

4- مؤشر سهولة أداء الأعمال

يصدر سنويا عن البنك الدولي ومؤسسته التمويل الدولية، يقيس هذا المؤشر مدى تأثير القوانين والإجراءات الحكومية في الأوضاع الاقتصادية مع التركيز على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[1]، ويعكس متوسط الأداء خلال السنة السابقة مقارنة ببعض الدول على المستوى العربي والعالمي[2].

[1] مولاي لخضر عبد الرزاق، لويزة شعيب، دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية، دراسة حالة الجزائر، مجلة الباحث، العدد السابع، جامعة ورقلة، 2009-2010، ص146.

[2] مفتاح صالح، دلال بن سمية، واقع وتحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية، دراسة حالة الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 43-44، 2008، ص 123.

جدول (03-11): ترتيب الجزائر في مؤشر سهولة أداء الأعمال مقارنة بتونس والمغرب خلال 2006-2013

البيان	2006	2007	2011	2012	2013	2015	2016	2017
الجزائر	128	116	136	136	150	161	163	156
تونس	58	80	69	55	45	75	74	68
المغرب	102	115	128	114	93	80	75	77

المصادر:- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية الكويت، 2010، ص 159.

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، النشرة الفصلية الثالثة، 2006، ص 12، النشرة الفصلية الرابعة 2007، ص 19، النشرة الفصلية الثالثة 2008، ص 15.

- البنك الدولي، 2019، على الرابط : http://arabic.doingbusiness.org/

من خلال الجدول نلاحظ أن الجزائر احتلت المرتبة 128 سنة 2006 مقارنة بتونس التي احتلت المرتبة 58 والمغرب التي جاءت في المرتبة 102 وهذا يعني تدهور مناخ الاستثمار في الجزائر، لتتقدم ب 12 مرتبة سنة 2007 وبعد هذه السنة بقي يتراجع حتى سنة 2017 ليصبح ترتيبها 156 من اصل 190 دولة، مقارنة بتونس بـ68 والمغرب بـ77، مما يعني التراجع الكبير في مناخ الاستثمار في الجزائر.

5- مؤشر التنافسية

يصدر المؤشر الاقتصادي الدولي في دافوس تقرير التنافسية العالمي الذي يتضمن مؤشر التنافسية منذ 1979[1]، حيث تعتبر المؤشرات الخاصة بالتنافسية من أهم وأحدث المؤشرات العالمية المعتمدة من طرف المستثمرين في الحكم على مناخ الاستثمار حيث تمكن هذه المؤشرات الشركات الأجنبية من معرفة قدرة البلدان على توفير مزايا التنافسية تمكنها من الاستفادة من مزايا الانتقال إلى بلد ما[2].

جدول (03-12) : ترتيب الجزائر مقارنة في مؤشر التنافسية مقارنة بتونس والمغرب خلال الفترة 2006-2017

البيان	2006	2007	2008	2009	2012	2013	2014	2015	2016	2017
عدد الدول	155	131	134	133	144	148	144	140	138	137
الجزائر	76	81	99	83	110	100	79	87	87	86
تونس	30	31	32	36	40	83	87	92	95	95
المغرب	70	70	64	73	70	77	72	72	70	71

المصادر:

[1] عبد الحميد بوخاري، واقع مناخ الاستثمار في الدول العربية، مجلة الباحث، العدد العاشر، جامعة ورقلة، 2012، ص 44.

[2] ناجي بن حسين، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر 2010. ص 30.

- **المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2006، ص 176، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2007، ص 207، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2010، ص262.**
- **المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، النشرة الفصلية الأولى، 2009، ص 17، النشرة الفصلية الثالثة، 2011، ص 18.**
- **عبد الكريم عاطف، مناخ الاستثمار في الدول العربية، مجلة الباحث، العدد العاشر، جامعة ورقلة، 2012، ص 44.**
- **تقرير التنافسية العالمية 2017-2018.**

من خلال الجدول نلاحظ أن الجزائر في القترة 2006-2017 جاءت متاخرة في الترتيب عن تونس والمغرب وعرف ترتيبها العالمي تأخرا في كل سنة خلال الفترة السابقة ، وفي سنة 2017 تقدمت الجزائر برتبة واحدة بعد أن كانت تحتل المرتبة 87 في 2016 وهي بعيدة عن تلك التي احتلتها في سنة 2014 (المرتبة 79)، ولكنها أحسن من تلك المراتب التي سجلت في السنوات الماضية، حيث احتلت الرتبة 100 سنة 2013 و110 في سنة 2012، مما يعني تحسن مركزها التنافسي على المستوى العالمي بالرغم من أن تونس والمغرب احتلت مراتب متقدمة إلا أنه بعد سنة 2007 تراجعت في الترتيب مما يؤكد تراجع مركزها التنافسي.

المطلب الرابع: معوقات تطور الاستثمار الأجنبي في الجزائر

لقد سعت الجزائر جاهدة في سبيل الوصول إلى معنى الاستثمار الأجنبي الحقيقي داخل نطاقها الجغرافي، ومن أجل نيل هذا الصف يطالب المستثمرون الأجانب السلطات الجزائرية بالعمل على سد الفجوات والتقليص من معوقات التي تحول دون ذلك التي يمكن أن ندرجها في:

1- العراقيل الطبيعية والمادية: إن من أهم العراقيل التي تواجهها أو تعاني منها الجزائر هي العراقيل الطبيعية والمادية

أ- **العراقيل الطبيعية:** إن من أهم العراقيل التي عرفها الاستثمار الأجنبي في الجزائر هي مشكل العقار حيث بعد الإجراء الخاص للحيازة على العقار هو أهم مؤشر في مسار اتخاذ قرار الاستثمار ومن أجل ذلك عملت السلطات على تحرير سوق العقار، فحسب وكالة ترقية ودعم الاستثمارات فإن الحصول على قطعة أرض عقار في سبيل الاستثمار يشكل أهم عائق قد يكبل المستثمرين وذلك بسبب تدخل العديد من الهيئات لمنح قرار الموافقة على طلب حيازة عقار.

ب-**العراقيل المادية:** تشكل المنظومة المصرفية المحور الرئيسي لإنعاش النشاط الإنتاجي والنمو الاقتصادي وهي المحرك الأساسي لازدهار رأي الاقتصاد في العالم، ومن ثم أصبحت عملية إصلاحها حتمية لا بديل لها ولا مفر منها بالنسبة للسلطات العمومية، لا يزال النظام المصرفي في الجزائر يتميز بمراقبة دائمة للدولة المالكة التي تفرض قرارها على المؤسسة المصرفية، أما عن خدمة البنك المقدمة والتي تعتبر كلاسيكية في الوقت الراهن وتتطلب مدة طويلة كنظام والعمليات الأجنبية[1].

[1] بحلوج بولعيد، معوقات الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 04، 2006، ص7.

2- العراقيل الاقتصادية والسياسية: إن العراقيل الاقتصادية والسياسية هي العراقيل التي تكون السبب الرئيسي لطرد المستثمر الأجنبي:

أ- **العراقيل الاقتصادية:** تردد المستثمرين الأجانب في اقتحام السوق الجزائرية، هذا التردد مبني على تخوف اتجاه هذه العراقيل التي قد تفوق في حجمها أو نتائجها التحفيزات التي أقرتها الدولة في هذا المجال ويمكن سرد أهم هذه المعوقات فيما يلي:

سوء السير الذي يميز بعض المواقف التي تعد ضرورية لضمان سرعة وفعالية بعض الأنشطة التجارية ومثال ذلك سوء السير والتنظيم الذي يميز كل الموانئ الجزائرية، فبالرغم من أن حوالي 80% من السلع المستوردة تمر عبر الموانئ إلا أن البطء الكبير في تسريح السلع سواء سبب سوء التسيير والتنظيم على مستوى الموانئ، يضاف إلى ذلك عامل البيروقراطية، كل هذه العوامل حالت دون توفير الشروط الضرورية والأساسية الضمان سرعة العمليات التصديرية والاستيرادية التي تتطلبها التبادلات التجارية الحديثة[1].

ب-**العراقيل السياسية:** كما هو معلوم لدى الجميع النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية الشاملة أمران مرهونان بمدى استقرار الوضعية الأمنية والسياسية للدول، خاصة وان تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من شركات متعددة الجنسيات لا يكون كبيرا إلا بتوفير علل أساسي هو الاستقرار الأمني والسياسي، حيث لا يمكننا إنكار دور هذا الأخير في معادلة جلب الاستثمار ولهذا سنتعرض لهذين الأمرين:

- **الوضع الأمني:** تعاني الجزائر من الأزمة الحادة التي تعود بدورها الأولى إلى أحداث أكتوبر 1988 وأيضا أحداث تيقنتورين سنة 2013، ثم تلتها أحداث أخرى ومؤخرا أحداث عين صالح لسنة 2006، والتي كانت لها آثار وخيمة وتسببت في إفساد صورة الجزائر على المستويين الإقليمي والدولي، هذه الأوضاع الأمنية في الجزائر يمكن اعتبارها بمثابة عائق أساسي للاستثمار الأجنبي المباشر خاصة.
- **عدم الاستقرار السياسي:** مرت الجزائر بالعديد من الاضطرابات وظروف سياسية صعبة في فترة التسعينات جعلت الجزائر تحتل المرتبة السابعة من حيث خطورة الاستثمار، فعدم الاستقرار للطاقم الحكومي أو حتى الإطارات ذات المناصب التي لها صلة مباشرة بمراكز اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار نأخذ على سبيل المثال حكومة قطعت أشواطا في التفاوض مع المستثمرين الأجانب ثم يأتي هذا المستثمر فيجد رئيس حكومة أخر وطاقم جديد ويجد إطارات أخرى تحكم الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) وهذه التغييرات في السوق تدخل الشك والريب في نفوس المستثمرين حول وجود حالة عدم الاستقرار.

[1] صالح مفتاح ودلال بن سمية، واقع تحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية، دراسة حالة الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 4، 2008، ص 125.

المبحث الثاني: مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية

يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في دفع التنمية الاقتصادية من خلال عدة مؤشرات على مستوى الاقتصاد القومي.

المطلب الأول: مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التكوين الرأسمالي الإجمالي

يعتبر التكوين الرأسمالي الإجمالي كمؤشر لقياس درجة الاستحواذ على الأصول الثابتة أو القائمة من جانب الحكومات ومختلف القطاعات الناشطة في الاقتصاد، وقد سجل هذا المؤشر تحسنا ملحوظا خلال الفترة 2000-2012 ، حيث سجل أعلى مستوى له سنة 2009 بنسبة قدرت ب 41%، أما بالنسبة لمساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التكوين الرأسمالي فقد عرفت أيضا تحسنا مقارنة بالسنوات السابقة، وهذا بفضل ارتفاع تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة لاسيما في قطاع المحروقات وتحسن المناخ الاستثماري الملائم للنشاطات الأجنبية، وفيما يلي جدول يوضح تطور نسبة التكوين الرأسمالي خلال الفترة 2006-2016.

جدول (03-13): تطور نسبة التكوين الرأسمالي الإجمالي ونسبة الاستثمار من التكوين الرأسمالي في الجزائر خلال الفترة 2006-2016

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
اجمالي التكوين الراسمالي%	30	34	37	47	41	38	37	35	40	41	42
نسبة الاستثمار الاجنبي من التكوين الراسمالي الاجمالي%	6.791	5.161	5.351	5.819	3.985	4.291	2.477	2.100	3.303	3.985	4.392

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، متاح على الموقع التالي:

تاريخ الاطلاع:2019/05/8 http://www.albankaldawli.org/

يتضح من خلال الجدول تطور نسبة مساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في التكوين الرأسمالي الإجمالي غير أن هذه المساهمة تبقى محدودة حيث لم تتجاوز 8.86% طيلة الفترة 2006-2016 ، وهذا يدل على أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يعتمد عليه بشكل كبير في تمويل التنمية المحلية بحكم أنه يرتكز على قطاع المحروقات إلا أنه يساهم في تنشيط وتفعيل الجهاز الإنتاجي ودعم الاستثمار المحلي.

المطلب الثاني: مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي

يشير تقرير المؤسسة العربية لضمان وائتمان الصادرات لسنة 2014 إلى أنه بالرغم من التطور في حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية إلى الجزائر في السنوات الأخيرة. إلا أن حصة هذه الاستثمارات من الناتج الإجمالي تبقى منخفضة حيث سجلت أعلى مستوى لها سنة 2006 بنسبة قدرت ب 2.0078% لتعرف بعد ذلك انخفاضا كبيرا حيث وصلت إلى 0.94% سنة 2008، ثم ارتفعت في حدود 1.93 % سنة 2009. ويرجع ذلك إلى ارتفاع حجم الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى 2746.4 مليون دولار وإلى الفرصة الاستثمارية الكبيرة التي أتاحتها الجزائر في إطار المخططات التنموية لتنخفض بعد ذلك خلال الفترة 2010-2013 ويعود ذلك إلى تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة في قطاع الطاقة والمناجم لاسيما بين سنتي 2011 و2012 نتيجة الأحداث السياسية الصعبة التي عرفتها بعض الدول العربية مما زاد من قلق المستثمرين الأجانب وكذا السياسة الاقتصادية الحمائية التي انتهجتها الجزائر لحماية ودعم القطاع الاقتصادي المحلي التي ترى فيه خلاصها من التبعية للمحروقات حيث تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ليصل إلى -0.32% ، ثم عاود بعدها الارتفاع سنة 2016 و2017 ليصل الى 1.02%، 0.72% على الترتيب من الناتج المحلي الاجمالي نتيجة الاصلاحات الاقتصادية التي اتخذت من الشريك الاجنبي حلا للنهوض بالاقتصاد ورسكلة الشركات المحلية .

وفيما يلي جدول يوضح تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة كنسبة من النتائج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2006-2017.

جدول (03-14): تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2006-2017

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
نسبة مساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الناتج المحلي الاجمالي	1.6105	1.2894	1.5346	1.9938	1.4223	1.3	0.7241
السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	/	/
نسبة مساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الناتج المحلي الاجمالي	0.8050	0.2031	0.320-	1.0200	0.7200	/	/

المصادر: البنك الدولي على الموقع:

تاريخ الاطلاع:2019/03/10 https://data.albankaldawli.org/indicator/BX.KLT.DINV.WD.GD.ZS?locations=DZ

المطلب الثالث: مساهمة الاستثمار الأجنبي في خلق فرص العمل

بعد إدراك الجزائر بأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في خلق مناصب شغل، بادرت إلى تقديم حوافز وامتيازات خاصة للاستثمارات التي تقوم بتوظيف جزء كبير من اليد العاملة، وبالرغم من كل الجهود التي قامت بها لا تزال فرص الشغل المستحدثة متواضعة مقارنة بتلك التي توفرها الاستثمارات المحلية وبحجم الإمكانيات المتاحة.

يتضح من خلال الجدول (03–04) السابق تواضع مساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في خلق مناصب للشغل، حيث قدر عدد المشاريع الأجنبية المباشرة ب 901 مشروع خلال الفترة 2002–2017 أي بما يعادل قيمة 2519831 دج موفرة لمناصب شغل 133583 منصب شغل أي بنسبة 1.2% من القوة العاملة الاجمالية (عدد العمال سنة 2018 هو 11.04 مليون عامل) وهي نسبة منخفضة مقارنة بنسبة الاستثمارات المحلية والتي قدرت بـ 98.8% ويعود ذلك إلى توجه معظم الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى إقامة المشاريع في قطاع المحروقات وتجاهل القطاعات الأخرى، بالإضافة إلى أن جزء هام من مشاريع الاستثمار الأجنبي أي مشاريع إنجاز(مشاريع عقود المفتاح في اليد).

المطلب الرابع: آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

إن الآفاق المستقبلية للاستثمار في الجزائر مرتبطة بمدى نجاح عمليتي إيجاد الظروف الملائمة لتحقيق تدفقات الاستثمار ثم تدعيمه وتعزيز الثقة بين الجزائر والمتعاملين الأجانب، وهذا لا يكون إلا إذا كرست السلطات الجزائرية كل جهودها لإزالة المعوقات التي ذكرناها سابقا والتي تقف كحاجز أمام نجاح السياسة، فيجب اتخاذ كل التدابير اللازمة لإنجاح الاستثمار الأجنبي في الجزائر، خاصة أم هذه الأخيرة تمثل موردا هاما بالنسبة للمتعاملين الأجانب، ومن أهم الآليات التي من شأنها أن تعمل على خلق بيئة مناسبة تسهم في إنجاح سياسات واستراتيجيات ما يلي:

1– إرساء مبادئ الإدارة الرشيدة:

وذلك بتوفير البيئة الإدارية الملائمة من خلال القضاء على البيروقراطية والتعصب المرافق لمختلف الإجراءات الحكومية وشتى صور الفساد وفرض سيادة القانون، وتسريع منح التراخيص اللازمة للمشروعات الاستثمارية وإصدار التأشيرات والتصاريح، مع تشكيل محاكم متخصصة للفصل في قضايا الاستثمار وحقوق الملكية الفكرية[1].

[1] سوالم صلاح الدين، إطار علمي مقترح لتطوير مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، ورقة قدمت إلى المؤتمر العلمي التاسع حول الوضع الاقتصادي العربي وخيارات المستقبل، ص 12.

2- العمل على تهيئة البيئة الاستثمارية المناسبة لتشجيع الاستثمارات الأجنبية:

ويتطلب ذلك تحقيق الاستقرار في البيئة الاقتصادية بما تشتمل عليه من استقرار السياسات الاقتصادية، تحقيق الاستقرار في البيئة السياسية والاجتماعية من خلال توفير الحريات ووضوح الحقوق والواجبات من الناحية السياسية وتنامي ا إدراك بأهمية مردودية عمليات الاستثمار الأجنبي المباشر من الناحية الاجتماعية، تحقيق الاستقرار في بيئة التشريعات المالية والضريبة بشكل عام، كما ينبغي أن تكون هذه القوانين والإجراءات واضحة ومستقرة، فالشفافية تسمح بخلق مناخ تسوده الثقة بين المستثمرين والسلطات العمومية[1].

3- تثمين الثروات والموارد الاقتصادية وتشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات:

ويكون ذلك بتحفيز وتشجيع استغلالها وتحويلها، وهو شأن الصناعة البتروكيماوية والسياحة والصناعات التقليدية والصيد البحري وهي قطاعات مولدة للثروة ومناصب الشغل وإحداث صادرات خارج المحروقات التي لها دور بارز في التجارة الخارجية، فمن خلال دعمها الفعلي بتحقيق ا إجراءات البيروقراطية وإزالة العقبات من أمامها ووضع تحفيزات جبائية ومالية ملائمة ويمكن أن يجسد تدريجيا بموارد مالية خارجية بديلة للمحروقات[2].

4- تعزيز الانفتاح التجاري والاندماج في الاقتصاد الوطني:

خلق سياسات انفتاحية ذات وجهة تصديرية تنافسية تنعش التجارة الخارجية من خلال تشجيع الصادرات، وخلق سياسات النقد الأجنبي، وكذلك حرية تمويل وانتقال الأرباح ورؤوس الأموال، وتسريع عصرنة وتحرير النظام الاقتصادي، خفض دور الدولة، ومواصلة برامج خوصصة مؤسسات القطاع العام والتعجيل للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة والمزيد من الإصلاحات في هيكل التعريفة الجمركية.

[1] ثريا علي حسن الورقلي، محددات نمو الاستثمار الأجنبي المباشر، ورقة قدمت إلى المؤتمر العلمي التاسع حول الوضع الاقتصادي العربي وخيارات المستقبل، ص 191-192.

[2] ثريا علي حسن الورقلي، مرجع سابق، ص 25.

خلاصة الفصل

من خلال عرضنا لهذا الفصل تبين لنا أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر كانت كبيرة حيث كان لها الدور الكبير و البارز في تحريك عجلة الاقتصاد الوطني إلى الأمام و تحريك التجارة الخارجية للبلاد كما أننا استخلصنا أن للاستثمار الأجنبي المباشر دور كبير في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية من خلال مساهمته في تحسين نوعية المنتجات و الخدمات في الجزائر و كذا مساهمته في تكوين اليد العاملة المؤهلة حيث أنه تبين لنا أن الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر له دورا بارز في تحسين المالية العمومية،إلا أن تبقى أفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر كبيرة خاصة في الفترة الأخيرة التي شهدت حركة قوية لرجال المال والأعمال الأجانب ،لكن ما نراه على أرض الواقع أن معظم هذه الاستثمارات كانت موجهة إلى مجال المحروقات الذي يبقي الاقتصاد الوطني رهينة له إلى أن تجد الدولة الجزائرية حلا حقيقيا لهاذ الواقع الاقتصادي الذي بات يهددها.

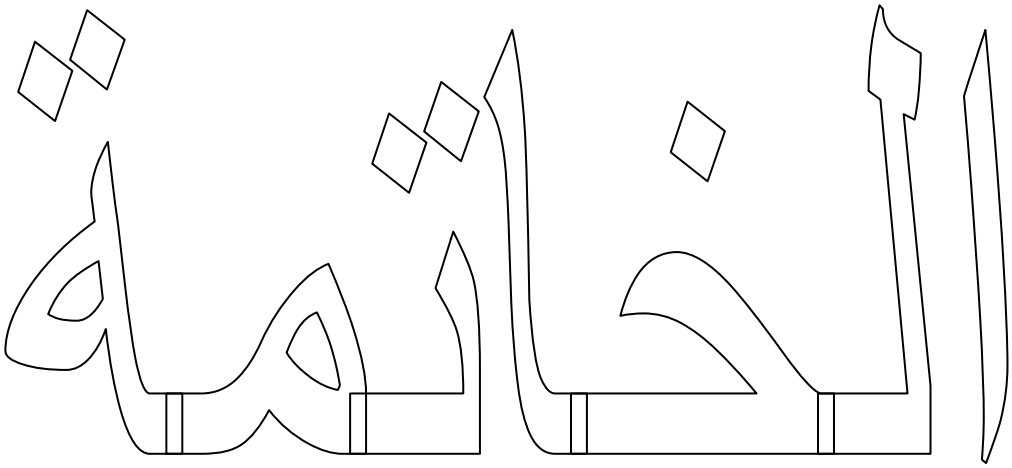
الخاتمة

الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة تمويلية هامة من شأنها أن تساهم في التنمية الاقتصادية من خلال خلق قيمة مضافة وتحديث البنية الاقتصادية، حيث يعتبر من اهم المحركات الأساسية لتحقيق التنمية، وأحد الشروط الرئيسية للإقلاع الاقتصادي، وكون الاستثمار الأجنبي المباشر شكل من أشكال تدفق رؤوس الأموال، إذهو بمثابة بديل للمديونية الخارجية في حالة التنويع القطاعي للاستثمارات.

شهدت الساحة الدولية حركة متسارعة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في السنوات الأخيرة من طرف العديد من الدول لعدة أسباب منها، التحولات الاقتصادية نحو الخوصصة واقتصاد السوق، و التوجه نحو الانفتاح على الأسواق العالمية، وظهور التكتلات الدولية، و الجزائر ليست بمعزل عن النظام العالمي الجديد فهي تسعى للاستفادة من هذه الوسيلة التمويلية وذلك من خلال القيام بعدة إصلاحات لتوفير مناخ استثماري ملائم كمنح عدة حوافز ضريبية وجمركية، إضافة إلى تمتع الجزائر بإمكانيات ومؤهلات ذاتية تعزز من حضوضها لاستقطاب حجم هام من رؤوس الأموال الأجنبية خاصة بعد إمضائها على عدة اتفاقيات دولية تتعلق بحماية وتشجيع الاستثمار.

وتمت الإجابة على جميع الفرضيات إما تأكيدا أو نفيا بالاعتماد على ما سبق من الفصول، فجاءت:

الفرضية الأولى كما يلي: يعد الاستثمار الأجنبي المباشر ذالك الاستثمار القادم من الخارج والمالك لرؤوس الأموال والمساهم في إنشاء مشروعات استثمارية في اقتصاد ما من قبل مؤسسة قائمة في اقتصاد آخر،وهو يتخذ عدة أشكال من حيث الملكية و من حيث طبيعة النشاط الاقتصادي،كما وله عدة محددات من حيث اختيار الشركات الأجنبية لمواقعها الاستثمارية و كذالك العوامل التي تخص الدول المضيفة.

و هذا ما يثبت و يؤكد صحة الفرضية الأولى.

الفرضية الثانية كما يلي : تتمثل التنمية الاقتصادية في مجموعة السياسات التي يتبعها مجتمع معين استنادا إلى قواه الذاتية وتؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي مع ضمان تواصل هذا النمو (تواصله) وتوازنه لفترة طويلة من الزمن لتلبية حاجات الأفراد وتحقيق أكبر قدر ممكن من العدالة الاجتماعية، حيث يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورا مهما في اقتصاد البلد المضيف، حيث يلعب دورا هاما في تحسين نوعية المنتجات والخدمات ويقوم بمساهمة تكوين اليد العاملة. و تقليل الواردات السلعية للبلد المضيف وكذالك تحسين المالية العمومية للبلد المضيف له.

و هذا ما يثبت و يؤكد صحة الفرضية الثانية.

الفرضية الثالثة كما يلي : من خلال تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، اتضح لنا أن هذه الإصلاحات تبقى غير كافية، حيث لا تزال هناك آثار سلبية كبيرة وامتيازات قليلة. فبالنظر لسياسة التحفيز على الاستثمار تبين أن مناخ الاستثمار مازال غير ملائم، بالرغم من النسب المتزايدة لتدفقات رؤوس الأموال الخارجية في السنوات الأخيرة، وذلك راجع في الأساس للعراقيل المتنوعة التي يعاني منها المستثمر الأجنبي كالبيروقراطية مشكلة العقار، ضعف البنية التحتية، تعدد القوانين والمراسيم وعدم وضوحها...إلخ .

وهذا ما يؤكد ويثبت صحة الفرضية الثالثة.

لهذا جاء هذا البحث في عمومه لدراسة موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر، ولقد سلطنا الضوء على وجه الخصوص لمعالجة إشكالية واقعه في الجزائر والعوامل المؤثرة في جلبه ومدى مساهمته في التنمية الاقتصادية الوطنية.

وعلى ضوء هذه الدراسة يمكن تقد يم بعض النتائج التي توصلنا إليها فيما يلي:

- الاستثمار الأجنبي المباشر له أهمية كبيرة في خلق القيم المضافة والتقليص من نسبة البطالة وتحويل التكنولوجيا.
- تطور القوانين و التنظيمات والأطر الخاصة بترقية ودعم الاستثمارات في الجزائر.
- التحفيزات والتشجيعات الجمركية والجبائية لا تكفي لوحدها لاستقطاب رأس المال الأجنبي، ما لم يصاحبها القرار في الوضع الاقتصادي و السياسي و القانوني.
- توجه أغلب المستثمرين الأجانب إلى قطاعي المحروقات والاتصالات وهذا لا يسمح بإحداث توازن قطاعي.
- تركز المشاريع في المناطق الشمالية عموما وفي المناطق الوسطى الداخلية خصوصا، وهذا ما يدل على عدم توفر مناخ استثماري ملائم في بعض المناطق من الوطن، وهذا يشير إلى عدم وجود توازن جهوي بين المناطق.
- إن الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر يعاني من عدة معوقات وعراقيل إدارية وبيروقراطية، وقانونية و تشريعية وهي أهم عراقيل التي أدت إلى الكبح من تدفقه .

التوصيات :

على ضوء النتائج والملاحظات المتوصل إليها نحو تقديم بعض الاقتراحات و التوصيات التي من شأنها أن تزيد في تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر:

- العمل على وضع سياسة اقتصادية كاملة ومتناسقة، بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، حيث أن هناك ارتباط قوي بين تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول ومستوى تطورها الاقتصادي .

- العمل على زيادة دور القطاع الخاص باعتباره القطاع الأكثر حرية وديناميكية وفعالية.
- تهيئة مناخ استثماري تنافسي وذلك من خلال:
  - إيجاد حل لمشكل العقار الذي يبقى عقبة كبيرة في وجه المستثمر الأجنبي.
  - إصلاح النظام القانوني بما يضفي عليه المزيد من الشفافية والوضوح.
  - تحسين وتطوير الهياكل القاعدية الضرورية لعملية الاستثمار.
  - تبسيط الإجراءات المتعلقة بإنشاء المؤسسات.
- الإسراع في إصلاح المنظومة المالية والبنكية وجعلها أكثر مرونة لتعاملها مع المستثمرين الأجانب.
- تطوير مجال الإعلام والاتصال لإعطاء وتوضيح مختلف الإمكانيات والفرص المتاحة للمتعاملين الأجانب.
- إعادة النظر في السياسة الاستثمارية في الجزائر بتحديد أنواع وأشكال الاستثمار في القطاع الإنتاجي، كالنشاط الصناعي والنشاط الزراعي، والتي تزيد في الصادرات وتعمل على زيادة رصيد الجزائر من الأسواق الخارجية.
- تشجيع الاستثمار في التعليم ورأس المال البشري في الجزائر، لأنه يؤدي إلى الزيادة في الكفاءة وانتشار استخدام التكنولوجيا وتشجيع الابتكارات.
- وأخيرا نوصي بتخصيص جزء كبير من احتياطي الصرف في الجزائر الذي بلغ يوم 02 فيفري 2019: 79.8مليار دولار، وتوجيهه للاستثمارات المنتجة في القطاعات الحيوية كقطاع الزراعة و الري وقطاع الصناعة، وكذا الاستثمار في قطاع السياحة والبني التحتية .

أفاق الدراسة :

على ضوء هذه الاقتراحات والتوصيات المتوصل إليها سنقدم بعض الأفاق التي تتمل فيما يلي :

- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أحد المواضيع الهامة التي تنال حظا من الاهتمام والإجابات والكتابات التي تشرح هذا الموضوع .
- لقد حاولنا في البحث تبيان فرصة الاستثمار الأجنبي المباشر و دوره في التنمية الاقتصادية من خلال دراسة أثره على الاقتصاد الجزائري ومع ذالك تبقى هذه المحاولة جهدا ناقصا في حاجة إلى البحث والدراسة و إلى المزيد من الإثراء والاهتمام حتى الإقناع بضرورة دور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر .
- توضيح أهم الآثار السلبية والإيجابية في الدول المضيفة و القائمة بالاستثمار و محاولة استفادة هذه الأخيرة من الاستثمارات الأجنبية الواردة إليها.

المصادر والمراجع

المراجع

I. الكتب

1- إبراهيم العسيوي، التنمية في عالم متغير، دار الشروق، القاهرة، 2001.

2- ابراهيم عبد الهادي المليجي، التخطيط للتنمية ، المكتب الجامعي الحيث،ط1، الاسكندرية، 2004. .

3- أحمد الثوري، التخلف الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983.

4- أحمد عادل حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2000.

5- أحمد عبد الرحمن أحمد، مدخل الى ادارة الاعمال الدولية، دار المريخ للنشر،الرياض، 2001.

6- اسماعيل عبد الرحمن، حربي محمد مرس عريقات،" تعاريف، مفاهيم أساسية في الاقتصاد الكلي"، دار وائل للنشر، عمان، 1999.

7- أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، دار النشر و التوزيع، ط1 ،لبنان، 2003.

8- جمال الدين العوسيان، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2000.

9- دريد محمد السامرائي، الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006.

10- رضا عبد السلام، ، الاستثمار الأجنبي المباشر كأحد آليات تحسين سوق العمل: قراءة تحليلية مع التركيز على التجربة الماليزية ، صندوق التنمية الصناعية السعودي ، مرجع سابق.

11- زين منصوري، تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار الراية، الأردن، عمان، 2012.

12- سعيد توفيق عبيد، الاستثمار في الأوراق المالية، مطبعة عين الشمس، الأردن، 2003.

13- طاهر مرسى عطية، أساسيات إدارة الأعمال الدولية، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000.

14- عبد السلام أبو قحف: إدارة الأعمال الدولية، دار الجامعة الجديدة بالاسكندرية، مصر، 2002.

15- العسري حسين درويش،"التنمية الاقتصادية"، دار النهضة العربية، ط1،بيروت 1999.

16- فريد النجار: إدارة الأعمال الإقتصادية والعالمية، المفاتيح التنافسية والتنمية المتواصلة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1998.

17- فؤاد موسى، التنمية الاقتصادية والاستثمارات الأجنبية، القاهرة، فيفري، 1975.

18- قاسم نايف علوان، إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق، عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2009.

19- قطب مصطفى ساتو، الاستثمار أحكامه، وضوابطه في الفقر الإسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2000.

20- كاظم جاسم العيساوي، محمود الوادي، "الاقتصاد الكلي، تحليل نظري وتطبيقي"، عمان، 2000.

21- كامل بكري، التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 2007.

22- محمد السيد سعيد: الشركات المتعددة الجنسيات وأثارها الإقتصادية والإجتماعية والسياسية، الهيئة المصرية للكتاب، مصر، 1978.

23- محمد بتير عليه، القاموس الاقتصادي، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بدون سنة نشر.

24- محمد سعد عميرة، الدور الاقتصادي للشركات المتعددة الجنسية في الدول النامية، غرفة تجارة وصناعة عجمان، مركز البحوث والدراسات، جويلية 2011.

25- محمد عبد العزيز عبد الله، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، ط1، دار النفائس الأردن، 2006.

26- منير إبراهيم هندي، "الفكر الحديث في هيكل تمويل الشركات"، منشأة المعارف، 2005.

27- موسى سعد مطر، شقيرينوري موسي، ياسر المومني: التمويل الدولي، ط1، دار صفاء، عمان، 2008.

28- نزيه عبد المقصود مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية ، الإسكندرية ، دار الفكر الجامعي، 2007.

II. رسائل وأطروحات تخرج

31- بوشمال عبد الرؤوف: التسويق الدولي وتأثيره على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، رسالة ماجيستير غير منشورة، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011.

32- دلال بن يسمينة، تحليل أثر السياسات الاقتصادية على التنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الاقتصادية – دراسة حالة الجزائر– ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012–2013.

33- ساعد بوراوي، " الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي (الجزائر، تونس والمغرب)، دراسة مقارنة " ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر– باتنة، الجزائر، 2008.

34- صديق محمد أبكر، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على القطاع الصناعي في السودان 1990–2002م، رسالة ماجستير، جامعة أمد رمان الإسلامية، 2004.

35- عبد القادر ناصور، إشكالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: محاولة تحليل، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد التنمية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبوبكر بلقايد تلمسان، 2013-2014.

36- عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة : 1996-2008، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص: النقود والمالية، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2008/2007.

37- كريمة قويدري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية، جامعة تلمسان، 2015-2016، ص 231.

III. المراسيم والأوامر

38- المواد: 21، من 23 إلى 28 من الأمر 01-03 المتعلق بترقية الاستثمارات.

39- المواد:3،4،5،6،7، من المرسوم التنفيذي رقم 07-119، المتعلق بإنشاء الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري، الصادر بتاريخ 23 أفريل 2007.

40- المواد: 1، 2، 4، 5، 6، 7، 8، 10، 12، 13، 14، 15، 17، 18، 20، 21، 25، 29، 30، 31، 32، 66 من القانون 16-09 المؤرخ في 03 أوت 2016، المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 46.

IV. التقارير

41- المنظمة العربية لضمان الإستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2017،2016،2011،2018

42- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار في العالم: 2018،2017،2016،2015،2012.

V. المجلات العلمية

43- أنيس الخياطي، أسباب ضعف الاستثمارات اليابانية المباشرة في البلدان العربية، مجلة التعاون، الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، العدد 69، مارس 2010.

44- بحلوج بولعيد، معوقات الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 04، 2006.

45- بولرياح غريب، العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وطرق تقييمها، دراسة حالة الجزائر، مجلة الباحث، جامعة ورقلة الجزائر، العدد العاشر، 2012.

46- حسين عبد المطلب الاسرج: سياسات تنمية الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، رسائل بنك الكويت الصناعي، العدد38، ديسمبر 2005.

47- رمضان الشراح، دور الاستثمارات الأجنبية في ظل الشركات متعددة الجنسيات في تحقيق أهداف التنمية، مجلة الكويت الاقتصادية العدد 14 ،2013.

48- شقرزاد زعتيب، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر واقع آفاق مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيصر أحمد08 مبكرة الجزائر ،2008.

49- صالح مفتاح ودلال بن سمية، واقع تحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية، دراسة حالة الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 4، 2008.

50- عبد الحميد بوخاري، واقع مناخ الاستثمار في الدول العربية، مجلة الباحث، العدد العاشر، جامعة ورقلة، 2012.

51- مفتاح صالح، دلال بن سمية، واقع وتحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية، دراسة حالة الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 43-44، 2008.

52- مولاي لخضر عبد الرزاق، لويزة شعيب، دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية، دراسة حالة الجزائر، مجلة الباحث، العدد السابع، جامعة ورقلة، 2009-2010.

53- وصاف سعيدي، قويدري محمد، واقع الاستثمار في الجزائر بين الحوافز والعوائق، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم السير، جامعة سطيف، الجزائر، العدد الثامن، 2008.

VI. مؤتمرات وملتقيات

54- ثريا علي حسن الورقلي، محددات نمو الاستثمار الأجنبي المباشر، ورقة قدمت إلى المؤتمر العلمي التاسع حول الوضع الاقتصادي العربي وخيارات المستقبل

55- حسن علي كريم، بعض خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر على الدول النامية معهد الدراسات الإضافية، مؤتمر الكويت العاشر، 1986.

56- سوالم صلاح الدين، إطار علمي مقترح لتطوير مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، ورقة قدمت إلى المؤتمر العلمي التاسع حول الوضع الاقتصادي العربي وخيارات المستقبل.

57- غسان عيسى العمري، المعضلات الأخلاقية وأثرها في تراجع أهداف عمليات الشركة متعددة الجنسية، المؤتمر العلمي الدولي السابع: تداعيات الأزمة الاقتصادية على منظمات الأعمال" التحديات – الفرص – الآفاق"، 10-2009/11/11 ، الأردن.

VII. مراجع الأنترنيت

58- http://dhaman.net/ar/

59- www.data.albankaldawlé.org/

60- http://www.nber.org/

61- http://www.cepr.org/

62- http://ideas.repec.org/

63- https://www.algerianembassy.it/ar/

64- http://www.andi.dz/index.php/ar/

65- http://www.investis-medea.org/